This PDF is provided by the International Telecommunication Union (ITU) Library & Archives Service from an officially produced electronic file.

Ce PDF a été élaboré par le Service de la bibliothèque et des archives de l'Union internationale des télécommunications (UIT) à partir d'une publication officielle sous forme électronique.

Este documento PDF lo facilita el Servicio de Biblioteca y Archivos de la Unión Internacional de Telecomunicaciones (UIT) a partir de un archivo electrónico producido oficialmente.

جرى إلكتروني ملف من مأخوذة وهي والمحفوظات، المكتبة قسم ، (ITU) للاتصالات الدولي الاتحاد من مقدمة PDF بنسق النسخة هذه رسمياً إعداده.

本PDF版本由国际电信联盟（ITU）图书馆和档案服务室提供。来源为正式出版的电子文件。

Настоящий файл в формате PDF предоставлен библиотечно-архивной службой Международного союза электросвязи (МСЭ) на основе официально созданного электронного файла.

© International Telecommunication Union

الاتحاد الدولي للاتصالات

العدد 3 ■ مايو/يونيو 2014

أخبار الاتحاد

itunews.itu.int

تقرير خاص من دبي

WTDC 2014
UNITED ARAB EMIRATES
DUBAI, 30 MARCH - 10 APRIL

النطاق العريض من أجل التنمية المستدامة

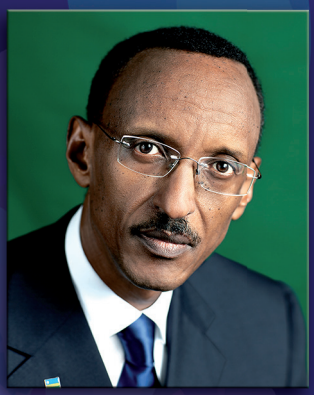

تكريم ثلاثة فائزين تقديراً للدورهم الريادي

Spectrum Inventory Solutions for greater Spectrum Efficiency

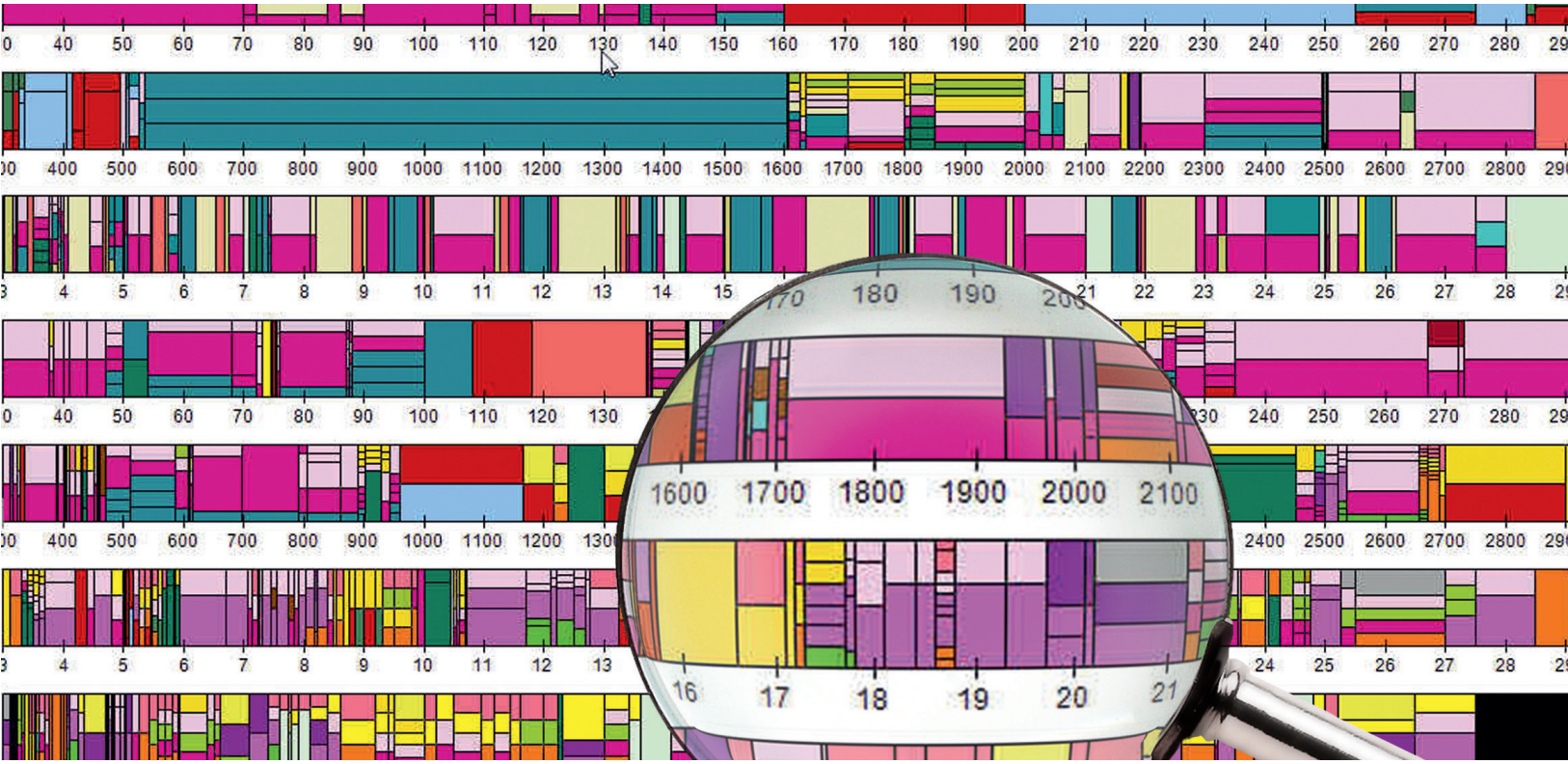

Tomorrow´s Communications Designed Today

System Solutions and Expertise for
Spectrum Management & Radio Monitoring
and Network Planning & Engineering.

LS telcom

www.LStelcom.com

النطاق العريض من أجل التنمية المستدامة

جوائز اليوم العالمي للاتصالات ومجتمع المعلومات

الدكتور حمدون إ. توريه
الأمين العام للاتحاد

تشريف ثلاثة فائزين لريادتهم في مجال النطاق العريض وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية المستدامة

قدمت في إطار احتفالات 17 مايو بمناسبة اليوم العالمي للاتصالات ومجتمع المعلومات (يحتفل به هذا العام يوم 16 مايو نظراً لوقوع 17 مايو يوم سبت) جوائز اليوم العالمي للاتصالات ومجتمع المعلومات لعام 2014 لثلاثة رواد كرسوا أنفسهم للنهوض بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتوصيلية النطاق العريض كوسيلة لتحقيق التنمية المستدامة. والفائزون هم: بول كاغامي، رئيس رواندا؛ وبارك غوين–هاي، رئيسة جمهورية كوريا (مثّلها تشوي مون–كي، وزير العلوم وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتخطيط المستقبلي)؛ وكارلوس سليم حلو، رئيس مجموعة كارسو ورئيس مؤسسة كارلوس سليم.

وفي كل عام، يحتفل الاتحاد الدولي للاتصالات باليوم العالمي للاتصالات ومجتمع المعلومات في 17 مايو، ذكرى تأسيس الاتحاد في عام 1865. وموضوع هذا العام، الذي اعتمده مجلس الاتحاد في عام 2013، هو "النطاق العريض من أجل التنمية المستدامة" – الذي كان أيضاً موضوع المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات (WTDC-14). وقد حضر احتفالات اليوم العالمي للاتصالات ومجتمع المعلومات ممثلون بارزون من الدول الأعضاء في مجلس الاتحاد، ومنهم أبو بكر زورمبا رئيس المجلس لعام 2014.

كان أصحاب الجوائز الأفاضل مصدر إلهام لنا جميعاً، فقد ساندوا أعمال الاتحاد بقدر هائل من الالتزام والريادة. كما سعوا جاهدين لترويج توصيلية النطاق العريض عالي السرعة، مما فتح آفاقاً جديدة للتواصل في كل زمان ومكان. وتوصيلية النطاق العريض عنصر حاسم في ضمان إمكانية استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنفيذ الفعّال لطائفة واسعة من الخدمات، بما فيها الصحة والتعليم والحوكمة والتجارة وغير ذلك من الخدمات الكثيرة. والشبكات القائمة على النطاق العريض هي عوامل تمكينية قوية وشاملة لتحقيق الركائز الثلاث للتنمية المستدامة – النمو الاقتصادي والاندماج الاجتماعي والتوازن البيئي. ولهذا يلتزم الاتحاد بتحقيق النفاذ الشامل إلى توصيلية النطاق العريض – وتعزيز الإرادة السياسية اللازمة لتحقيق هذا الهدف.

ويشاركنا في الاحتفال بان كي–مون الأمين العام للأمم المتحدة، في رسالة تفيد بشكل قاطع أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات هي محرك الاقتصاد العالمي، وهي تقدم الحلول للنمو الاقتصادي المستدام والرخاء المشترك. وأكد السيد بان على أن شبكات النطاق العريض توفر أساليب ذكية تراعي البيئة لإدارة المدن ونظم النقل وتعزيز

من اليسار إلى اليمين: براهيما سانو، مدير مكتب تنمية الاتصالات؛ هولين جاو، نائب الأمين العام للاتحاد؛ كارلوس سليم حلو، رئيس مجموعة كارسو ورئيس مؤسسة كارلوس سليم؛ بول كاغامي، رئيس رواندا؛ الدكتور حمدون إ. توريه، الأمين العام للاتحاد؛ تشوي مون-كي، وزير العلوم وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتخطيط المستقبلي، جمهورية كوريا (ممثلاً الرئيسة بارك غوين-هاي)؛ مالكولم جونسون، مدير مكتب تقييس الاتصالات؛ فرانسوا رانسي، مدير مكتب الاتصالات الراديوية في الاتحاد

ITU/I. Wood

كفاءة الصناعات التحويلية، وتجعل من الممكن إجراء تشخيص على بُعد مسافات طويلة وعلاج المرضى في مناطق نائية. وأَقر بأن النطاق العريض عنصر أيضاً في تمكين تطبيقات تعليمية مبتكرة على صعيد العالم.

والاتحاد الدولي للاتصالات ولجنة النطاق العريض المعنية بالتنمية الرقمية هما في طليعة الدعوة إلى بدء تنفيذ النطاق العريض.

ويشارك الرئيس كاغامي والسيد سليم في رئاسة هذه اللجنة، وقد عملا معاً على إقناع الحكومات والخبراء والأوساط الأكاديمية والمواطنين في الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بأن النطاق العريض وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات مسألة لها أهمية حيوية لمستقبل كوكبنا. وحرصاً على خدمة الإنسانية، يجب علينا الحفاظ على النطاق العريض بمثابة عنصر مركزي في خطة التنمية المستدامة لما بعد عام 2015.

وكذلك يتعين علينا أن نستبين الفجوات في البحث والتطوير في مجال النطاق العريض والبنى التحتية والتطبيقات والخدمات. وعلينا أن نحدد أولويات السياسة العامة لتوزيع طيف الترددات الراديوية للنطاق العريض والوفاء بالتزامات النفاذ الشامل. وعلينا أن نجد آليات تمويل مبتكرة وحلول تكنولوجية رائدة، ولا سيما في توسيع مجال النفاذ إلى النطاق العريض ليشمل المناطق الريفية وأقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية.

والحق في التواصل مرادف لمجتمع المعلومات. وهو مبدأ أساسي من أجل النفاذ العادل والشامل بتكلفة معقولة إلى المعلومات والمعارف، التي تسهم بدورها في تمكين الناس من تلبية تطلعاتهم وتحقيق أهدافهم الإنمائية. وكان الاتحاد الدولي للاتصالات، منذ ما يقرب من 150 عاماً، منظمة مكرسة لتمكين الناس من التواصل، في كل مكان، حتى في أبعد ركن من أركان المعمورة.

لقد قرر مجلس الاتحاد في دورته هذا العام أن تركز الاحتفالات بالذكرى السنوية الخمسين بعد المائة للاتحاد في عام 2015 على إنجازات الاتحاد المبتكرة وتأثيرها على الحياة اليومية عبر التاريخ وفي المستقبل. وقرر أيضاً أن يكون موضوع الاحتفالات بالذكرى السنوية الخمسين بعد المائة واليوم العالمي للاتصالات ومجتمع المعلومات 2015 هو نفس الموضوع: "الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات: قوى دافعة للابتكار".

لذا اسمحوا لي أن أدعو جميع أعضائنا للاحتفال بالذكرى الخمسين بعد المائة للاتحاد للعمل، في إطار هذا الموضوع، على تنظيم أنشطة على مستوى الإنجازات التي حققناها حتى الآن والمضي في طريق الابتكار من أجل مستقبل أفضل للجميع. ■

World Telecommunication and Information Society Day

17 May 2014

BROADBAND FOR SUSTAINABLE DEVELOPMENT

www.itu.int/wtisd

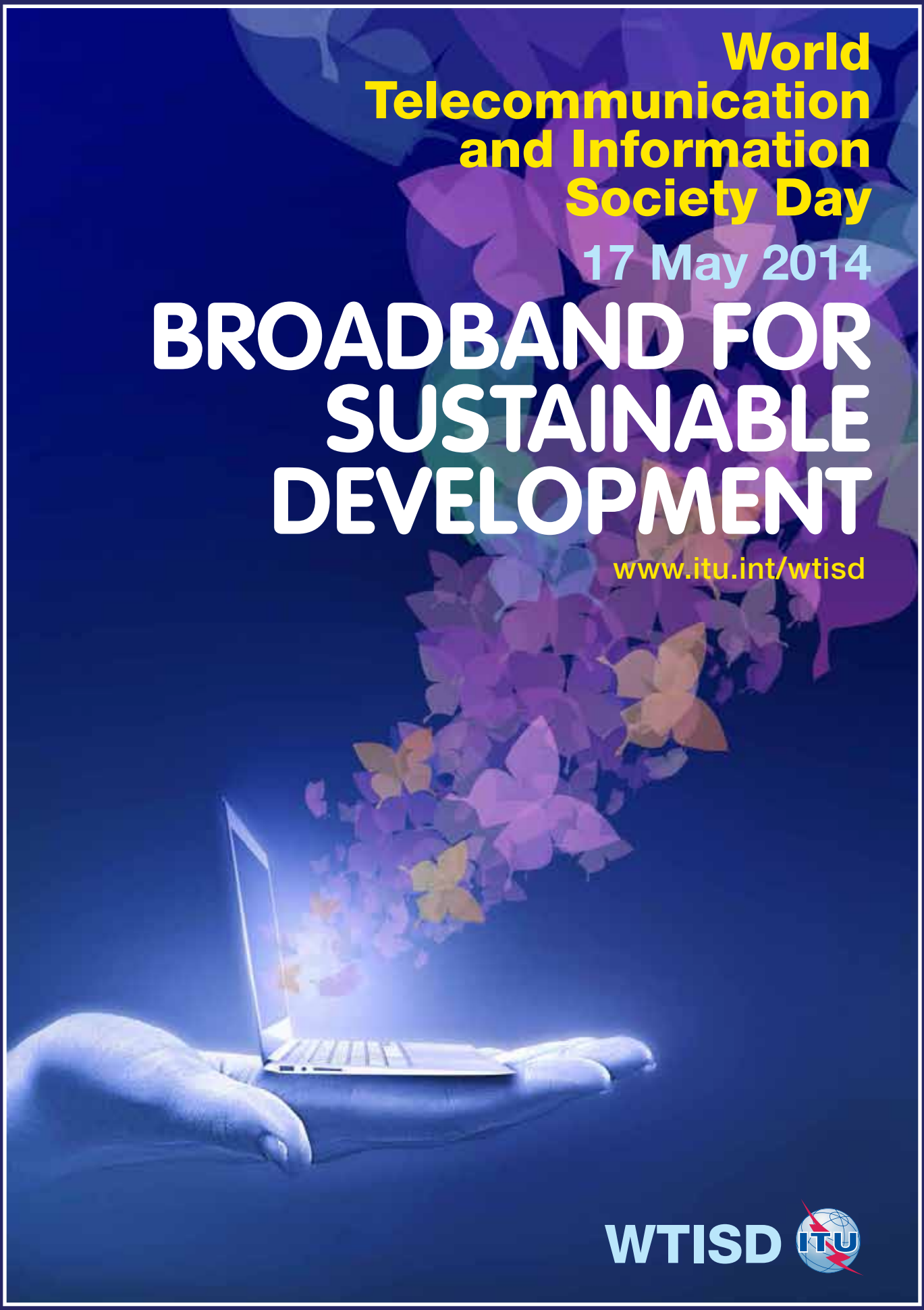

WTISD ITU

WTDC 2014
UNITED ARAB EMIRATES
DUBAI, 30 MARCH - 10 APRIL

تقرير خاص من دبي

النطاق العريض من أجل التنمية المستدامة

1 المقال الافتتاحي

النطاق العريض من أجل التنمية المستدامة
جوائز اليوم العالمي للاتصالات ومجتمع المعلومات
الدكتور حمدون إ. توريه، الأمين العام للاتحاد

الحائزون على جوائز اليوم العالمي للاتصالات ومجتمع المعلومات

6 بول كاغامي، رئيس رواندا
تحويل رواندا

12 بارك غوين–هاي، رئيسة جمهورية كوريا
جمهورية كوريا، الصدارة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

17 كارلوس سليم حلو، رئيس مجموعة كارسو ورئيس مؤسسة كارلوس سليم
تغيير حياة الملايين – روح المبادرة التجارية وعمل الخير

المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات لعام 2014 – تقرير خاص من دبي

25 ملخص تنفيذي
خطة عمل دبي ترسم معالم مستقبل للجميع يحركه النطاق العريض

31 التنمية المستدامة – التحديات والفرص
محمد أحمد القمزي

33 رئيس المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات لعام 2014 يدلي بآرائه
مقابلة مع السيد محمد ناصر الغانم

39 إعلان دبي
ماذا يقول؟

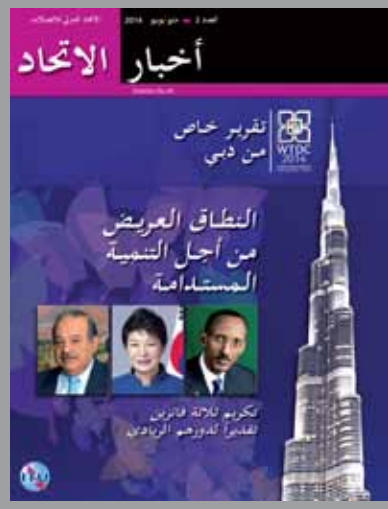

صور الغلاف: ITU/I. Wood, Shutterstock

ISSN XXXX–XXXX
itunews.itu.int
6 أعداد سنوياً

حقوق التأليف والنشر: © ITU 2014

مديرة التحرير: باتريسيا لوسويتي
المصمم الفني: كريستين فانولي
مساعدة التحرير: أنجيلا سميث
مساعدة التوزيع: ألبرت سبجارشاد
إعداد التصميمات: أشرف إسحق

طبع في جنيف، دائرة الطباعة والتوزيع في الاتحاد.

يجوز استنساخ المواد من هذا المنشور كلياً أو جزئياً شرط أن يكون الاقتباس مشفوعاً بالإشارة إلى المصدر: أخبار الاتحاد الدولي للاتصالات.

تنويه: الآراء التي تم الإعراب عنها في هذا المنشور هي آراء المؤلفين ولا تُلزم الاتحاد الدولي للاتصالات. والتسميات المستخدمة وطريقة عرض المواد الواردة في هذا المنشور، بما في ذلك الخرائط، لا تعني الإعراب عن أي رأي على الإطلاق من جانب الاتحاد الدولي للاتصالات فيما يتعلق بالمركز القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة، أو فيما يتعلق بتحديدات تخومها أو حدودها. وذكر شركات بعينها أو منتجات معينة لا يعني أنها معتمدة أو موصى بها من جانب الاتحاد الدولي للاتصالات تفضيلاً لها على سواها مما يماثلها ولم يرد ذكره.

مكتب التحرير/معلومات الإعلان:
هاتف: 5234/6303 730 22 41+
فاكس: 5935 730 22 41+
بريد إلكتروني: itunews@itu.int

العنوان البريدي:
International Telecommunication Union
Place des Nations
CH–1211 Geneva 20 (Switzerland)

الاشتراكات:
هاتف: 6303 730 22 41 +
فاكس: 5935 730 22 41+
بريد إلكتروني: itunews@itu.int

خطة عمل دبي

43 الأهداف الاستراتيجية

46 المبادرات الإقليمية

51 البرامج بمثابة إطار للتنفيذ

60 لجنتا الدراسات في قطاع تنمية الاتصالات ومجالات دراساتهما

62 النجاح يولّد النجاح
مقابلة مع السيد ناصر أ. بن حماد بشأن تنسيق المؤتمر WTDC-14

المجلس 2014

65 كل الدلائل تشير إلى بوسان في ختام المجلس 2014

82 رصد بيانات الرحلات الجوية في الوقت الفعلي
على الاتحاد أن يضع المعايير الدولية

نعي

85 تيودور إيرمر
متبصر التقييس وعرّاب أولى خطوات الشبكة الرقمية المتكاملة الخدمات (ISDN)

88 لقاءات الأمين العام
زيارات رسمية

بول كاغامي
رئيس رواندا

بول كاغامي، رئيس رواندا، ولد في أكتوبر 1957 في مقاطعة جنوب رواندا. فرت عائلته جراء الاضطهاد العرقي والعنف قبل الاستقلال في عام 1960، وعبرت إلى أوغندا حيث قضى السيد كاغامي 30 عاما بصفة لاجئ.

في عام 1990، عاد السيد كاغامي إلى رواندا لقيادة جبهة النضال الوطني الرواندي لمدة أربع سنوات لتحرير البلاد ووضعها في مسارها الحالي نحو المصالحة، وبناء الأمة، والتنمية الاجتماعية الاقتصادية.

أقسم السيد كاغامي اليمين رئيساً لجمهورية رواندا في 22 أبريل 2000 بعد انتخابه من قبل الجمعية الوطنية الانتقالية. وفاز بأول انتخابات ديمقراطية تعددية في البلاد في أغسطس 2003 وأعيد انتخابه لولاية ثانية مدتها سبع سنوات في أغسطس 2010.

ولقي الرئيس كاغامي كل التقدير اعترافاً بقيادته في بناء السلام والمصالحة والتنمية والنهوض بالتعليم وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. لقد وجهت قيادته التنمية الإفريقية عموماً، وشجعت قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات باعتبارها صناعة حيوية فضلاً عن كونها عامل تمكين للتحول الاجتماعي الاقتصادي في إفريقيا. وفي عام 2013، شارك السيد كاغامي في استضافة قمة تحويل إفريقيا.

يشارك الرئيس كاغامي حالياً في رئاسة فريق النهوض بالأهداف الإنمائية للألفية التابع للأمين العام للأمم المتحدة ولجنة الأمم المتحدة للنطاق العريض من أجل التنمية الرقمية.

ITU/I. Wood

الرئيس بول كاغامي يتسلم الجائزة من الدكتور حمدون إ. توريه الأمين العام للاتحاد

تحويل رواندا

الجائزة – شعور مشرّف

في معرض قبول جائزة اليوم العالمي للاتصالات ومجتمع المعلومات لعام 2014، قال الرئيس كاغامي "أود أن أعرب عن امتناني وعن الشرف الذي أشعر به في الحصول على هذه الجائزة. وأفعل ذلك بأقصى درجات التواضع علماً بأن هذه جائزة قيّمة تعترف بجهود جميع الروانديين الذين عملوا بجد واعتنقوا سياسات واستراتيجيات التنمية لدينا ... هذه هي نتيجة جهودهم والتقدم والعمل معاً في بلدنا، والعمل أيضاً على وجه الخصوص مع الاتحاد الدولي للاتصالات الذي ما فتئ يساند الجهود المبذولة في رواندا".

واستطرد الرئيس كاغامي مؤكداً على أهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في دفع عجلة التنمية في بلاده. وأشاد بالأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون والأمين العام للاتحاد الدكتور حمدون إ. توريه، للحفاظ على وجاهة جدول أعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلدان.

وكما أوضح في وقت لاحق، فإن استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في بلاده تقوم على دمج القطاعات الرئيسية في نظام يجمع بين التوصيلية وسياسة تمكينية وإطار تنظيمي، إلى جانب تنمية المهارات والشبكات. وعُرض خلال حفل توزيع الجوائز فيلم وثائقي يتضمن أمثلة ملموسة تبين كيف أن ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والنطاق العريض تغيير حياة الروانديين.

وأشار الرئيس كاغامي، الذي شارك في رئاسة لجنة النطاق العريض من أجل التنمية الرقمية مع كارلوس سليم حلو، رئيس مجموعة كارسو ورئيس مؤسسة كارلوس سليم، إلى أن الشراكات بين القطاعين العام والخاص هي وضع يعود بالنفع على الجانبين،

لأنه لا يوجد كيان واحد يستطيع، لوحده، القيام بكل ما يجب القيام به.

إفريقيا الذكية

منذ انعقاد قمة توصيل إفريقيا في عام 2007، التي استضافها الرئيس كاغامي، استثمر القطاع الخاص 70 مليار دولار أمريكي في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في إفريقيا. ومنذ هذه القمة شهدت إفريقيا زيادات لم يسبق لها مثيل في معدل تغلغل الخدمة المتنقلة وتوصيلية النطاق العريض. وأحاط بالقارة عدد من الكبلات البحرية على شواطئها، بما فيها و SEACOM و EASSy و TEAMS ونظام كبل غرب إفريقيا (WACS) وشاطئ إفريقيا إلى أوروبا (ACE).

وكان الرئيس كاغامي أيضاً راعي قمة تحويل إفريقيا، التي عقدت في أكتوبر 2013 في كيغالي، حيث اختتمت باعتماد 'بيان إفريقيا الذكية'. وتهدف مبادرة إفريقيا الذكية إلى تسريع التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة في إفريقيا من خلال النفاذ إلى النطاق العريض بأسعار معقولة والاستخدام المناسب لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. والجدة في البيان هي المكانة البارزة التي منحت للقطاع الخاص. ويتصدى بيان إفريقيا الذكية لتحديات مثل النفايات الإلكترونية وتمكين الفئات المهمشة سابقاً. وهو يؤكد أيضاً على الأمن السيبراني، والحاجة إلى تبني الابتكارات الأكثر فعالية من حيث التكلفة مثل الحوسبة السحابية، والتنقلية، وتقاسم البنية التحتية وتقاسم الخدمات.

ولتعزيز الجانب العملي لبيان إفريقيا الذكية، أرفق بالبيان إطار تنفيذ – تحالف إفريقيا الذكية. وهذا يتوخى عقد شراكة بين كل بلد إفريقي يلتزم بالبيان والبنك الإفريقي للتنمية والبنك الدولي والاتحاد الدولي للاتصالات والقطاع الخاص.

رؤية 2020

في عام 2000، أطلق الرئيس كاغامي رؤية 2020 – خارطة طريق لتحويل رواندا، بحلول عام 2020، من اقتصاد زراعي منخفض الدخل إلى مجتمع متوسط الدخل قائم على المعرفة الغنية بالمعلومات. وقد أطلقت رؤية 2020 في أعقاب عملية استشارية وطنية أجريت بين عامي 1997 و2000 وشارك فيها أهالي رواندا من جميع مناحي الحياة، بما في ذلك القيادة على جميع المستويات في أوساط الأعمال والحكومة والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني.

وتتألف رؤية 2020 من ستة أركان مترابطة، تشمل الحكم الرشيد، وكفاءة شؤون الدولة، ورأسمال بشري يتمتع بالمهارة، وقطاع خاص نشط، وبنية تحتية مادية على مستوى عالمي، وزراعة وثروة حيوانية حديثة، كلها موجهة نحو الأسواق الوطنية والإقليمية والعالمية.

وتعتقد حكومة رواندا جازمة أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات قادرة على تمكين البلد من أن تقفز المراحل الأساسية للتصنيع وقد استثمرت بكثافة في هذا المجال منذ عام 2000. وأدمجت كذلك تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من خلال عملية البنية التحتية الوطنية للمعلومات والاتصالات باعتبارها المحرك الرئيسي للتنمية الاجتماعية الاقتصادية وكأداة لتسريع تحول رواندا إلى مجتمع قائم على المعرفة.

ومن خلال هذه العملية، أنشأت رواندا بالفعل بيئة قانونية وتنظيمية تمكينية، ونشرت بنية تحتية عالمية المستوى وهي تعكف على تطوير قاعدة الموارد البشرية من ذوي المهارات العالية – وكل هذه العوامل تعزز توجيه البلد نحو زيادة قدرته التنافسية وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية التي وضعتها الأمم المتحدة.

اقتصاد تنافسي

واصل اقتصاد رواندا النمو بمعدلات جيدة نسبياً، حيث بلغ متوسطها 8 في المائة سنوياً، على الرغم من فترة الركود العالمي التي بدأت في عام 2008. ويمكن أن يعزى هذا النمو المستمر في خضم التباطؤ العالمي للحوكمة الجيدة والانضباط المالي السليم، إلى جانب التزام القطاعين العام والخاص بهدف بناء مجتمع أكثر إنصافاً.

وفي تقرير البنك الدولي عن ممارسة أنشطة الأعمال في 2013 احتلت رواندا المرتبة 52 من أصل 185 بلداً. ومن حيث الأداء الإجمالي، لا تزال رواندا أفضل البلدان أداءً في شرق إفريقيا وهي ثالث أسهل مكان لممارسة الأعمال التجارية في إفريقيا جنوب الصحراء.

وفي تقرير التنافسية العالمية لعام 2013 الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، احتلت رواندا المرتبة الأولى في الاقتصاد الأكثر تنافسية في بلدان جماعة شرق إفريقيا، والمرتبة الثالثة في إفريقيا جنوب الصحراء، وارتقت بترتيبها العالمي من 70 في عام 2012 إلى 63 في عام 2013.

رواندا – وهي بلد غير ساحلي – موصولة دولياً الآن عبر كبلين بحريين: نظام كبل

شرق إفريقيا البحري (EASSY) عبر أوغندا إلى مومباسا، كينيا؛ وكبل نظام شرق إفريقيا البحري (TEAMS) إلى دار السلام في تنزانيا.

البنية التحتية للنطاق العريض

تم بناء شبكة العمود الفقري الوطنية من الألياف البصرية في عام 2010. وهي تربط جميع المناطق الحضرية وكذلك المناطق الريفية والمناطق النائية. وتضم الشبكة ما مجموعه 5 003 كيلومترات من الألياف، منها 2 503 كيلومترات يملكها القطاع الخاص. ومما سهل عملية النشر السريعة أن الهيئة التنظيمية المستقلة عززت الإطار القانوني والتنظيمي لتشجيع المنافسة المفتوحة وتقاسم البنية التحتية.

وإلى جانب مد شبكة العمود الفقري الوطنية من الألياف تحت الأرض، نشرت رواندا أيضاً شبكة ألياف فوق سطح الأرض عبر شبكة الكهرباء الوطنية. وهذا يوفر تغطية إضافية ويقلل من خطر توقف الخدمات في حال انقطاع الكبلات.

وبفضل التغطية بالألياف البصرية على الصعيد الوطني، يسعى البلد إلى ضمان توفير النفاذ في الميل الأخير وذلك لتوسيع الفرصة إلى الحد الأعظم. وقد عهد بإجراء دراسة بغية تحديد احتياجات رواندا من النطاق العريض في جميع أنحاء البلاد توخياً لسد الفجوة الرقمية من خلال توصيلية الميل الأخير من النطاق العريض. وترمي الخطة إلى توصيل الألياف إلى بعض الأماكن والنطاق العريض اللاسلكي للبقية. وثمة هيكل لسوق جديدة لتقديم خدمة أفضل تشمل المناطق الريفية والنائية، مع الأخذ في الاعتبار القدرة على تحمل التكاليف ومحو الأمية الرقمية فيما يتعلق بالإقبال على خدمات النطاق العريض واعتمادها.

وتركز الاستثمارات حالياً على الجيل الرابع من التطور طويل الأجل (4G LTE) من النطاق العريض اللاسلكي. وقد اعتمدت رواندا شبكة النطاق العريض اللاسلكية 4G LTE باعتبارها حل الميل الأخير في المناطق

مدرسة ثانوية في منطقة ريفية موصولة بالإنترنت من خلال مطراف ذي فتحة صغيرة جداً (VSAT)

Rwanda's country report on the WSIS+10

الحضرية والريفية. وسيتم تشغيلها على أساس البيع بالجملة، مع فتح المجال أمام جميع المشغلين. ومن شأن البنية التحتية أن تعزز النفاذ إلى مختلف خدمات النطاق العريض، مثل الحكومة الإلكترونية والصيرفة الإلكترونية والتعليم الإلكتروني والصحة الإلكترونية. وتربط الشبكة أكثر من 360 مؤسسة – حكومية وخاصة على السواء – في جميع مقاطعات البلد البالغ عددها 30، كما تربط كل الحدود الرواندية التسعة.

الشمولية

وقد قاد الرئيس كاغامي بلاده نحو الشمولية والنفاذ المفتوح إلى المعرفة. وفي خطوة عملية لسد الفجوة الرقمية، هنالك أربع حافلات تجوب الريف لتوصيل خدمات الحوسبة والإنترنت إلى المناطق النائية والمحرومة من الخدمات. وهذه الحافلات هي عبارة عن مراكز اتصالات متنقلة فضلاً عن كونها مختبرات حاسوبية، وهي توفر خدمات ميسورة وبأسعار معقولة كما توفر التدريب للمزارعين والتجار والطلاب والنساء ومجموعات الشباب وأصحاب المشاريع وغيرهم من سكان المناطق الريفية.

وتضم رواندا 94 مركز اتصالات منتشرة في جميع أنحاء المقاطعات البالغ عددها 30، والهدف من ذلك هو توصيل جميع القرى باستخدام مراكز الاتصالات بحلول عام 2020. وتوفر مراكز الاتصالات التدريب على استخدام الحاسوب وتسمح للمؤسسات المحلية مثل الجمعيات التعاونية الزراعية والصناعات الحرفية والحرفيين والمحلات التجارية والكراجات والمرافق السياحية بالنفاذ إلى المعلومات الدقيقة عن السوق والأسعار. وتتوزع مراكز الاتصالات متعددة الأغراض هذه في مواقع استراتيجية حيث يمكن للناس، وخاصة في المناطق الريفية، النفاذ إلى المعلومات وتعلم كيفية استخدام الإنترنت. وقد ساهم صندوق النفاذ الشامل في دعم توفير النطاق العريض لمراكز الاتصالات والمؤسسات التعليمية والمؤسسات الصحية والمؤسسات العامة الأخرى، بما يبلغ مجموعه 110 ميغابتة/ثانية من النطاق العريض من Intelsat.

كما جرى تركيب أكشاك معلومات رقمية عمومية في عدة مواقع. وهي تتألف عادة من شاشات تعمل باللمس وطابعات، وهي موصولة بالإنترنت. ويمكن للناس الوصول إلى المعلومات الأساسية على الانترنت، مما يوفر الوقت اللازم للذهاب فعلياً إلى المؤسسات المختلفة.

وهنالك حالياً حملة وطنية للتوعية ومحو الأمية تركز على سكان الريف لإذكاء وعيهم بخدمات الانترنت، من قبيل وسائط الاعلام الاجتماعية، والصيرفة الإلكترونية (النقود المتنقلة، مثلاً) وخدمات الإنترنت الأخرى. وتهدف هذه الحملة، بحلول عام 2018، لتعليم 50 في المائة من السكان الذين تتجاوز أعمارهم 15 سنة استعمال الحاسوب، وزيادة الاستفادة من خدمات المعلومات بين 60 في المائة على الأقل من هؤلاء السكان.

وفي محاولة لزيادة تغلغل التلفزيون الرقمي في البلاد، بدأت الحكومة برنامجاً خاصاً لتسهيل النفاذ بأسعار معقولة إلى أجهزة التلفزيون الرقمي، ومرة أخرى مع التركيز بشكل خاص على المناطق الريفية. ويشجع هذا البرنامج على "اقتناء التلفزيون". وفي البداية، سوف ينشأ 700 مركز مشاهدة في أنحاء البلاد، وسوف يتزايد عدد هذه المراكز باستمرار. وسيتم تجهيز كل مركز بتلفزيون كبلي وحاسوبين موصولين بالإنترنت، فضلاً عن هاتف ثابت لمساعدة من ليس لديهم هواتف محمولة. وسوف يتم تزويد المراكز بالطاقة الشمسية حيث لا تكون الشبكة الكهربائية متاحة بعد. ومن المتوقع أن يدفع البرنامج نسبة تغلغل التلفزيون من 6 في المائة حالياً إلى 40 في المائة في السنوات الخمس المقبلة.

الشراكات

لقد سعى الرئيس كاغامي إلى إقامة شراكات لتعزيز جهود رواندا الخاصة لتحقيق التنمية من خلال نشر استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. مثال ذلك أن مجلس التنمية في رواندا، في إطار شراكة مع متطوعين من الوكالة الكورية للتعاون الدولي، بدأ مكتبة إلكترونية رقمية لاستخدامها في جميع مراكز تنمية الأعمال وعددها 30 في أنحاء البلاد. وسيتم تجهيز المكتبات المادية في مراكز الاتصالات بحواسيب لوحية Samsung Galaxy، وهي وسيلة مناسبة للنفاذ إلى المعلومات.

ومثال آخر هو مشروع توفير حاسوب محمول لكل طفل، وهو يهدف إلى تعزيز التعليم من خلال إدخال تكنولوجيا المعلومات في المدارس الابتدائية. ويوفر المشروع لطلاب المدارس الابتدائية إمكانية النفاذ المبكر إلى مهارات الحاسوب وعلوم الحاسوب، إلى جانب توسيع معارفهم في مواضيع محددة مثل العلوم والرياضيات

أطفال يستخدمون الحاسوب في إطار مشروع حاسوب محمول لكل طفل

واللغات والعلوم الاجتماعية من خلال البحث عبر الإنترنت أو المحتوى المستضاف في المخدم. وقد أطلق مشروع حاسوب محمول لكل طفل في يونيو 2008 وبدأ بمشروعين رائدين. وتم في إطار المشروع الرائد الأول توزيع 8 150 حاسوباً محمولاً في 10 مدارس عامة، في حين اشترى الآباء 1 800 حاسوب محمول من خلال 12 مدرسة خاصة. وفي المشروع الرائد الثاني، دخلت حكومة رواندا في شراكة مع شركة مايكروسوفت لتدريب المعلمين والتقنيين في المدارس المحلية. وكجزء من هذا المشروع الرائد، أقيمت تجهيزات كهربائية وتوصيلات النفاذ إلى الإنترنت في الفصول الدراسية، كما تم تركيب مخدمات لاستضافة المحتوى.

ويدرك الرئيس كاغامي الحاجة إلى وجود بيئة تمكينية. وبعد إنشاء منطقة التجارة الحرة في كيغالي، تنظر رواندا مرة أخرى إلى المضي قدماً في سبيل التنمية العاجلة في جميع القطاعات. وسوف تحتضن المنطقة الحرة صناعات شتى، بما في ذلك مجمّع لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وهي توفر حوافز ضريبية للشركات القائمة هناك، وخصوصاً تلك التي تستهدف سوق التصدير. وتشمل هذه الحوافز، من بين المزايا الأخرى، الإعفاء من ضريبة الشركات ومن الضريبة على القيمة المضافة ومن رسوم الاستيراد وشطب تكاليف البحث والتطوير. وفي صميم مجمع التكنولوجيا سوف تكون جامعة كارنيجي ميلون، التي تشاركت معها حكومة رواندا لإنشاء مركز التميز الذي من شأنه إعداد المهنيين ذوي المهارات العالية في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ومن المتوقع أن يغطي مجمع التكنولوجيا، الذي سوف يكون موجهاً نحو البحث والتطوير، مجالات مثل تعهيد العمليات التجارية، والحوسبة السحابية، والتعليم والتدريب التكنولوجي، والحكومة الإلكترونية، والأمن السيبراني، والحلول المتنقلة. ■

المصدر: تقرير رواندا القطري عن القمة العالمية لمجتمع المعلومات WSIS+10: استعراض شامل لتنفيذ نتائج القمة.

بارك غوين–هاي
رئيسة جمهورية كوريا

السيدة بارك غوين–هاي، رئيسة جمهورية كوريا، ولدت في 2 فبراير 1952. تخرجت من جامعة سوغانغ، سيول، في عام 1974 بدرجة بكالوريوس علوم في الهندسة الإلكترونية. ومنذ ذلك الحين، مُنحت درجات دكتوراه فخرية من قبل العديد من الجامعات، بما فيها درجة الدكتوراه الفخرية في العلوم من معهد الكوري المتقدم للعلوم والتكنولوجيا، دايجيون، ودرجة دكتوراه فخرية في العلوم السياسية من قبل كل من جامعة بوكيونغ الوطنية، بوسان، وجامعة سوغانغ.

وكانت السيدة بارك، خلال مسيرتها المهنية الفذة، مديرة مؤسسة يوكينونغ، وترأست جامعة يونغنام في دايغو ومؤسسة الثقافة الكورية. ومن عام 1974 إلى عام 1979، كانت السيدة الأولى بالوكالة في جمهورية كوريا، وكذلك شغلت منصب الرئيسة الفخرية لمرشدات كوريا. ومن عام 2000 إلى عام 2004 كانت عضواً في لجنة المساواة بين الجنسين وشؤون الأسرة، وعضواً في لجنة العلوم والتكنولوجيا والمعلومات والاتصالات.

ومن 2004 إلى عام 2008، كانت السيدة بارك عضواً في الجمعية الوطنية السابعة عشرة وخدمت في لجنة الدفاع الوطني، والإدارة الحكومية والحكم الذاتي المحلي، ولجنة البيئة والعمل. وفي عام 2012، كانت عضواً في الجمعية الوطنية الثامنة عشرة وخدمت في لجنة الصحة والرعاية الاجتماعية وشؤون الأسرة، ولجنة الاستراتيجية والشؤون المالية. وكانت أيضاً رئيسة لجنة الطوارئ لحزب ساينوري. وفي ديسمبر 2012، انتخبت السيدة بارك لمنصب الرئاسة الثامنة عشرة لجمهورية كوريا وتولت مهامها في فبراير 2013. وهي أول رئيسة لجمهورية كوريا.

إن هدف إدارتها هو "العمل جنباً إلى جنب مع الناس لتحقيق الرخاء الاقتصادي والسعادة والإثراء الثقافي". وفي هذا السياق، تضمن إدارتها حياة رخاء للكوريين من خلال إنعاش الاقتصاد. وكذلك سوف "تسعى جاهدة لجعل الحياة مريحة وسعيدة بفضل برامج رعاية وتعليم مكيفة للغرض تحقق الأحلام وتغذي المواهب".

ITU/I. Wood

تشوي مون-كي، وزير العلوم وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتخطيط المستقبلي، يتسلم الجائزة من الدكتور حمدون إ. توريه، الأمين العام للاتحاد، نيابة عن السيدة بارك غوين-هاي رئيسة جمهورية كوريا

جمهورية كوريا، الصدارة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

إن رؤية الرئيسة بارك غوين-هاي للبشرية مبنية على التنمية المستدامة. وقالت الرئيسة بارك، متحدثة عبر الفيديو بمناسبة فوزها بالجائزة العالمية للاتصالات ومجتمع المعلومات أثناء الاحتفالات باليوم العالمي لمجتمع المعلومات والاتصالات، التي جرت في مقر الاتحاد في 16 مايو 2014، إنها ترى النطاق العريض كوسيلة أساسية لتحقيق هذه الرؤية لأنه يعمل بمثابة أداة لتمكين الابتكار والنمو. وإذ تدرك أن النطاق العريض يضيف قيمة عبر طيف كامل من الصناعات، ويخلق فرص عمل جديدة، فإن جمهورية كوريا بوصفها من أوائل من اعتمده قامت بنشر شبكات النطاق العريض، معززة المنافسة والاستثمار في سوق الاتصالات، بما يشجع صناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ويوفر التعليم لتعزيز محو الأمية الحاسوبية.

وقد تسلم جائزة الرئيسة بارك نيابة عنها الوزير تشوي مون كي. وقال "بصفتي وزير العلوم وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتخطيط المستقبلي المسؤول عن هيئة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الكورية، إنه لشرف كبير حقاً أن أقبل الجائزة العالمية لمجتمع المعلومات والاتصالات نيابة عن رئيسة جمهورية كوريا. وكان النطاق العريض هو البنية التحتية الرئيسية لدفع عجلة النمو الاقتصادي في بلادنا منذ أواخر التسعينيات. ونحن نسخر أيضاً النطاق العريض كأساس للتقارب والابتكار لتجاوز عصر المعلوماتية وتحقيق رؤية 'الاقتصاد الإبداعي'. وانطلاقاً من خبرتنا ومن قدرتنا، تشغر جمهورية كوريا الآن بمسؤولية ألقيت على عاتقنا للمشاركة في الجهود الدولية لتشجيع الأخذ بالنطاق العريض في جميع أنحاء

العالم. ولسوف نعزز الجهود الرامية إلى عولمة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بوصفنا عضواً في الاتحاد وفي مجلس الاتحاد." وأضاف إنه سوف تتقاسم أبرز مداولات اليوم مع الرئيسة بارك" للمضي في المزيد من المناقشات بشأن التنمية المستدامة".

وقد أنشئت وزارة العلوم وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتخطيط المستقبلي في إطار خطة لإعادة التنظيم استهلتها الرئيسة بارك في محاولة لتوليد مصادر جديدة للنمو الاقتصادي في مجالات العلوم وتكنولوجيا المعلومات. وبعد أن تعهدت بإنشاء هذه الوزارة في إطار حملتها الانتخابية، أعلنت الرئيسة بارك إنشائها في فبراير 2013 عندما أدت اليمين الدستورية. وتعتزم الوزارة إرساء الأساس للعلوم والتكنولوجيا في جمهورية كوريا من خلال تعزيز التقدم في مجالات العلوم الأساسية والبرمجيات. وتعتبر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كمحرك للنمو المستقبلي لهذا البلد وسوف تكون هذه الوزارة الجهة الحكومية الرئيسية المسؤولة عن النمو الاقتصادي المستقبلي وخلق فرص العمل في البلاد.

توصيل جميع المواطنين

جعلت جمهورية كوريا تكنولوجيات المعلومات والاتصالات أولوية وطنية، وأثبتت قيادة واضحة سواء في تطوير واستخدام هذه التكنولوجيا أم في صياغة السياسات المستهدفة التي دفعت النمو والإقبال.

نحو 97 في المائة من المنازل لديها اتصال إنترنت النطاق العريض – وتتمتع البلاد بواحد من أعلى متوسط معدلات سرعة النطاق العريض المعلن عنها في العالم، وفقاً لطبعة 2013 من تقرير الاتحاد الدولي للاتصالات: قياس مجتمع المعلومات. وقد نشر التقرير في أكتوبر 2013، وهو يتضمن آخر مؤشر لتطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وسلة أسعار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات – وهما أداتان للقياس المقارن لرصد تطورات مجتمع المعلومات في جميع أنحاء العالم. ويتناول المؤشر ترتيب 157 اقتصاداً، وكانت جمهورية كوريا في المرتبة الأولى على صعيد العالم، للسنة الثالثة على التوالي، من حيث إجمالي تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

كان البلد واحداً من أوائل البلدان في العالم التي اعتمدت تكنولوجيا النطاق العريض المتنقلة من الجيل الثالث. وقد تجاوز الآن معدل التغلغل فيه نسبة 100 في المائة من حيث اشتراكات النطاق العريض المتنقل النشطة.

وقد أصبحت خدمات الاتصالات والإذاعة المختلفة، مثل تلفزيون بروتوكول الإنترنت (IPTV)، والتعلم الإلكتروني والصحة الإلكترونية، من الأمور الشائعة لأولئك الذين يعيشون في المناطق الحضرية، وذلك بفضل شبكة النطاق العريض عالية السرعة. ولكن مازال تقديم هذه الخدمات إلى المجتمعات الريفية الصغيرة يمثل تحدياً حتى الآن. وقد أدركت الحكومة الأهمية الحيوية لتحسين الشبكة كوسيلة لتقديم خدمات التعليم والرعاية الصحية عالية الجودة للمزارعين والصيادين.

ورغبة في توفير النفاذ إلى الإنترنت لجميع الناس، استهلت الحكومة مشروع شبكة Wi-Fi عمومية في عام 2012، يتم في إطاره توفير خدمة Wi-Fi المجانية في الأماكن العامة مثل الحدائق والمتاحف والمكتبات. وتعمل والحكومة، بالتعاون مع المشغلين، على نشر شبكات Wi-Fi في الأماكن العامة، وعلى تقاسم الشبكات لتقليل تكاليف الخدمة وإدارة حركة البيانات المتنقلة. وثمة ثلاث شركات اتصالات متنقلة أقامت بالفعل 2000 منطقة Wi-Fi عامة، والخطط جارية لنشر ما مجموعه 10 000 بحلول عام 2017.

المواطنون الرقميون

إن استخدام الإنترنت بين الشباب في جمهورية كوريا مرتفع: بحلول عام 2012، ما يقرب من 100 في المائة من السكان الشباب في البلاد يمكن القول بأنهم مواطنون رقميون (يعرفون بأنهم شباب موصولون بالشبكة في الفئة العمرية 15-24 سنة يتمتعون بخمس سنوات أو أكثر من الخبرة على الانترنت). وتبلغ نسبة المواطنين الرقميين 13,5 في المائة من سكان جمهورية كوريا، مقارنة بنسبة 5,2 في المائة على الصعيد العالمي.

بذلت الحكومة جهوداً مكثفة لتكييف نظامها التعليمي لاحتياجات المواطنين الرقميين والاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحويل الطريقة التي يتعلم بها الطلاب. ويرمي مشروع التعليم، المعروف باسم التعليم الموجه ذاتياً، والمندفع والمتكيف والغني بالموارد والراسخ تكنولوجياً (يشار إليه بالمختصر SMART بالإنكليزية)، بحلول عام 2015، إلى ضمان قدرة جميع الطلاب على النفاذ إلى الخدمات التعليمية المستندة إلى

AFP

الحوسبة السحابية عبر الإنترنت اللاسلكية في المدرسة، وعلى استخدام المواد التعليمية كلما وحيثما يريدون. وسوف تتوفر للمدرسين أيضاً الفرص للمضي في تطوير مهاراتهم في هذا المجال.

متانة صناعة الاتصالات، متانة الاقتصاد

يتمتع البلد بصناعة تكنولوجيا معلومات واتصالات محلية قوية تضم عدداً من كبار المصنعين والمشغلين، بما في ذلك Samsung وLG وKT وHanaro Telecom وLG Telecom. وثمة عوامل أخرى تسهم في أداء البلد القوي تشمل المستويات التعليمية العالية ووعي الحكومة ودعمها لمشاريع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فضلاً عن ثقافة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات — فالناس متمرسون في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومتشوقون لاعتماد تكنولوجيات جديدة.

لقد حققت جمهورية كوريا اقتصاداً قوياً، وهي واحدة من البلدان المصدرة الرئيسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في العالم. وتتمتع Samsung بأكبر حصة من السوق في مجال أجهزة التلفاز المسطحة في العالم لمدة سبع سنوات متتالية. كما نمت الشركة بمعدل مذهل لتصبح أكبر مصنع للهواتف في العالم، متخطية Nokia. وفي عام 2013، ارتفعت حصتها من إجمالي سوق الهواتف المحمولة إلى 24,6 في المائة، حيث باعت حوالي 450 مليون هاتف محمول – تقريباً ضعف عدد الهواتف التي باعها البائع الثاني، Nokia. كما بسطت Samsung هيمنتها في الهواتف الذكية إلى 31,1 في المائة، بعد أن باعت رقماً قياسياً في حدود 300 إلى 314 مليون هاتف ذكي – أكثر من ضعف ما باعه البائع الثاني، Apple – وفقاً لمؤسستي IDC وGartner. كان كل واحد من ثلاثة هواتف ذكية بيعت في عام 2013 Samsung.

ويتنبأ معهد أبحاث الالكترونيات والاتصالات في جمهورية كوريا أن السوق المحلية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات سوف تزداد في القيمة من 36,5 مليار دولار أمريكي في عام 2010 إلى 123,7 مليار دولار في عام 2020.

مجتمع ذكي

في مدينة نيو سونغدو، تعكف الحكومة على استحداث "مدينة كل مكان وزمان" على جزيرة من صنع الإنسان تبلغ مساحتها 1 500 فدان قبالة ساحل إنشيون في جمهورية كوريا. وعندما تستكمل في عام 2015، سوف تشمل مدينة نيو سونغدو 350 مبنى تؤوي 000 65 من المقيمين و000 300 شخص من القوى العاملة. وسيكون من شأن بطاقة ذكية واحدة، تستحدث من خلال الاستخدام المبتكر لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، أن تمكن المقيمين من الاستفادة من شتى خيارات النقل. ويمكن استخدام البطاقة في المترو، أو لدفع ثمن وقوف السيارات في العداد، أو لمشاهدة فيلم، أو لاستعارة دراجة عامة مجانية. وسوف تدعم تطبيقات النطاق العريض أيضاً الخدمات البلدية مثل شبكة إعادة استخدام المياه، وجمع النفايات بالأنابيب الهوائية وشبكة الطاقة.

الحد من تغير المناخ

لقد أدى التصنيع والتحضر السريعين الناجمين عن النمو الاقتصادي المذهل في جمهورية كوريا إلى ضغط كبير على بيئتها ومواردها الطبيعية. وتشمل الأولويات حالياً تكنولوجيا معلومات واتصالات خضراء، مثل الحواسيب الشخصية والاتصالات والمخدمات الخضر. وتشمل المجالات ذات الأولوية أيضاً الصناعات المتطورة التي تعتمد على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، من قبيل الصحة الإلكترونية وشبكة الكهرباء الذكية وإدارة النفايات الذكية ووسائط النقل العام الذكية.

خلافاً لشبكات الكهرباء التقليدية "الغبية" تسمح الشبكات الذكية بالاتصال ثنائي الاتجاه بين مزودي الكهرباء والمستهلكين، فضلاً عن تمكين توليد الطاقة وتخزينها على نطاق أكثر انتشاراً. ومن المتوقع أن يصبح اختبار الشبكة الذكية في جزيرة جيجو أكبر مجتمع للشبكة الذكية في العالم لاختبار تكنولوجيات الشبكة الذكية المتقدمة ولتطوير نماذج أعمال جديدة.

ومنذ عام 2012، استضافت جمهورية كوريا أمانة صندوق الأمم المتحدة للمناخ (صندوق المناخ الأخضر)، وهو صندوق أنشأته الأمم المتحدة لتوزيع بعض المساعدات التي تعهدت بها البلدان المتقدمة إلى البلدان الفقيرة نسبياً. ومن المتوقع أن تنهض جمهورية كوريا في المستقبل بدور أكبر على الساحة الدولية في مواجهة التحديات العالمية وأن تصبح مركزاً للجهود العالمية الرامية إلى المضي قدما نحو التخفيف من آثار تغير المناخ وتعزيز النمو الأخضر.

التنمية المستدامة

قالت الرئيسة بارك، في معرض الدعوة لاستضافة مؤتمر المندوبين المفوضين التاسع عشر للاتحاد، الذي سيعقد في بوسان، جمهورية كوريا، في الفترة من 20 أكتوبر إلى 7 نوفمبر 2014، إن الحكومة تعمل على تقديم رؤية ومسار للتنمية التي يمكن أن تعود بالفائدة على الإنسانية في عالم رقمي موصول إلى أقصى الحدود يعتمد على إنترنت الأشياء. وأكدت على أنه في معرض البت في مسألة تطور قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والاستراتيجيات المقبلة بشأنه ينبغي أن يكون الهدف الأسمى للمؤتمر هو التنمية المستدامة. ■

كارلوس سليم حلو
رئيس مجموعة كارسو ورئيس مؤسسة كارلوس سليم

كارلوس سليم حلو، رئيس مجموعة كارسو ورئيس مؤسسة كارلوس سليم، درس الهندسة المدنية في جامعة المكسيك الوطنية المستقلة، حيث درّس أيضاً الجبر والبرمجة الخطية أثناء دراسته للحصول على درجته. كارلوس مكسيكي، هاجر والداه من لبنان، وهو رجل عصامي ورجل أعمال ناجح ذائع الصيت وفاعل خير.

اهتم السيد سليم بالتكنولوجيا منذ فترة طويلة. وقد حقق النجاح في عالم الأعمال من خلال الاستثمار في طائفة شتى من الصناعات، كما يتجلى في حافظة مجموعة كارسو، التي تشمل البنية التحتية والبناء، والخدمات المالية، وخدمات التجزئة والخدمات التجارية، فضلاً عن الاتصالات، حيث "أميريكا موفيل" التي يملكها هي الآن المورّد الرئيسي لخدمات الاتصالات (الهاتف الثابت والمحمول والإنترنت والتلفزيون) في أمريكا اللاتينية. وتعمل الشركة أيضاً في الولايات المتحدة وفي أوروبا. وهو ملتزم بتشجيع التكنولوجيا لأغراض التنمية وهو الرئيس المشارك للجنة الأمم المتحدة للنطاق العريض من أجل التنمية الرقمية منذ عام 2010.

ينهض كارلوس سليم حلو بالتنمية الاجتماعية في المكسيك وفي أمريكا اللاتينية من خلال مؤسسة كارلوس سليم، التي غيرت حياة الملايين من الناس. وتشمل مبادرات المؤسسة تنمية الطفولة المبكرة، حيث قدمت أكثر من 360 000 منحة دراسية للطلاب والشباب من أصحاب المشاريع، وأقامت أكثر من 3 600 فصل دراسي رقمي ومكتبة رقمية في المكسيك، وهي تسهر على إعادة تأهيل منطقة مكسيكو سيتي التاريخية والحفاظ على المناطق الطبيعية في المكسيك، وشيدت متحف سمية، الذي يضم مجموعة من أرقى الأعمال الفنية في العالم. تلقى السيد سليم عدداً من الجوائز تقديراً لأعماله التجارية وأنشطته الاجتماعية، بما في ذلك وسام الاستحقاق اللبناني الذهبي، ووسام ليوبولد الثاني (الذي تمنحه الحكومة البلجيكية)، ووسام الشرف والاستحقاق من الصليب الأحمر.

ITU/L Wood

كارلوس سليم حلو يتسلم الجائزة من الدكتور حمدون إ. توريه الأمين العام للاتحاد

تغيير حياة الملايين

روح المبادرة التجارية وعمل الخير

قال كارلوس سليم حلو، في كلمته عندما فاز بجائزة مجتمع المعلومات العالمي للاتصالات لعام 2014، "هذا شرف حقيقي ومتعة حقيقية وفخر بالنسبة لي أن أتسلم جائزة في صحبة فخامة بارك غوين–هاي، رئيسة جمهورية كوريا وفخامة بول كاغامي رئيس رواندا، الذي كان علاوة على ذلك زميلاً عزيزاً جداً لي في عمل لجنة النطاق العريض المعنية بالتنمية الرقمية، والتي نتشارك رئاستها. وقال السيد سليم، متحدثاً عن "النطاق العريض من أجل التنمية المستدامة" – موضوع هذا العام لليوم العالمي لمجتمع المعلومات والاتصالات – "من الواضح أن التنمية المستدامة هي حاجة عالمية حقيقية، وحاجة إقليمية حقيقية ... والنطاق العريض هو أداة استراتيجية لتلبية هذه الاحتياجات". ووصف كيف يمكن لاستخدام النطاق العريض في مجالات التعليم والرعاية الصحية والشؤون المالية والبيئة والابتكار "أن يؤدي إلى النمو الاقتصادي القوي المطرد والمستدام في آن معاً، إلى جانب التقدم الاجتماعي وتوفير تكافؤ الفرص للجميع".

وشاهد المشاركون في حفل تسليم الجائزة العالمية للاتصالات ومجتمع المعلومات فيلماً وثائقياً يضم أمثلة على الأنشطة التي يضطلع بها كارلوس سليم حلو، بما في ذلك برامج مؤسسته عالية الأثر الاجتماعي التي تركز على السكان المستضعفين لضمان الشمول الرقمي للجميع. ونستعرض هنا بعض أبرز ما جاء في الفيلم الوثائقي.

في عام 1965، وضع كارلوس سليم حلو، وهو في سن الخامسة والعشرين، أسس مجموعة كارسو ومجموعة *Financiero*

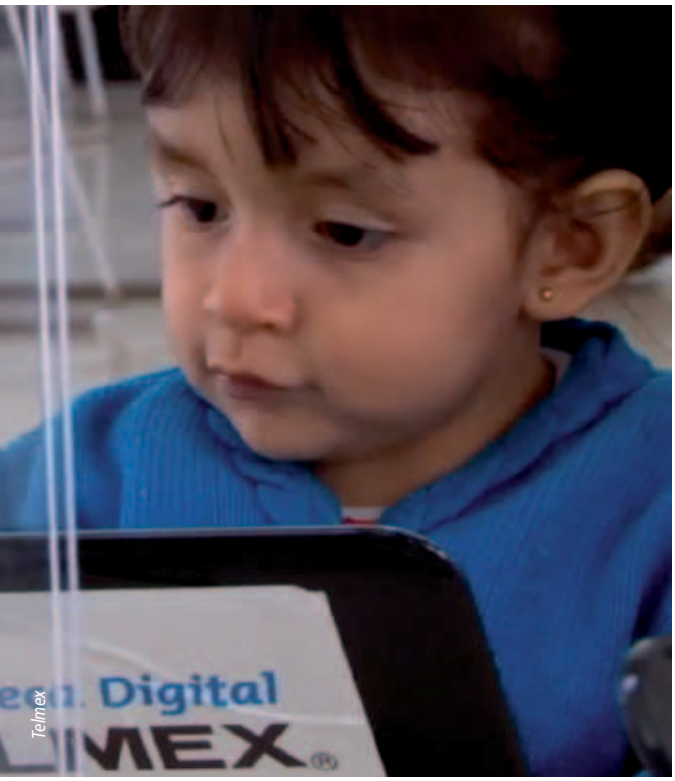

Telmex

Inbursa. وفي السنوات التالية شرع في ممارسة أنشطة في عدة قطاعات مختلفة، وبحلول نهاية الثمانينيات نمت حيازاته لتصبح واحدة من أكبر تكتلات الأعمال التجارية في أمريكا اللاتينية. وفي ديسمبر 1990، في شراكة مع France Telecom و Southwestern Bell ومجموعة من المستثمرين المكسيكيين، اشترى 20,4 في المائة من أسهم Telmex وتمكن من الهيمنة على الشركة. وفي عام 2002، أسس شركة *América Móvil*، وهي الآن الشركة الرائدة في أمريكا اللاتينية ولها وجود في 26 بلداً أمريكياً وأوروبياً (بما فيها الولايات المتحدة). ومن حيث نفاذ السكان فإن *América Móvil* هي ثاني أكبر مشغل للاتصالات في العالم باستثناء الصين. ومن ابتكارات كارلوس سليم حلو الجديرة بالذكر في مجال الاتصالات هو نظام Telcel – نظام الدفع المسبق الرائد في الهواتف المتنقلة.

وكان من شأن نمو Telmex في المكسيك أن زاد مقدار النفاذ إلى النطاق العريض الثابت من 67 000 في عام 2002 إلى ما يقرب من 9 ملايين الآن، وهو ما يمثل معدل نمو سنوي قدره 56 في المائة. وفيما يتعلق المتنقلة بالنطاق العريض المتنقل، زادت حركة بيانات *América Móvil* بأكثر من 15 ضعفاً منذ عام 2008 – بنسبة حوالي 80 في المائة سنوياً – مما أدى إلى زيادة تغلغل الإنترنت ودعم النمو الاقتصادي والحد من عدم المساواة والبطالة والفقر.

ويقول السيد سليم "إن التحديات الرئيسية الماثلة أمامنا اليوم، في جميع البلدان، هي توفير التعليم الرقمي عالي الجودة وتوفير فرص عمل جيدة للجميع"، وتماشياً مع هذا الرأي، نشطت Telmex في توفير التدريب في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ومنذ عام 1991، أقامت Telmex مرافق تعليمية من أحدث طراز في أماكن مختلفة، مما أتاح التكنولوجيا الحديثة للمجتمعات ذات الدخل المنخفض. وأنشأت أكثر من 3 600 فصل دراسي رقمي ومكتبة رقمية عامة في جميع أنحاء المكسيك، بالإضافة إلى مراكز ابتكار (مساحات ابتكار تكنولوجي) توفر النفاذ المجاني إلى المعدات الحاسوبية والإنترنت عالية السرعة والدورات الدراسية التمهيدية والتدريب على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ويقول السيد سليم "يتعين على المشغلين أن يقدموا للعملاء أفضل الشروط من حيث الجودة والأسعار والتكنولوجيا على منصات متعددة. وفي أمريكا اللاتينية، نقوم بإنشاء مكتبات رقمية مجانية أساساً في المدارس العامة حيث يمكن أن يذهب الناس للتعلم وتصفح الانترنت مجاناً بواسطة معدات حاسوبية معارة بسرعات عالية. وفي 'المكتبات الرقمية' لدى Telmex، يقدم التدريب على تكنولوجيا المعلومات، ويستطيع الناس اقتراض حواسيب محمولة وأخذها الى منازلهم. وتقوم الشركة بإقامة آلاف بقع Wi-Fi الساخنة لعملائها.

وفي عام 1986، أنشأ السيد سليم مؤسسة كارلوس سليم. وفي عام 1995، انشأ مؤسسة Telmex. وهاتان المؤسستان هما أكبر المؤسسات في أمريكا اللاتينية،

وقدمتا الدعم للملايين من الناس في المكسيك وفي شتى أنحاء القارة الأمريكية. وإذ أنشئت لتوفير برامج عالية الأثر تركز على الشرائح المستضعفة في المجتمع، فإن مؤسسة كارلوس سليم لوحدها أفادت أكثر من 29,7 مليون شخص. واستناداً إلى مبادئ المسؤولية الاجتماعية والكفاءة والفرصة، تدعم المؤسسة مبادرات في مجالات التعليم والصحة والتغذية والعدالة الاجتماعية والثقافة والتنمية البشرية والإغاثة في حالات الكوارث الطبيعية والتنمية الاقتصادية وحماية البيئة والحفاظ عليها. وتسهم برامجها في تحسين نوعية حياة الناس في جميع الفئات العمرية وتعزيز تنمية رأس المال البشري وتوفير فرص لنمو الأفراد ومجتمعاتهم.

وفي عام 2013، تضافرت جهود مؤسسة كارلوس سليم وأكاديمية خان لتوفير النفاذ إلى التعليم على المستوى العالمي للناس في المكسيك وفي أمريكا اللاتينية ، مجاناً، من خلال دورات تدريبية عبر شبكة الإنترنت. وهنالك أكثر من 4 200 شريط فيديوي تعليمي يمكن النفاذ إليها حالياً عبر الإنترنت.

وفي يناير 2014، دخلت مؤسسة كارلوس سليم في شراكة مع *Coursera* لتقديم دراسات عليا باللغة الإسبانية، على شبكة الإنترنت دون أي تكلفة، لملايين من الناس. وسوف تركز الشراكة على ثلاثة أهداف: تحسين فرص النفاذ إلى نوعية عالية المحتوى التعليمي بالإسبانية؛ وخلق محتوى تعليمي يهدف إلى تحسين إمكانيات عثور الأفراد على عمل؛ وزيادة فرص الوصول إلى الأماكن المادية حيث يمكن للطلاب شخصياً حضور دورات تدريبية تقدمها *Coursera*. وتشمل المبادرة مشروعاً كبيراً لترجمة أفضل الدورات إلى الإسبانية. وسوف تُنشأ شبكة من مراكز التعلم لتزويد الطلاب بتجربة تعليمية غنية، والجمع بين الدورات 'على الخط' و'خارج الخط' لتحسين استبقاء المعرفة وحصيلة التعلم.

وسوف تستفيد مراكز التعلم من البنية التحتية القائمة لدى Telmex، بدعم من برامج مؤسسة كارلوس سليم للتعليم الرقمي والثقافة الرقمية. وتعمل البرامج على تشغيل مكتبات رقمية، تقع أربع عشرة منها في مناطق منخفضة الدخل عالية الكثافة من حيث السكان. وسيكون للمراكز إمكانية النفاذ إلى بؤرة Telmex، وهي محور ابتكار تكنولوجي قائم في مكسيكو سيتي.

وفي مارس 2013، استضاف السيد سليم الاجتماع السابع للجنة النطاق العريض المعنية بالتنمية الرقمية والتابعة للاتحاد الدولي للاتصالات، والذي تشارك في رئاسته مع السيد بول كاغامي رئيس رواندا. وقال السيد سليم "إن لجنة النطاق العريض تعكف على توثيق أفضل الممارسات، بحيث يمكننا أن نعرف ونتعلم مما يجري في بلدان مختلفة. ولكن، نظراً لسرعة التغير التكنولوجي، ثمة تحديات خطيرة تبرز، وذلك بسبب عدم وجود التغيرات الهيكلية العميقة المصاحبة للتغير الحضاري. ونحن نشهد نسبة عالية جداً من البطالة، خاصة بين الشباب. فما هي الأنشطة التي تخلق فرص عمل جديدة؟ وأين يجري تكوين هذه الوظائف الجديدة؟ نحن بحاجة إلى تشجيع القطاعات التي ستخلق هذه الوظائف الجديدة. وينبغي للحكومات أن تدخل تكنولوجيا المعلومات في أنشطتها، وأن تشجع الأنشطة الثقافية والاقتصادية الرقمية التي تخلق فرص عمل جديدة. ومن الواضح أن تكنولوجيا المعلومات هي أداة رئيسية للنمو الاقتصادي. وهناك آفاق هائلة من فرصة الانفتاح لخلق الملايين من فرص العمل، إلى جانب إمكانية تطوير مئات الآلاف من التطبيقات والمحتويات التي يمكن أن يستخدمها كل من هو موصول عبر شبكة الإنترنت".

وعُقد اجتماع لجنة النطاق العريض في موازاة 'القرية الرقمية 2013' التي حضرها الدكتور حمدون إ. توريه الأمين العام للاتحاد والعديد من المفوضين. وفي ذلك العام، جذبت 'القرية الرقمية' جمهوراً بلغ تعداده أكثر من 154 000، لتصبح أكبر حدث رقمي شمولي في العالم. كانت 'القرية الرقمية' مفتوحة لجميع أنواع الناس، بغض النظر عن العمر أو مستوى المهارة التكنولوجية.

وبعد سنة، في عام 2014، نظمت مؤسسة كارلوس سليم و Telmex وTelcelمرة أخرى حدث 'القرية الرقمية' في الساحة الرئيسية في مكسيكو سيتي. وعرض هذا الحدث طائفة أوسع من أنشطة التدريب والتعليم الرقمية، بما في ذلك ورش العمل وتقديم الدعم لأصحاب المشاريع والدورات التمهيدية على الحواسيب والإنترنت، فضلاً عن دورات في الروبوتيات والرسوم المتحركة ثلاثية الأبعاد (3D) والبرمجة المتقدمة وتطبيقات الرعاية الصحية. وخلال حدث 2014 في القرية الرقمية، أعلن السيد سليم مبادرة التدريب من أجل العمالة؛ وهي منصة لتقديم دورات على الانترنت تجعل من الممكن تعلم 20 مهارة مختلفة، من قبيل العمل كتقني حاسوب، أو ممارسة عمل في مجال البناء أو الكهرباء أو النجارة.

وحضر القرية الرقمية 2014 ما مجموعه 49 من القادة على صعيد العالم تحدثوا للمشاركين وإلى الملايين الموصولين مباشرة على الخط. وعرضت مرافق عقد المؤتمرات بالفيديو

Telmex

التوصيل بالإنترنت بمعدل 100 جيغابتة/ثانية. وحطمت القرية الرقمية رقمها القياسي كأكبر حدث شمولي رقمي في العالم، حيث شارك أكثر من 258 000 شخص في عام 2014، بمن فيهم الأطفال وصغار البالغين وكبار السن. وكان أصغر مشارك عمره سنتان فقط وكان أكبرهم عمره 97 سنة.

"إن الاتصالات هي الجهاز العصبي لهذه الحضارة الجديدة، فهي أساسية للنمو والتنمية في جميع البلدان" على حد قول السيد سليم، الذي ساهم، حباً في عمل الخير، في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المكسيك وفي أمريكا اللاتينية.

ويرى السيد سليم أن "التكنولوجيا والابتكار هما ما يمكن الحضارة الإنسانية من المضي قدماً". وكما أشار في تقرير "حالة النطاق العريض 2012: تحقيق الشمول الرقمي للجميع" (الذي نشره الاتحاد الدولي للاتصالات في سبتمبر 2012)، على مر التاريخ، حولت التكنولوجيا والابتكار الأسلوب الذي نعيش به وأحدثنا التغير الحضاري. "واليوم، تعمل الثورة الرقمية على تحويل عالمنا ومجتمعاتنا على نحو أسرع، وبعضها موصول الآن من خلال البيانات الصوتية والفيديو التي تسري بسرعة الضوء ... وتمثل شبكة الاتصالات 'الدورة الدموية' لمجتمع المعرفة، بفضل خطوات التقدم في تكنولوجيا المعلومات والحوسبة التي تسخر معارفنا وقدراتنا العقلية. وقد أطلق تطور الإنترنت تغيرات اجتماعية واقتصادية وسياسية عميقة، وهو يعمل على تحويل صناعة الخدمات. وينبغي أن تكون إنترنت النطاق العريض في متناول الجميع — وهذا هو الهدف من العمل الجاري في الأمم المتحدة والاتحاد الدولي للاتصالات. وفي عام 2010، أطلقت الاتحاد الدولي للاتصالات واليونسكو لجنة النطاق العريض لتوفير النفاذ الشامل إلى النطاق العريض والنفاذ الشامل إلى التوصيلية. واليوم، ضمان التوصيلية أمر هام للغاية – على الكل أن يكون موصولاً؛ وينبغي أن يكون للجميع إمكانية النفاذ إلى المعرفة والفهم – لأغراض التعليم والصحة والعمل والترفيه. وتعمل لجنة النطاق العريض على تحقيق الشمول الرقمي للجميع بحلول عام 2015"، هذا ما كتبه السيد سليم في التقرير "نظرة نافذة 1: كيف يغير النطاق العريض مجتمعنا".

والسيد كارلوس سليم حلو، رجل أعمال على درجة عالية من الشعور بالمسؤولية الاجتماعية، مغرم أيضاً بالتاريخ والفنون والفيزياء الفلكية والطبيعة والرياضة، ولكنه قبل كل شيء متفرغ لأسرته. ويقول في نهاية الفيلم الوثائقي: "يجب أن تتغلب إرادتنا دائماً على مواطن الضعف فينا". ■

WTDC
2014
UNITED ARAB EMIRATES
DUBAI, 30 MARCH - 10 APRIL

WTDC 2014
UNITED ARAB EMIRATES
DUBAI, 30 MARCH - 10 APRIL

تقرير خاص من دبي

25 **ملخص تنفيذي**
خطة عمل دبي ترسم معالم مستقبل للجميع يحركه النطاق العريض

31 **التنمية المستدامة – التحديات والفرص**
محمد أحمد القمزي

33 **رئيس المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات لعام 2014 يدلي بآرائه**
مقابلة مع السيد محمد ناصر الغانم

39 **إعلان دبي**
ماذا يقول؟

خطة عمل دبي

43 **الأهداف الاستراتيجية**

46 **المبادرات الإقليمية**

51 **البرامج بمثابة إطار للتنفيذ**

60 **لجنتا الدراسات في قطاع تنمية الاتصالات ومجالات دراساتهما**

62 **النجاح يولّد النجاح**
مقابلة مع السيد ناصر أ. بن حماد بشأن تنسيق المؤتمر WTDC-14

ITU/I. Wood

من اليسار إلى اليمين: فرانسوا رانسي، مدير مكتب الاتصالات الراديوية في الاتحاد؛ محمد ناصر الغانم، مدير عام هيئة تنظيم الاتصالات في الإمارات العربية المتحدة ورئيس المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات لعام 2014؛ براهيما سانو، مدير مكتب تنمية الاتصالات؛ الدكتور حمدون إ. توريه، الأمين العام للاتحاد؛ محمد أحمد القمزي، رئيس مجلس إدارة هيئة تنظيم الاتصالات في الإمارات العربية المتحدة؛ هولين جاو، نائب الأمين العام للاتحاد؛ مالكولم جونسون، مدير مكتب تقييس الاتصالات في الاتحاد

محمد ناصر الغانم، رئيس المؤتمر العالمي للاتصالات الراديوية لعام 2014

براهيما سانو، مدير مكتب تنمية الاتصالات، والدكتور عبد القادر الخياط، رئيس اللجنة التنفيذية للإشراف على استضافة المؤتمر العالمي للاتصالات الراديوية لعام 2014

باروك فانبرسي،
رئيس اللجنة 2 (لجنة مراقبة الميزانية)

ماريو كانازا،
رئيس اللجنة 3 (الأهداف)

نور سولينا عبدالله، رئيسة اللجنة 4
(أساليب عمل قطاع تنمية الاتصالات)

لورانس بارياك،
رئيسة اللجنة 5 (لجنة الصياغة)

فابيو بيجي، رئيس فريق العمل المعني بالخطة الاستراتيجية لقطاع تنمية الاتصالات وبالإعلان

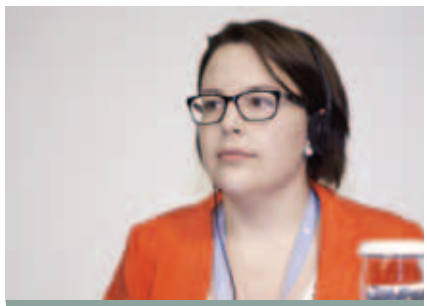

كارمن بال، نائبة رئيس فريق العمل المعني بالخطة الاستراتيجية لقطاع تنمية الاتصالات وبالإعلان

كوسماس زافازافا، رئيس دائرة دعم المشاريع وإدارة المعارف، مكتب تنمية الاتصالات

ITU/I. Wood

ملخص تنفيذي

خطة عمل دبي ترسم معالم مستقبل للجميع يحركه النطاق العريض

أكد المؤتمر العالمي رباعي السنوات السادس لتنمية الاتصالات من جديد التزام الاتحاد الدولي للاتصالات بتوفير النفاذ الشامل الميسور التكلفة إلى الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات باعتباره عنصراً أساسياً للتقدم الاجتماعي والاقتصادي في عالم مترابط على نحو متزايد.

ورسم المؤتمر، الذي عقد تحت شعار "النطاق العريض من أجل التنمية المستدامة" في دبي، الإمارات العربية المتحدة، في الفترة من 30 مارس إلى 10 أبريل 2014، الطريق نحو تسريع وتوسيع استخدام النطاق العريض ومحو الأمية الرقمية في جميع أنحاء العالم، ولا سيما في أقل البلدان نمواً.

ولدى اعتماد خطة عمل دبي، وهي مخطط لتنمية الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على مدى السنوات الأربع المقبلة، جدد المشاركون — البالغ عددهم أكثر من 1 300 مشارك، بمن فيهم أكثر من 1 100 مندوب حكومي من 137 بلداً و9 ممثلين من فلسطين، و89 ممثلاً من 42 هيئة من القطاعين العام والخاص، و32 مشاركاً يمثلون 14 هيئة في ميدان الاتصالات، و73 ممثلاً من 33 منظمة إقليمية ودولية — تعهدهم بنشر التوصيلية في جميع أنحاء الكوكب.

وكانت الرسالة واضحة — رسالة ترددت طوال المؤتمر: ليس من الممكن، في عالم تنهض فيه تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بدور متعاظم الأهمية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفي بناء مجتمع معلومات قائم على المعرفة، أن يترك أي فرد في عزلة عن الاتصال، مهما اختلفت ظروفه ومهما ابتعد موطنه الأصلي.

افتتاح المؤتمر

رحب السيد محمد القمزي، رئيس مجلس إدارة هيئة الإمارات العربية المتحدة لتنظيم الاتصالات، ترحيباً حاراً بجميع المندوبين، وأعرب عن أمله في أن يحقق المؤتمر WTDC-14 أهدافه النبيلة السامية للنهوض بالتنمية المستدامة من خلال الاستخدام الأمثل لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ولا سيما النطاق العريض (انظر المقال في هذا الصدد في الصفحتين 31 و32).

ثم شاهد المشاركون في المؤتمر فيلماً وثائقياً وردت فيه أمثلة ملموسة تصور كيف يعمل الاتحاد الدولي للاتصالات على مساعدة البلدان في جميع أنحاء العالم لضمان تمتع جميع شرائح المجتمعات فيها بفوائد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

وقد جرى تصوير هذا الفيلم الوثائقي في بلغاريا وكوستاريكا واليابان والأردن ومولدوفا وتنزانيا، وهو يوضح دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في إنقاذ الأرواح، وخاصة في أعقاب الكوارث. وكمثال على ذلك، أظهر الفيلم كيف أسهمت جهود الاتحاد في توفير معدات الاتصالات الساتلية المتنقلة في مساعدة السلطات اليابانية على تنسيق عمليات الإغاثة في أعقاب وقوع الزلزال وموجة التسونامي في البلاد في عام 2011. وسُلط الضوء أيضاً على المساعدة التي يقدمها الاتحاد لتمكين المدارس والمجتمعات النائية في البلدان النامية من النفاذ إلى الإنترنت، وذلك من أجل سد الفجوة التوصيلية بين الجنسين بتمكين أعداد متزايدة من الفتيات والنساء من اكتساب مهارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من الاندماج في المجتمع على نحو أفضل. وفي مثال آخر، أوضح رجل في كوستاريكا كيف تمكن من الإقلاع عن التدخين بفضل النفاذ إلى مبادرة صحية متنقلة، عرفت باسم 'الإقلاع المتنقل'، يشترك في تنفيذها الاتحاد الدولي للاتصالات ومنظمة الصحة العالمية.

وناشد الدكتور حمدون إ. توريه الأمين العام للاتحاد في حفل الافتتاح المشاركين أن

المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات لعام 2014

رئيس المؤتمر:	نواب رئيس المؤتمر:
السيد محمد الغانم (الإمارات العربية المتحدة)	▪ السيدة مارغاريت شالوي– موديندا (زامبيا) ▪ السيدة هيلاري ستيوارت– ألكسندر (جامايكا) ▪ السيدة نيرمين السعدني (مصر) ▪ السيد شكريا موا (كمبوديا) ▪ السيد راشد إسماعيلوف (الاتحاد الروسي) ▪ السيد فردريك ريبل (سويسرا)
اللجنة 1: اللجنة التوجيهية	
تتألف من رئيس المؤتمر ونوابه ورؤساء اللجان ونوابهم	
اللجنة 2: مراقبة الميزانية	
الرئيس:	نواب الرئيس:
السيد باروك فانبرسي (غانا)	▪ السيد مشاري الصعب (المملكة العربية السعودية) ▪ السيد سويشيرو سيكي (اليابان) ▪ السيد سوهراب يارحمادوف (أذربيجان)
اللجنة 3: الأهداف	
الرئيس:	نواب الرئيس:
السيد ماريو كانازا (البرازيل)	▪ السيد باتريك مويسيغوا (أوغندا) ▪ السيد محمد بن عمر (تونس) ▪ السيد كيشوري بابو (الهند) ▪ السيد ألماس تيلنبايف (قيرغيزستان)
اللجنة 4: أساليب عمل قطاع تنمية الاتصالات	
الرئيس:	نواب الرئيس:
السيدة نور سولينا عبدالله (ماليزيا)	▪ السيدة لوليا إماكبور (نيجيريا) ▪ السيد سيسيل ماكان (جامايكا) ▪ السيد عادل درويش (البحرين) ▪ الدكتور فاديم كابتور (أوكرانيا)
اللجنة 5: لجنة الصياغة	
الرئيس:	نواب الرئيس:
السيدة لورانس بارياك (فرنسا)	▪ السيد بول ناجاريان (الولايات المتحدة) ▪ السيد بابكر سعيد (السودان) ▪ السيدة يابنغ وانغ (الصين) ▪ البروفيسور فلاديمير مينكين (الاتحاد الروسي) ▪ السيدة بلانكا غونزاليز (إسبانيا)\
فريق العمل المعني بالخطة الاستراتيجية لقطاع تنمية الاتصالات وبالإعلان	
الرئيس:	نواب الرئيس:
السيد فابيو بيجي (إيطاليا)	▪ السيد أبراهام دجيكو (كوت ديفوار) ▪ السيدة جنان كرم (لبنان) ▪ السيدة كارمن بال (أستراليا) ▪ السيد دارين توياكوف (كازاخستان)

يعملوا بالتآزر مع الاتحاد الدولي للاتصالات لضمان التوصيلية الشاملة للنطاق العريض، مشدداً على أهمية الشراكات بين القطاعين العام والخاص من أجل تحقيق هذا الهدف. وقال إن " تكنولوجيا المعلومات والاتصالات – وعلى وجه الخصوص شبكات النطاق العريض – تفتح أمامنا أعظم فرصة سنحت لنا حتى الآن لكي نحرز خطوات تقدم سريعة وبالغة الأثر في التنمية الاجتماعية والاقتصادية على صعيد العالم."

بيانات السياسة العامة في الجزء الرفيع المستوى

كان الاهتمام في الجزء الرفيع المستوى من المؤتمر WTDC-14 ملحوظاً، حيث تسجل ما مجموعه 72 متحدثاً. وتناول الكلمة 62 متحدثاً رفيعي المستوى أمام المؤتمر (وألقيت بياناتٌ نيابة عن تسعة منهم). وكانت غالبية المتحدثين من الوزراء أو نواب الوزراء، وكان الباقون من السفراء والرؤساء أو المديرين العامين للهيئات التنظيمية، والأمناء العامين وكبار المسؤولين التنفيذيين من المنظمات الأعضاء في قطاع تنمية الاتصالات.

وكان الجزء الرفيع المستوى بمثابة منبر لهؤلاء المسؤولين رفيعي المستوى للتعبير عن وجهات نظرهم بصدد الاتجاهات الناشئة وبشأن المسائل ذات الأهمية الاستراتيجية لتنمية قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

وبيانات السياسة العامة متاحة في الموقع التالي:

http://www.itu.int/en/ITU-D/Conferences/WTDC/WTDC14/Pages/PolicySatements.aspx

AFP

الإشادة بالتقدم المحرز في تنفيذ خطة عمل حيدر آباد

أشاد المؤتمر بإنجازات الاتحاد طوال السنوات الأربع الماضية في تنفيذ خطة عمل حيدر آباد التي اعتمدها المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات الذي عُقد في حيدر آباد، الهند، في عام 2010. وفي التقرير المرحلي إلى المؤتمر، خص براهيما سانو مدير مكتب تنمية الاتصالات في الاتحاد بالذكر العديد من الإنجازات، مشيراً على وجه الخصوص إلى أن الاتحاد:

- ما زال يدعو لعقد أكبر تجمع للمنظمين في العالم ويتتبع ويؤثر في البيئة التنظيمية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛
- ما زال يوفر المساعدة في مجال الحد من مخاطر الكوارث والتأهب والتصدي لها من خلال تصميم الخطط الوطنية للاتصالات في حالات الطوارئ، وإقامة نظم الإنذار المبكر لحالات الطوارئ وتطوير معدات الاتصالات في حالات الطوارئ؛
- درب أكثر من مليون امرأة على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في إطار حملة نحو الأمية الرقمية للمرأة أطلقت في شراكة مع مؤسسة Telecentre.org؛
- حدد كمياً لأول مرة حجم الفجوة الرقمية بين الجنسين؛

ساعد 25 بلداً في الانتقال من الإذاعة التماثلية إلى الإذاعة الرقمية و43 بلداً في إدارة الطيف ومراقبته.

وأبرز مدير مكتب تنمية الاتصالات أيضاً ثلاث مبادرات أطلقت منذ انعقاد المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات لعام 2010 لاقت نجاحاً كبيراً، وهي مبادرة التنمية بفضل الاتصالات المتنقلة لتوسيع فوائد التكنولوجيا المتنقلة لتشمل جميع شرائح المجتمع؛ ونموذج التنمية المستدامة الذكية لإقامة صلة بين تنمية الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الريفية والحد من مخاطر الكوارث وإدارتها؛ وأكاديمية الاتحاد الدولي للاتصالات التي تجمع كل أنشطة التدريب في الاتحاد تحت مظلة واحدة.

نتائج المؤتمر باختصار

خطة عمل دبي

إلى جانب الاعتراف بالتقدم المحرز في مساعدة البلدان النامية على تسخير فوائد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات منذ المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات لعام 2010، شدد المؤتمر على ضرورة سد الفجوات المتبقية في التوصيلية بين البلدان وداخلها والتي تحكم بالاستبعاد الرقمي على الملايين من الناس، ولا سيما النساء والشباب والأطفال والسكان الأصليين والأشخاص ذوي الإعاقة.

وخطة عمل دبي التي اعتمدها المؤتمر هي تتويج للاجتماعات التحضيرية الإقليمية التي جرت في كيشيناو، مولدافيا، لكومنولث الدول المستقلة؛ وبنوم بنه، كمبوديا، لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ؛ ومونتيفيديو، أوروغواي، للأمريكتين؛ وأكرا، غانا، لإفريقيا؛ والمنامة، البحرين، للدول العربية؛ وبلغراد، صربيا، لأوروبا.

وتتألف الخطة من مجموعة من الأنشطة الرامية إلى مساعدة البلدان في مجال تعزيز التنمية المستدامة لشبكات وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وحددت الخطة خمسة أهداف أساسية لقطاع تنمية الاتصالات في الاتحاد بمثابة محور التركيز الرئيسي لعمله في السنوات الأربع القادمة.

- **الهدف 1**: تعزيز التعاون الدولي بشأن قضايا تنمية الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- **الهدف 2**: تعزيز البيئة التمكينية التي تساعد على تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتعزيز نشر شبكات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتطبيقات والخدمات المناسبة، بما في ذلك سد الفجوة التقييسية.
- **الهدف 3**: تعزيز الثقة والأمن في استخدام الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ونشر التطبيقات والخدمات المناسبة.
- **الهدف 4**: بناء القدرات البشرية والمؤسسية وتوفير بيانات وإحصاءات وتعزيز الشمول الرقمي وتقديم مساعدة مركزة للبلدان ذات الاحتياجات الخاصة.
- **الهدف 5**: تعزيز الحماية البيئية، وتدابير التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره، والجهود المبذولة لإدارة حالات الكوارث بالاستفادة من الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

وهذه الأهداف، مع "النواتج" الخمسة عشرة المرتبطة بها، واردة في كل من خطة دبي العمل ومشروع الخطة الاستراتيجية للاتحاد للفترة 2016-2019. وقد تم تحديد النواتج من قبل المؤتمر بأنها "جميع منتجات وخدمات قطاع تنمية الاتصالات المقدمة للأعضاء من خلال إطار التنفيذ المتفق عليه في خطة عمل دبي". ويشمل هذا الإطار البرامج والمبادرات الإقليمية ومسائل لجنتي الدراسات (انظر المقالات في هذا الصدد في الصفحات 46-50 و51-59 و60-61، على التوالي)، والقرارات والتوصيات الصادرة عن المؤتمرات العالمية لتنمية الاتصالات وخطوط عمل تسهيل القمة العالمية لمجتمع المعلومات.

وتستند خطة عمل دبي إلى بنية قائمة على النتائج، مع نواتج محددة لكل هدف من الأهداف، ومؤشرات أداء رئيسية محددة لكل ناتج. ويجري تنفيذ منهجية الإدارة القائمة على النتائج في جميع أنحاء منظومة الأمم المتحدة، وهي تهدف إلى تحسين الفعالية والكفاءة والشفافية والمساءلة. وقد عقدت جلسة خاصة في 29 مارس 2014 عشية انعقاد المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات لعام 2014 لإبلاغ المشاركين في المؤتمر كيف سوف يساعد التحول في التركيز من الأنشطة إلى النتائج على تحسين توضيح الغايات الاستراتيجية والأهداف والنواتج والمخرجات، وتقييم تحقيقها على نحو أفضل باستخدام المؤشرات والغايات.

ويتم تعريف **الإدارة القائمة على النتائج** بأنها "نهج إدارة يوجه عمليات المنظمة ومواردها ومنتجاتها وخدماتها نحو تحقيق نتائج قابلة للقياس. وهي توفر أطرَ وأدوات الإدارة من أجل التخطيط الاستراتيجي وإدارة المخاطر ومراقبة الأداء وتقييمه وأنشطة التمويل على أساس النتائج المستهدفة".

وتدل **النتائج** على مدى تحقيق الهدف. وغالباً ما تقع النتائج تحت سيطرة المنظمة جزئياً وليس كلياً.

"إن القرارات التي اتخذناها والمبينة في خطة عمل دبي، ستمهد الطريق لنتقدم في عملنا، وستزودنا بتوجيهات ورؤية مشتركة وخطة عمل واضحة."
براهيما سانو، مدير مكتب تنمية الاتصالات في الاتحاد

ITU/I. Wood

و**مؤشرات الأداء** هي المعايير المستعملة في قياس تحقيق النواتج أو المخرجات. وقد تكون هذه المؤشرات كمية أو نوعية.

إعلان دبي يعزز الدعم لرسالة قطاع تنمية الاتصالات

ثمة نتيجة رئيسية أخرى هي إعلان دبي الذي يعزز الدعم السياسي لرسالة قطاع تنمية الاتصالات وأهدافها الاستراتيجية (انظر المقال في الصفحات 39-42). وينص إعلان دبي، في جملة أمور، على أن "تعزيز وإتاحة بنية تحتية للنطاق العريض يمكن النفاذ إليها بأسعار ميسورة، مع السياسات والاستراتيجيات المناسبة، يشكل منبراً تمكينياً أساسياً يعزز الابتكار ويدفع بناء الاقتصادات الوطنية والعالمية ومجتمع المعلومات".

معالم الخطة الاستراتيجية من أجل التنمية

وضع المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات لعام 2014 واعتمد مشروع خطة استراتيجية لقطاع تنمية الاتصالات (انظر المقال في الصفحات 43-45)، سوف تصب في مشروع الخطة الاستراتيجية للاتحاد العام للفترة 2016-2019، والتي ستعتمد في مؤتمر المندوبين المفوضين المقبل الذي سيعقد في بوسان، جمهورية كوريا، في الفترة من 20 أكتوبر إلى 7 نوفمبر 2014.

حفل الاختتام والتحدي المتمثل في توصيل الجميع بالنطاق العريض بحلول عام 2020

انتهى المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات لعام 2014 بنغمة متفائلة لدى عرض مقطع فيديوي يظهر المندوبين المشاركين في المؤتمر يمارسون أعمالهم وينشدون اللازمة "النطاق العريض يجعلني سعيداً" التي تعكس موضوع المؤتمر، النطاق العريض من أجل التنمية المستدامة.

ITU/L Wood

السيد محمد ناصر الغانم، رئيس المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات لعام 2014، والمدير العام لهيئة تنظيم الاتصالات في الإمارات العربية المتحدة، يتسلم الميدالية الذهبية للاتحاد الدولي للاتصالات من الدكتور حمدون إ. توريه، الأمين العام للاتحاد

وأشار الدكتور توريه، متحدثاً في حفل الختام، إلى أن المؤتمر بلْوَرَ رؤية مشتركة وخطة عمل، ووضع خطة استراتيجية وخطة مالية للسنوات المقبلة. وقال في معرض التأكيد على الدور الحاسم للنطاق العريض من أجل التنمية الوطنية: "إني أرى أن الوقت قد حان لنتحدى أنفسنا لتوصيل الجميع بالنطاق العريض بحلول عام 2020."

وأشار السيد سانو إلى أن المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات لعام 2014 حطم العديد من الأرقام القياسية، بما في ذلك مشاركة قياسية من 1 311 مندوباً يمثلون 137 دولة عضواً و82 من أعضاء القطاع، فضلاً عن 52 من كبار الشخصيات. وقد توفر العرض النصي في الجلسات العامة واجتماعات اللجان. وقدم الاتحاد للأعضاء تطبيقاً متنقلاً للنفاذ إلى وثائق المؤتمر WTDC-14 والاطّلاع عليها خارج الخط، فضلاً عن تطبيق للنفاذ إلى البث الشبكي للمؤتمر على الحواسيب اللوحية والهواتف الذكية. وأخيراً، أنهى المؤتمر أعماله قبل نصف يوم من الوقت المخصص.

وأشاد جميع المتحدثين بحرارة بدولة الإمارات العربية المتحدة وبالاتحاد الدولي للاتصالات تقديراً منهم لحسن سير أعمال المؤتمر.

الدكتور توريه يكرم رئيس المؤتمر WTDC-14

منح الأمين العام للاتحاد الدولي للاتصالات الميدالية الذهبية للسيد محمد ناصر الغانم، رئيس المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات لعام 2014 والمدير العام لهيئة تنظيم الاتصالات في الإمارات العربية المتحدة، مشيداً بما تحلى به من الحكمة والفطنة والتواضع والتقيد بالمواعيد. وشكر السيد الغانم المشاركين على جهودهم، وخص بالذكر الأمين العام للاتحاد، ونائب الأمين العام ومديري المكاتب الثلاثة، ورؤساء لجان المؤتمر الخمس وفريق العمل (انظر أسماء رؤساء هيئات المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات لعام 2014 في الصفحة 26).

التنمية المستدامة – التحديات والفرص

محمد أحمد القمزي

رئيس هيئة تنظيم الاتصالات
بالإمارات العربية المتحدة

تناول المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات لعام 2014 (WTDC-14)تحديات التنمية على نطاق ضخم. وأقل ما كانت ترمي إليه أهدافه السامية وغاياته النبيلة هو تعزيز التنمية المستدامة من خلال الاستعمال الأمثل لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT).

وهذا التجمع الذي ضم خبراء ومتخصصين يمثلون مختلف المجموعات الإقليمية والدولية والدول والقطاع الخاص والمنظمات الدولية والمؤسسات الأكاديمية، نجح في اعتماد قرارات وضعت أسساً راسخة لبناء برامج وخطط من أجل دعم التنمية في المناطق التي هي في حاجة ماسة إلى المساعدة. وستمكّن هذه النتائج البلدان من توظيف مواردها لخدمة شعوبها وبناء مستقبلهم.

وفي هذا الصدد، أتذكّر كلمات الشاعر العربي العظيم، أبو الطيب المتنبي، الذي كتب في إحدى قصائده "على قدر أهل العزم تأتي العزائم". وكثير من المجتمعات التي تعاني من مجموعة كاملة من المشاكل توجه أنظارها نحو عزم الاتحاد ونظرته إلى قراراته ومبادراته. وإن النجاحات التي حققتها المؤتمرات العالمية السابقة لتنمية الاتصالات، التي عُقد المؤتمر الأخير منها في الهند في 2010 وكذلك العديد من الأحداث والاجتماعات التي عقدت تحت رعاية الاتحاد، وفّرت أساساً سليماً للمناقشات والمداولات في المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات لعام 2014، أدت إلى اتخاذ المؤتمر لقرارات بشأن المبادئ العامة والبرامج والأهداف الاستراتيجية واستراتيجيات التنمية لمختلف المناطق، فضلاً عن خطة عمل دبي التي هي بمثابة خارطة طريق للمستقبل.

سد الفجوة الرقمية

الترددات الراديوية المختلفة مورد متاح للناس في العالم لاستخدامه في استدامة الأرض ودعم برامج التنمية. واستعمال هذا المورد الشحيح حق من حقوق الإنسان الأساسية، ولذلك، من المؤسف أن تستمر الاضطرابات الاجتماعية المزعزعة للاستقرار وغيرها من المشاكل في منع العديد من المجتمعات من الاستفادة من هذا المورد الطبيعي الأساسي.

ويشكل عدم وجود فرص متساوية للوصول إلى التكنولوجيات الرقمية الحديثة واستعمالها إحدى العقبات التي يجب عدم تجاهلها أو التغاضي عنها. وقد أحدث التفاوت الهائل بين البلدان في هذا المجال ما أصبح يسمى بالفجوة الرقمية التي تمثل عائقاً، وهو في الواقع عائق لا يمكن اختراقه، أمام برامج التنمية التي ترغب فيها المجتمعات النامية. أضف إلى ذلك مشاكل الفقر والبطالة والتهميش الاجتماعي

والأمية والكوارث الطبيعية، ونجد أنفسنا في مواجهة تحديات كبيرة تتطلب منا درجة عالية من التعاون والتضامن إلى جانب إيجاد حلول مبتكرة تكون عملية وواقعية.

وفيما يتعلق بحجم التحديات، من حسن الحظ أن لدينا في عالم اليوم عدد من نقاط القوة التي تساعدنا على تحقيق الكثير من تطلعاتنا البشرية. ولعل لمحة وجيزة اليوم في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تساعد على انتشار تدبير واسع من التفاؤل إزاء إمكانية تحقيق النجاح الذي نصبو إليه. وهكذا، بنهاية 2013، تجاوز عدد الاشتراكات الهاتفية المتنقلة 6,8 مليار اشتراك. وبلغ عدد مستعملي الإنترنت أكثر من 2,7 مليار مستعمل وهو ما يعادل نسبة 40 بالمائة من سكان الأرض. وفيما يتعلق باستخدام النطاق العريض، الذي كان موضوع المناقشات التي دارت في المؤتمر WTDC-14، نجد أنه ينمو باطراد حيث بلغ عدد المستعملين مليارَيْ مستعمل في نهاية 2013.

وعلاوةً على ذلك، تمثل هذه التطورات واحدة من السمات الإيجابية للعالم اليوم. فهي توفر لنا الوسائل التي تتيح مساعدة المجتمعات التي تعاني من اضطرابات اجتماعية وغيرها من المشاكل. ومدّ يد العون إلى هذه المجتمعات واجب إنساني يتخذ شكلاً ملموساً من خلال الدورات المتعاقبة للمؤتمر.

ونأمل تحقيق أكثر بكثير مما تم إنجازه في الماضي. والقائمة طويلة. ففي مجال الصحة مثلاً، توجد إمكانية استخدام أنظمة الاتصالات المتقدمة لتوفير الحلول عن بُعد وعبر الحدود مما يضمن التحسين المستمر للأنظمة والممارسات الصحية. وينطبق الشيء نفسه في مجال التعليم والتكامل الاجتماعي وسد الفجوة الرقمية والتفاعل وبرامج تبادل المعلومات وتحديث الأنظمة وعمليات الإدارة والإغاثة في حالة الكوارث.

دعم رسالة الاتحاد

إن الرسالة النبيلة للاتحاد التي تستند إلى تعزيز الروابط بين الناس من خلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، هي رسالة تحظى بشغف الشعب الإماراتي. والإمارات العربية المتحدة، التي هي إحدى الدول الأعضاء في الاتحاد وطرف فاعل بارز فيه، ستواصل العمل بفعالية مع الاتحاد في إطار العديد من هيئاته. ولن ندخر أي جهد للاستفادة من خبرة الآخرين لتحقيق مصلحة مجتمعنا وبلدنا، ووضع خبرتنا الوطنية الناجحة تحت تصرف الآخرين كتعبير ملموس عن البعد الإنساني العالمي الذي تستند إليه رسالة الاتحاد.

ونحن في الإمارات العربية المتحدة نشعر بامتنان بالغ لكل التقدير الذي تلقيناه لاستضافة المؤتمر WTDC-14، ونحن فخورون للغاية بهذا الأمر إذ نعتبره دليلاً على الثقة. وننظر إلى استضافتنا للمؤتمر كتتويج لتعاوننا الوثيق مع الاتحاد وأعضائه، ونعتبر أن استضافتنا الناجحة لثلاثة أحداث رئيسية للاتحاد في 2012 – تليكوم العالمي للاتحاد والجمعية العالمية لتقييس الاتصالات والمؤتمر العالمي للاتصالات الدولية – دليلاً على إيماننا برسالة الاتحاد بوصفه المنظمة الرائدة التي تقود العالم في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ■

رئيس المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات لعام 2014 يدلي بآرائه

مقابلة مع السيد محمد ناصر الغانم

المدير العام لهيئة تنظيم الاتصالات في الإمارات العربية المتحدة ورئيس المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات لعام 2014

أخبار الاتحاد تستدرك الحديث مع السيد محمد ناصر الغانم، رئيس المؤتمر العالمي السادس لتنمية الاتصالات (WTDC-14)، الذي عقد في دبي، الإمارات العربية المتحدة، في الفترة من 30 مارس إلى 10 أبريل 2014. والسيد الغانم هو المدير العام لهيئة تنظيم الاتصالات في الإمارات، وهي البلد الذي استضاف بنجاح ثلاثة أحداث رئيسية للاتحاد الدولي للاتصالات في عام 2012 – وهي تليكوم العالمي للاتحاد والجمعية العالمية لتقييس الاتصالات والمؤتمر العالمي للاتصالات الدولية.

لماذا أصبحت دبي هذا المكان الجذاب لعقد أحداث الاتحاد العالمية؟

محمد ناصر الغانم: كما تعلمون، تحتل الإمارات العربية المتحدة موقعاً مركزياً، وقد أصبحت قبلة يتقاطر عليها الناس من بلدان الشرق والغرب والشمال والجنوب، يأتون لتبادل الأفكار وممارسة الأعمال. وفي نفس الوقت، تتقدم الاتصالات بسرعة كبيرة في الإمارات العربية المتحدة، ونحن الآن بين طليعة بلدان العالم في مجال البنية التحتية للاتصالات والخدمات بل وتنظيم الاتصالات أيضاً. وبطبيعة الحال ثمة ميزة كبيرة يستفيد منها جميع الزوار وهي أن الإمارات العربية المتحدة بلد آمن، تربطه الخطوط الجوية بسائر البلدان في جميع أنحاء العالم. والإمارات العربية المتحدة هي أيضاً واحدة من الوجهات السياحية الأكثر جاذبية. وفي عام 2006 كان هدفنا هو البدء في جذب أحداث الاتحاد باستضافة تليكوم العالمي للاتحاد. وعلى الرغم من أننا تنافسنا لاستضافة هذا الحدث المرموق، لم تكلل مساعينا بالنجاح في عام 2006 ولا في عام 2009. ولكننا لم نكف عن المحاولة، وأخيرا نجحنا في عام 2012. ولما كانت الجمعية العالمية لتقييس الاتصالات (WTSA) والمؤتمر العالمي للاتصالات الدولية (WCIT) يعقدان في وقت قريب من موعد تليكوم العالمي للاتحاد، رأينا أنه

ينبغي لنا أن نستضيف هذين الحدثين أيضاً، وأن نجعل الإمارات العربية المتحدة ملتقى لأحداث الاتحاد الدولي للاتصالات في عام 2012. حظينا بدعم مجلس إدارة هيئة تنظيم الاتصالات في الإمارات، التي اتسمت بنفاذ البصيرة لتصور شراكة مقبلة مع الاتحاد الدولي للاتصالات.

ما هي في رأيكم أبرز منجزات المؤتمر WTDC-14؟

محمد ناصر الغانم: جاء الجميع بروح الوفاق للمضي قدماً في جدول الأعمال الذي وضع للمؤتمر. وافقنا على أكثر من 60 قراراً جديداً أو منقحاً، ووضعنا خمس توصيات وحددنا العديد من موضوعات الدراسة. كان هناك فرق كبير بين روح المشاركين في المؤتمر WCIT، الذي ترأسته أيضاً، والمؤتمر WTDC-14.
وتتطرق هذه القرارات إلى عدد كبير من الجبهات. ويتناول أحدها مثلاً تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT) وتغير المناخ. وينظر قرار آخر في مسألة الأمن السيبراني ومكافحة الرسائل الاقتحامية. ويتناول قرار ثالث مسألة نفاذ الأشخاص ذوي الإعاقة، وهلم جراً. ومن ثم فقد اتخذ المؤتمر WTDC-14 العديد من المقررات الهامة واعتمد قرارات هامة من شأنها أن توجه عمل مكتب تنمية الاتصالات (BDT) في المستقبل وفترة الدراسة التالية في قطاع تنمية الاتصالات في الاتحاد (ITU-D).

ما هي أكبر التحديات التي واجهتموها في تسيير أعمال هذا المؤتمر؟

محمد ناصر الغانم: كان التحدي الأكبر بالنسبة لي هو ضمان تعاون الإدارات المعنية في أي قرار. ودور رئيس أي مؤتمر هو تسهيل الحوار بين مختلف الأطراف. عندما تترأس اجتماعاً صغيراً، عليك عموماً أن تتعامل مع مجرد اثنين أو ثلاثة أشخاص الذين لديهم وجهات نظر مختلفة، يأتون من خلفيات مختلفة ولهم مواقف مختلفة. أما عندما تترأس مؤتمراً عالمياً، فإنك تواجه عدداً كبيراً من المشاركين — ولو أخذنا WTDC-14 كمثال على ذلك، هنالك ما يقرب من 140 إدارة. لذلك عليك حقاً أن تجلبهم جميعاً حول الطاولة. عليك أن تمنحهم فرصة الاستماع إليهم، وأن تسمح لهم ببيان رأيهم، وعليك أن تجعلهم يستمعون إلى آراء الآخرين. عليك أن تكون متوازناً جداً في النهج الذي تتبعه لكي تجعل الأمور تحدث. وعليك أن تكون في منتهى الإيجابية.
وأحياناً على الرئيس أن يأتي بحل ويتقدم بتوصيات إلى الاجتماع من أجل تجاوز الخلافات. واحترام الرئيس مهم جداً في هذا الصدد. فإذا كان الاجتماع يحترم رأي الرئيس، فإن ذلك يساعد على المضي قدماً. كان من حسن حظي أن ترأست المؤتمر WCIT، وهو مؤتمر صعب للغاية – ربما أصعب مؤتمر عقده الاتحاد الدولي للاتصالات – ومع ذلك توصلنا إلى معاهدة وقعتها 89 دولة. في رأيي أن المؤتمر WCIT حقق نجاحاً كبيراً لأنه، رغم ما أثاره مسائل صعبة، توصل إلى نتيجة إيجابية.
بالنسبة لي، كانت رئاسة المؤتمر WTDC-14 تجربة جيدة جداً. ففي المؤتمر WTDC-14، كان العبء على كاهلي أقل بكثير، مقارنة بدوري في المؤتمر WCIT. فقد نهض رؤساء اللجان ونوابهم بعمل رائع في ذلك المؤتمر. وبشكل عام، دارت المناقشات بشكل سلس جداً. كان هناك مجرد قرار أو اثنين اضطررت إلى الضلوع فيهما جدياً، حيث اضطررت إلى الجلوس مع إدارات مختلفة سعياً لتسوية الأمور.
كان القرار الأول بشأن فلسطين، الذي تم التفاوض بشأنه بين الدول العربية والولايات المتحدة. حيث جلس الأطراف حول الطاولة بحسن نية وتفاوضوا بشأن القرار – وتوصلنا بسرعة إلى نتيجة، وقضي الأمر. وكانت تلك النتيجة عظيمة وإيجابية.

ITU/I. Wood

وكان القرار الثاني بشأن الأمن السيبراني، والذي استغرق وقتاً طويلاً جداً للحل. وبقي المشاركون في قاعات الاجتماع حتى الساعات الأولى من الصباح. وانتهت هذه المسألة أيضاً إلى خاتمة ناجحة. وبرزت بعض الصعوبات مجدداً في الجلسة العامة ولكنها حسمت بسرعة، وتمت الموافقة على نص القرار.

كان هناك الكثير من الآراء المثيرة للجدل حول هذين القرارين، ولكن الخير هو أن جميع الإدارات المعنية كانت إيجابية وتوصلت إلى اتفاق بشأن النصين في الوقت المناسب.

عقد الاتحاد اجتماعات تحضيرية إقليمية في الأقاليم الستة في قطاع التنمية – إفريقيا والأمريكتان والدول العربية وآسيا والمحيط الهادئ وكومنولث الدول المستقلة وأوروبا – حيث طُرح العديد من الموضوعات على بساط البحث. هل ساعد التفاعل بين هذه الأقاليم على تحقيق التقدم الذي شهدناه في المؤتمر WTDC-14؟

محمد ناصر الغانم: نعم بالطبع. بدلاً من التفاوض مع أكثر من 190 بلداً في مؤتمر عالمي، يكون التفاوض مع مجموعات إقليمية. وفي كل إقليم، تجتمع البلدان وتتفق على موقف موحد لها. ثم تنتقل محاولات التفاوض إلى أقاليم أخرى. وتتوحد الآراء عندما يتخذ اثنين أو ثلاثة أقاليم موقفاً واحداً، وربما ثلاث أقاليم تتخذ موقفاً آخر. ثم نأتي إلى المؤتمر، حيث علينا جميعاً أن نتوصل إلى اتفاق فيما بيننا. ففي جدول أعمال أي مؤتمر لن يكون هناك اتفاق مشترك على الكثير من البنود،

وسوف يكون هناك بعض القضايا التي لا يوجد اتفاق عليها بين المجموعات الإقليمية. لذلك يكون القرار بيد المؤتمر، في نهاية المطاف.

ولولا المجموعات الإقليمية، فإن أي مؤتمر سيكون صعباً للغاية بالنسبة للرئيس. واجتماعات المجموعات الإقليمية يجعل من الأسهل للمؤتمرات أن تزاول أعمالها لأن الإدارات تأتي إلى المؤتمر وهي متفقة فيما بينها على المستوى الإقليمي على الأقل، قبل أن تطرح آراءها أمام الأقاليم الأخرى. ونحن نرى في المؤتمرات عادة اجتماعات تنسيق إقليمية بين مختلف المجموعات. رأينا ذلك في مؤتمرات WTDC وفي المؤتمرات العالمية للاتصالات الراديوية، بل وفي WCIT و WTSA. فالمجموعات الإقليمية تجتمع لتسوية خلافاتها، مما يخفف من كمية العمل أمام المؤتمر ككل.

هناك شيء واحد أريد أن أضيفه – وهو أن الاتحاد بالذات ينهض بدور أساسي. وعلى وجه الخصوص، يعمل مديرو المكاتب مع المجموعات الإقليمية قبل انعقاد المؤتمرات. لذلك، على سبيل المثال، اضطلع السيد براهيما سانو، مدير مكتب تنمية الاتصالات، بدور كبير في المؤتمر WTDC-14 في تسوية الكثير من الخلافات بين المجموعات الإقليمية. قام السيد سانو بعمل رائع، عندما حل العديد من القضايا بنفسه، في محاولة لتنسيق أعمال المجموعات الإقليمية والعمل على سد أي ثغرات.

Shutterstock

كيف ترون مستقبل الشراكة بين دبي والاتحاد الدولي للاتصالات؟

محمد ناصر الغانم: المؤتمر WTDC-14 هو الحدث الرابع لدينا على التوالي مع الاتحاد الدولي للاتصالات، بعد تليكوم الاتحاد العالمي والمؤتمرين WTSA وWCIT في عام 2012، ويعترف كلا الطرفين – الإمارات العربية المتحدة والاتحاد الدولي للاتصالات – بأن لدينا شراكة ناجحة جداً. وكللت هذه المؤتمرات الكبرى بنجاح كبير. ويذكر، بالمناسبة، أننا سبق أن استضفنا الندوة العالمية لمنظمي الاتصالات (GSR) في عام 2007.

على الرغم من أنني لا أريد محاولة التنبؤ بالمستقبل، فإنني أعتقد أن الإمارات العربية المتحدة ستواصل العمل بشكل وثيق مع الاتحاد الدولي للاتصالات. ونحن نطرح ترشيحنا لعضوية المجلس. ونحن نتعاون مع فريق إدارة الاتحاد الدولي للاتصالات خلال اجتماعات المجلس، وكذلك في لجان الدراسات، وغيرها من المحافل. لدينا ممثلون في جنيف يعملون على الدوام مع الاتحاد. لقد أيدنا الأمين العام ونائب الأمين العام ومديري المكاتب على مدى السنوات الثماني الماضية. ومؤتمر المندوبين المفوضين الذي سيعقد في بوسان، جمهورية كوريا، في أكتوبر – نوفمبر من هذا العام، سوف ينتخب (أو في بعض الحالات يعيد انتخاب) فريق إدارة الاتحاد للسنوات الأربع القادمة. وبالطبع علينا أن نجلس مع الفريق الجديد وأن نبحث في مستقبل شراكتنا مع الاتحاد. ونحن نأمل مواصلة العمل مع الاتحاد حول مواضيع ذات أهمية، واستضافة المزيد من الاجتماعات في الإمارات العربية المتحدة، سواء مؤتمرات كبرى مثل WTDC-14 أو اجتماعات لجان الدراسات (التي سبق أن استضفناها أيضاً).

كان الموضوع الأشمل للمؤتمر WTDC-14 هو "النطاق العريض من أجل تنمية مستدامة". في دبي، وفي الإمارات العربية المتحدة عموماً، بُذل الكثير من الجهود في مجال النطاق العريض. هل لكم أن تحدثونا عن تجربة بلدكم في النطاق العريض؟

محمد ناصر الغانم: النطاق العريض هو واحدة من قصص نجاحنا. وهناك أكثر من 85 في المائة من الأسر لديها توصيلية ليفية. ولدينا متوسط سرعة اليوم بما ما يزيد عن 4 ميغابتة في الثانية، ونحن نتوقع أن يتضاعف قريباً. ويوضع حالياً في متناول الأفراد سرعات تتجاوز 100 ميغابتة في الثانية – بل حتى 300 ميغابتة في الثانية. ولدينا واحدة من أوسع شبكات 4G انتشاراً في العالم، حيث تفوق تغطية 90 في المائة من السكان (والتغطية بشبكة 3G تبلغ 100 في المائة). وسوف نتجاوز قريباً الشبكة 4G. وموضوع سياستنا الوطنية هو "النطاق العريض"، ولدينا نسبة تغلغل عالية سواء للخدمة المتنقلة أم للتشغيل الثلاثي (الصوت والبيانات والتلفزيون على منصة واحدة).

وتدرك حكومة الإمارات العربية المتحدة أهمية النطاق العريض وقررت اعتماد هذه التكنولوجيا في ممارسة أعمالها اليومية. وقد أعلن رئيس الوزراء أن جميع الخدمات الحكومية سوف تنتقل لكي تصبح خدمات حكومية ذكية متاحة على الهواتف الذكية. وهذه خطوة واسعة إلى الأمام في تحويل الخدمات الحكومية – حتى من حيث المظهر والشعور – إلى شيء مبتكر جداً. لقد أصدرنا مبادئ توجيهية لإطلاق الخدمات الذكية، ولدينا بالفعل خطط لمائة وعشرة تطبيقات للمؤسسات الحكومية، بما في ذلك تطبيق متخصص متوفر على منصات هواتف iPhone وAndroid الذكية. وقد أعلن رئيس الوزراء أيضاً أن دبي ستكون مدينة الذكية في وقت قريب جداً. وعلى مدى الأشهر الاثني عشر المقبلة سوف نشهد الكثير من خطوات التقدم في الإمارات العربية المتحدة.

ITU/L Wood

الدكتور حمدون إ. توريه، الأمين العام للاتحاد (يسار)؛ هولين جاو، نائب الأمين العام للاتحاد (يمين)؛ محمد ناصر الغانم، المدير العام لهيئة تنظيم الاتصالات في الإمارات العربية المتحدة ورئيس المؤتمر WTDC-14 (وسط)

ما هي رسالتكم إلى الرئاسة العليا في الاتحاد الدولي للاتصالات؟

محمد ناصر الغانم: أود أن أشكر الاتحاد الدولي للاتصالات لتكليفه دولة الإمارات العربية المتحدة بمسؤولية استضافة المؤتمر WTDC-14 في دبي. لقد قام الأمين العام ونائب الأمين العام ومديرو المكاتب بعمل رائع. هذه هي الولاية الأخيرة للدكتور حمدون إ. توريه في منصب الأمين العام للاتحاد. وما قام به مع فريق الإدارة على مدى السنوات الثماني الماضية قصة تستحق الرواية. لقد أعطى مثالاً حياً يجسد كيف يمكن لفريق أن يعمل معاً يداً واحدة. ■

AFP

إعلان دبي

ماذا يقول؟

إعلان دبي هو واحد من أهم نتائج المؤتمر العالمي السادس لتنمية الاتصالات (WTDC-14)، الذي عقده الاتحاد الدولي للاتصالات في الفترة من 30 مارس إلى 10 أبريل 2014 في دبي، الإمارات العربية المتحدة.

وعموماً، يعزز الإعلان الدعم السياسي لمهمة التنمية والأهداف الاستراتيجية التي يصبو إليها الاتحاد. وهو يسلّم، من بين أمور، بأهمية الدور الأساسي للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في العالم. وهو يشير أيضاً إلى أن من شأن المطابقة وقابلية التشغيل البيني للمعدات والنظم على نطاق واسع أن تزيد من فرص السوق والتعويل عليها وأن تشجع التكامل والتجارة على الصعيد العالمي.

ورأى المشاركون في المؤتمر WTDC-14 أنه ينبغي للحكومات، بالتعاون مع أصحاب المصلحة الآخرين، أن توفر التطبيقات من قبيل الحكومة الإلكترونية والصحة الإلكترونية والتعليم الإلكتروني وإدارة النفايات الإلكترونية. ومن شأن هذه التطبيقات تحسين الشفافية والمساءلة وتحسين النفاذ إلى الخدمات العامة واستخدامها.

وإذ يرحب الإعلان بالخدمات المبتكرة والمفيدة التي توفرها تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فإنه يلفت الانتباه إلى البُعد الأخلاقي لمجتمع المعلومات ويحذر من أن تزايد انتشار هذه التطبيقات يعزز أيضاً التحدي المتمثل في بناء الثقة والطمأنينة في توفر هذه التطبيقات وموثوقيتها وأمنها واستخدامها.

ويقر الإعلان بأنه لدى تنفيذ خطط العمل رباعية السنوات الخمس السابقة منذ عام 1994، أحرزت مبادرة توصيل العالم، ومتابعة خطوط العمل جيم2 (البنية التحتية للمعلومات والاتصالات) وجيم5 (بناء الثقة والأمن في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات) وجيم6 (البيئة التمكينية) المنبثقة عن

القمة العالمي لمجتمع المعلومات، وقطاع تنمية الاتصالات في الاتحاد، إلى جانب الشركاء وأصحاب المصلحة الآخرين، تقدماً كبيراً نحو النفاذ الشامل وظهور اقتصاد عالمي ومجتمع معلومات عالمي.

ولكن على الرغم من هذا التقدم، لا تزال الفجوة الرقمية قائمة، بوجود تفاوت في النفاذ والاستخدام والمهارات بين البلدان وداخلها، وخاصة بين المناطق الحضرية والريفية. ويلاحَظ أن النساء والشباب والأطفال والسكان الأصليين والأشخاص ذوي الإعاقة (بمن فيهم ذوي الإعاقة المرتبطة بتقدم السن) أكثر عرضة للحرمان، لا سيما من حيث النفاذ إلى الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومعقولية تكلفتها.

وباستشراف السنوات الأربع المقبلة، أعلن المندوبون في المؤتمر WTDC-14 مواصلة دعمهم لما يقوم به الاتحاد الدولي للاتصالات على مختلف الجبهات، ولا سيما ما يلي.

التقدم الاجتماعي والاقتصادي

من شأن البنية التحتية للنطاق العريض، الميسورة من حيث التكلفة، والنفاذ أن تعزز الابتكار وأن تسهم في تنمية الاقتصادات الوطنية والعالمية ومجتمع المعلومات. وبشكل أعم، من شأن النفاذ إلى شبكات وخدمات وتطبيقات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات المعقولة التكلفة والموثوقة والآمنة تسهيل التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتحقيق الشمول الرقمي.

ولذلك، يجب على قطاع تنمية الاتصالات أن يركز موارده على تقليص الفوارق الكبيرة في النفاذ، ولا سيما إلى النطاق العريض، التي تشكو منها البلدان النامية، ولا سيما أقلها نمواً. وقد التزمت الوفود المشاركة في المؤتمر WTDC-14 بتسريع توسيع واستخدام البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخدماتها وتطبيقاتها، في النطاق العريض على وجه الخصوص، لأنها أدوات قوية لدفع عجلة النمو الاقتصادي والابتكار.

السياسة العامة والتنظيم

ينبغي لواضعي السياسات والمنظمين تعزيز فرص النفاذ إلى البنية التحتية وإلى خدمات وتطبيقات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ولا سيما في النطاق العريض. وهذا يعني، في سياق التقارب، تنفيذ سياسة عادلة وشفافة ومستقرة يمكن التنبؤ بها وغير تمييزية، ووضع أطر قانونية وتنظيمية توفر بيئات تمكينية. وينبغي لهذه البيئات أن تتضمن مناهج مشتركة للمطابقة وقابلية التشغيل البيني تعزز المنافسة وتزيد من خيارات المستهلك وتشجع استمرار الابتكار التكنولوجي والخدمات وتوفر حوافز للاستثمار على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية.

وحرصاً على تمتع البلدان النامية بالمنافع الاقتصادية المرتبطة بالتطور التكنولوجي، وللتعبير على نحو أفضل عن احتياجاتها ومصالحها عندما يتم وضع المعايير، ينبغي لهذه البلدان أن تزيد من مشاركتها في أنشطة الاتحاد.

ومن المعلوم أن طيف الترددات الراديوية والمدارات الساتلية هي موارد محدودة، ومع ذلك فإنها تخضع لطلب متزايد عليها. لذا يجب على واضعي السياسات والمنظمين والمشغلين والهيئات الإذاعية وغيرهم التركيز على فعالية وكفاءة إدارة الطيف، بما في ذلك التدابير اللازمة لتجنب التداخل الضار، والانتقال من الإذاعة التماثلية إلى الإذاعة الرقمية.

المعرفة الرقمية والعمالة

من شأن المعرفة الرقمية أن تفتح الباب أمام مجتمع المعرفة وأن تمكن الناس من المساهمة بالمعلومات والأفكار. وهناك حاجة إلى مزيد من التدريب، بما في ذلك باللغات المحلية. ولا يكفي أن يكون ذلك من خلال المبادرات الدولية فحسب وإنما كذلك من خلال القدرة التعليمية للمرافق المحلية، مثل المدارس والمكتبات، ومقدمي المحتوى، والمراكز المجتمعية متعددة الأغراض ونقاط النفاذ العامة. وينبغي أن يوضع في الاعتبار أن

النظام الإيكولوجي للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات يتيح فرصاً جديدة لتمكين الشباب من العمل الوظيفي أو العمل الحر.

الدعم التقني

في معرض المساعدة على صوغ السياسات الوطنية ورصد الفجوة الرقمية، فضلاً عن التقدم المحرز صوب تحقيق الأهداف المتفق عليها دولياً في خطة التنمية لما بعد عام 2015، هناك حاجة إلى مؤشرات وإحصاءات لقياس مدى اعتماد الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتحليل دورها في دعم النمو الاجتماعي والاقتصادي.

وينبغي أن تواصل لجنتا الدراسات في قطاع تنمية الاتصالات تبادل المعارف وبناء القدرات في المجتمع الدولي. ودعماً لهذا الهدف، ينبغي تعزيز التعاون بين قطاعات الاتحاد الثلاثة (الاتصالات الراديوية والتقييس والتنمية) ومع المنظمات الأخرى وأفرقة الخبراء.

إن بناء الثقة والطمأنينة والأمن في استخدام الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات أمر ذو أولوية. وهذا يدعو جميع أصحاب المصلحة – الحكومات والمنظمات ذات الصلة والشركات والهيئات الخاصة – إلى التعاون في بناء القدرات وتبادل المعلومات بشأن أفضل الممارسات لوضع السياسات العامة واتخاذ التدابير القانونية والتنظيمية والتقنية بغية حماية البيانات الشخصية وحماية الأطفال على الخط.

AFP

التصدي لمخاطر الكوارث

تؤدي الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات دوراً حاسماً في الحد من مخاطر الكوارث والتنبؤ بها والتأهب لها والتخفيف من وطأتها والتصدي لها. وينبغي للدول الأعضاء في الاتحاد أن تضع خططاً واستراتيجيات للتأهب للكوارث، مع مراعاة الحاجة إلى بنى تحتية ونظم مرنة واحتياطية.

وينبغي للاتحاد أن يقدم الدعم إلى الدول الأعضاء في مجال بناء القدرات من أجل التصدي للكوارث، بما في ذلك في مجال الإنذار المبكر. وينبغي للاتحاد أيضاً أن يشجع التعاون وتبادل المعلومات على الصعيدين الإقليمي والدولي.

وينبغي أن يتوفر لجميع البلدان، ولا سيما الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان الساحلية المنخفضة، التي هي عرضة لتغير المناخ العالمي وارتفاع مستوى سطح البحر، السبيل إلى استخدام الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات للتخفيف من وطأة تغير المناخ والتصدي لآثاره، والحد من الآثار السلبية للأنشطة البشرية على البيئة.

وسوف يواصل قطاع تنمية الاتصالات معالجة الاحتياجات الخاصة لهذه البلدان، لأنها عموماً هي التي تواجه أكثر التحديات في تطوير واستخدام الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

المبادرات الإقليمية والشراكات بين القطاعين العام والخاص

أوضحت مناطق الاتحاد في المؤتمر WTDC-14، أولوياتها الخاصة بها في مجموعة من المبادرات الإقليمية، انعكست في خطة عمل دبي. وينبغي لقطاع تنمية الاتصالات في الاتحاد وغيره من شركاء التنمية إيلاء أولوية عالية لتنفيذ هذه المبادرات الإقليمية (انظر المقال في الصفحات 46-50).

وينبغي تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص من أجل استكشاف وتطوير سبل جديدة ومبتكرة للاستثمار ولتمويل مبادرات ومشاريع التنمية. ويتعين على مؤسسات التمويل والاستثمار الدولية والإقليمية والوطنية أن تتعاون بشكل وثيق في هذه الشراكات.

دعوة للتآزر في تنفيذ خطة عمل دبي

وُصفت خطة عمل دبي (انظر الصفحات 51-59) في الإعلان بأنها "صفقة شاملة" من شأنها أن تعزز تنمية شبكات وتطبيقات وخدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الشاملة والمستدامة بصورة عادلة معقولة التكلفة. وهي تتكون من مجموعة من خمسة أهداف استراتيجية بدعمها 15 ناتجاً.

وفي إعلان دبي، دعا المؤتمر WTDC-14 الدول الأعضاء في الاتحاد وأعضاء القطاعات والمنتسبين، والأوساط الأكاديمية وجميع الشركاء وأصحاب المصلحة الآخرين إلى المساهمة في التنفيذ الناجح لخطة عمل دبي.

Shutterstock

الأهداف الاستراتيجية

من المرتقب أن يوافق مؤتمر المندوبين المفوضين المقبل – الذي سيعقد في بوسان، جمهورية كوريا، في الفترة من 20 أكتوبر إلى 7 نوفمبر 2014 – على خطة استراتيجية للاتحاد لفترة السنوات الأربع 2016–2019، تتكون من رؤية ورسالة وقيم على مستوى الاتحاد من أجل عالم أفضل تصبو إليه المنظمة. وسوف تحتوي الخطة أيضاً على أهداف استراتيجية وأخرى محددة على مستوى الاتحاد، فضلاً عن أهداف ونواتج ومخرجات كل من قطاعات الاتحاد والأمانة العامة.

وفي حالة قطاع تنمية الاتصالات، وضع المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات (WTDC-14) في دبي واتفق على خمسة أهداف وخمسة عشر ناتجاً مرتبطاً بها (انظر الإطار) تشكل مكونة القطاع في المشروع الإجمالي للخطة الاستراتيجية للاتحاد. كما أيد المؤتمر WTDC-14 الرؤية والرسالة على مستوى الاتحاد، كما يرد أدناه.

رؤية الاتحاد

"تحقيق مجتمع المعلومات بفضل توصيل العالم حيث تتيح تكنولوجيات المعلومات والاتصالات تحقيق وتسريع النمو والتنمية الاجتماعيين والاقتصاديين والمستدامين بيئياً لكل إنسان."

رسالة الاتحاد

"تعزيز وتيسير النفاذ الميسور التكلفة والشامل إلى شبكات الاتصالات/ تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخدماتها وتطبيقاتها، واستعمالها من أجل النمو والتنمية الاجتماعيين والاقتصاديين المستدامين بيئياً."

أهداف قطاع التنمية في مشروع الخطة الاستراتيجية للفترة 2016-2019

الأهداف	1 تعزيز التعاون الدولي بشأن قضايا تنمية الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	2 تعزيز البيئة التمكينية التي تساعد على تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتعزيز نشر شبكات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتطبيقات والخدمات المناسبة، بما في ذلك سد الفجوة التقييسية	3 تعزيز الثقة والأمن في استعمال الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ونشر التطبيقات والخدمات المناسبة	4 بناء القدرات البشرية والمؤسسية وتوفير بيانات وإحصاءات وتعزيز الشمول الرقمي وتقديم مساعدات مركَّزة للبلدان ذات الاحتياجات الخاصة	5 تعزيز الحماية البيئية، وتدابير التخفيف من وطأة تغير المناخ والتكيف معه، والجهود المبذولة لإدارة حالات الكوارث بالاستفادة من الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
النواتج	1.1 المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات	1.2 الأطر السياساتية والتنظيمية	1.3 بناء الثقة والأمن في استعمال تكنولوجيات المعلومات والاتصالات	1.4 بناء القدرات	1.5 تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره
	2.1 الاجتماعات الإقليمية التحضيرية	2.2 شبكات النطاق العريض للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما في ذلك المطابقة وقابلية التشغيل البيني وسد الفجوة التقييسية	2.3 تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخدماتها	2.4 الإحصاءات المتعلقة بالاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	2.5 الاتصالات في حالات الطوارئ
	3.1 الفريق الاستشاري لتنمية الاتصالات	3.2 الابتكار والشراكة		3.4 الشمول الرقمي للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة	
	4.1 لجنتا الدراسات			4.4 تقديم مساعدات مركزة لأقل البلدان نمواً، والدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان النامية غير الساحلية، بما في ذلك البلدان ذات الاحتياجات الخاصة	

النطاق والتوجه

الأهداف

أيد المؤتمر WTDC-14 أهداف النمو والشمولية والاستدامة والابتكار والشراكة. وعرّف المؤتمر النمو بأنه تمكين وتعزيز النفاذ إلى الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وزيادة استعمالها. وفهم المؤتمر الشمولية بأنها تعني سد الفجوة الرقمية وتوفير النطاق العريض للجميع.

النمو

يتزايد اعتراف الحكومات في جميع أنحاء العالم بأن الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات هي المحرك الرئيسي لعجلة النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية. وأصبح عمل الاتحاد الدولي للاتصالات، باعتباره وكالة الأمم المتحدة المتخصصة في هذا المجال، أكثر أهمية حيوية في السنوات الأخيرة، بالنظر إلى أن تكنولوجيا الاتصالات المتقدمة تدعم الآن كل جانب من جوانب الحياة البشرية.

ولمواصلة التقدم المحرز منذ أن وضعت الأمم المتحدة الأهداف الإنمائية للألفية في عام 2000 وأهداف التوصيلية التي وضعتها القمة العالمية لمجتمع المعلومات في عامي 2003 و2005، يتطلب الأمر تطوير بنية تحتية (خاصة للنطاق العريض) وتوفير التطبيقات والخدمات وبناء القدرات البشرية وتوفير بيئة تنظيمية تمكينية يمكن التنبؤ بها لضمان استدامة التطور التكنولوجي.

الشمولية

توليد المحتوى المحلي هو عنصر تمكيني لنشر وتغلغل خدمات النطاق العريض. وينبغي للبلدان ذات الثقافات واللغات المتشابهة أو المشتركة – وخاصة تلك التي تواجه حواجز ثقافية ولغوية — أن تعمل معاً لبناء المحتوى المحلي، ولا سيما في مجال الصحة الإلكترونية والتعليم الإلكتروني والتجارة الإلكترونية، وذلك لتلبية الطلب على المحتوى المحلي.

الاستدامة

نظراً لطبيعة الفضاء السيبراني الذي لا يعرف الحدود، يتسم التعاون الدولي بأهمية في تعزيز الموثوقية والتوفر والأمن في استعمال التكنولوجيات الحديثة. ولسوف يعمل قطاع التنمية على تسهيل هذا التعاون، معترفاً بالحاجة الملحة لدعم البلدان في تنفيذ أطر الأمن السيبراني الوطنية لديها في ضوء أفضل الممارسات.

وتشمل الأولويات الأخرى في عمل قطاع تنمية الاتصالات أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان غير الساحلية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، فضلاً عن الاتصالات في حالات الطوارئ والمساواة بين الجنسين.

ونظراً لضخامة المهام التي تواجه قطاع التنمية في الاتحاد، سوف يتوقف النجاح على العمل بشكل وثيق مع أعضاء الاتحاد وتعبئة الموارد من خلال الشراكات بين القطاعين العام والخاص.

الابتكار

ينبغي أن يستمر قطاع التنمية، ولا سيما مكتب تنمية الاتصالات، في الابتكار من أجل البقاء في دائرة المنافسة. ويهدف القطاع إلى تعزيز الاستخدامات المبتكرة للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحسين حياة الناس.

والابتكار أمر أساسي أيضاً إذا كانت البلدان والمؤسسات تريد أن تتعافى من الركود الاقتصادي العالمي وأن تزدهر في اقتصاد اليوم العالي التنافسية والعالمي التوصيل.

ومن شأن خدمات النطاق العريض المبتكرة، مثل المدفوعات المتنقلة والصحة المتنقلة والتعليم المتنقل، تمكين الأفراد والمجتمعات، ولا سيما في البلدان النامية، من تعزيز قدراتها الخاصة على تحقيق الرفاه الاجتماعي والاقتصادي. ■

المبادرات الإقليمية

المبادرات الإقليمية توجه الاتحاد والبلدان بالذات في وضع وتنفيذ مشاريع محددة لمعالجة الاحتياجات ذات الأولوية في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وتشمل خطة عمل دبي 30 مبادرة إقليمية، خمس لكل من المناطق الست في قطاع تنمية الاتصالات بالاتحاد كما هو موضح على النحو التالي (انظر أيضاً الإطار في الصفحتين 48 و49).

تنمية النفاذ إلى النطاق العريض واعتماده

تولي جميع المناطق الأولوية لمبادرة **تطوير النفاذ إلى النطاق العريض واعتماده.** وتهدف هذه المبادرة، بالنسبة لكل المناطق، إلى مساعدة الدول الأعضاء في تطوير البنية التحتية للنطاق العريض والنفاذ إليه. ومع ذلك اعتمدت المناطق هذه المبادرة مع بعض الفروق الدقيقة. فبالنسبة لإفريقيا، هناك تركيز خاص على التوصيل البيني على المستويين دون الإقليمي والقاري، وكذلك على المناطق الحضرية والريفية. وزيادة الإقبال هدف معين في الأمريكتين.

وتهتم الدول العربية وآسيا والمحيط الهادئ بالمناطق الحضرية والريفية، بينما تشمل أهداف الدول العربية أيضاً التركيز على أقل البلدان نمواً والقضايا المتعلقة بالمطابقة وقابلية التشغيل البيني. وتبتغي منطقة آسيا والمحيط الهادئ الدعم لبناء النظم بهدف حل القضايا الاجتماعية من خلال

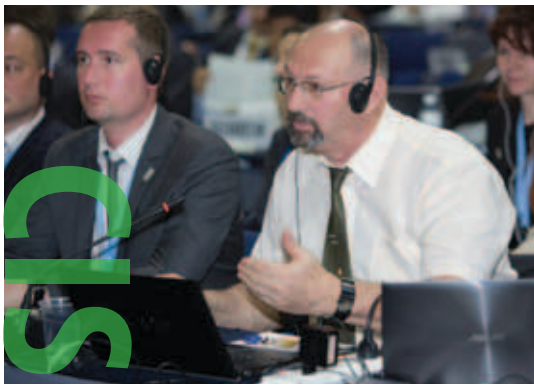

ITU/L. Wood

تسخير تطبيقات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ويهتم كومنولث الدول المستقلة بالمناطق النائية وباستخدام التكنولوجيات التي تتسم بالكفاءة من حيث استهلاك الطاقة.

وبالنسبة لأوروبا، تتفاوت الأهداف بحكم الاختلافات الكبيرة بين البلدان الأوروبية، مما يؤدي إلى حاجة ملحة لمساعدة الإدارات في كل جانب من جوانب التنفيذ العملي وتطوير الشبكات عالية السرعة. وقد تشمل هذه الإجراءات أيضاً وضع خطط محلية أو إقليمية لنشر النطاق العريض. ويمكن أن تستفيد عملية دعم تطوير شبكات الاتصالات من استخدام الخبرات في مجال تقاسم البنية التحتية مع قطاع الطاقة (الشبكات الذكية) وينبغي أن ترمي إلى الاستفادة من أوجه التآزر بين القطاعات. وتتباين درجات التقدم المحرز في هذا المجال تبايناً شديداً بين الدول الأعضاء في المنطقة الأوروبية، ولذلك فإن تقاسم أفضل الممارسات والسياسات التنظيمية وتقديم المساعدة سوف يساعد على استخدام الموارد بأكبر قدر ممكن من الكفاءة.

بناء القدرات

كان بناء القدرات أولوية أخرى لجميع المناطق. وبالنسبة لإفريقيا، أنشئت مبادرة **تعزيز بناء القدرات البشرية والمؤسسية** بهدف تزويد أصحاب المصلحة في تلك المنطقة، على أساس مستدام، بالموارد البشرية والمهارات اللازمة لتحقيق تنمية متوائمة في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وفي الأمريكتين، أنشئت مبادرة ب**ناء القدرات للمشاركة في السياسة العالمية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مع التركيز بوجه خاص على تحسين الأمن السيبراني ومشاركة البلدان النامية في مؤسسات إدارة الإنترنت الحالية**. والهدف من ذلك هو تعزيز بناء قدرات الدول الأعضاء في تلك المنطقة بهدف تشجيع بيئة تمكينية، ودعم تنفيذ المبادرات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتشجيع البلدان النامية على المشاركة بنشاط في المنتديات المتعلقة بالسياسات العالمية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بالتعاون الوثيق مع المؤسسات القائمة.

ويفضل كومنولث الدول المستقلة نهجاً محدداً في مبادرة **اعتماد تكنولوجيات وأساليب تدريبية باستخدام الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل بناء القدرات البشرية**، وذلك بهدف مساعدة دول الاتحاد في منطقة كومنولث الدول المستقلة في إعداد وتطوير برامج وطنية لاستخدام الاتصالات و تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مجال التعليم.

وأطلقت مبادرة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ تتناول **تسخير فوائد التكنولوجيات الجديدة** بهدف مساعدة الدول الأعضاء على استخدام تكنولوجيات جديدة لمواجهة التحديات في مجال القدرات البشرية والتقنية.

وكذلك، أطلقت في الدول العربية مبادرة **التعلم الذكي**، وذلك بهدف التحول من الأساليب التقليدية في التعليم في المدارس والجامعات، باستخدام الكتب والمصادر الورقية، إلى التعلم الذكي باستخدام الحواسيب اللوحية، وأحدث البرمجيات وتقنيات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتوفير النفاذ إلى طائفة واسعة من المعلومات الأكاديمية والموارد والموضوعات.

بناء الثقة والأمن

باستثناء منطقة آسيا والمحيط الهادئ، أولت المناطق الخمس الأخرى أولوية **لبناء الثقة والأمن في استخدام الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات**.

وحددت منطقة إفريقيا هدف مساعدة الدول الأعضاء في تحديد وتنفيذ الاستراتيجيات الملائمة لحماية البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وبناء الثقة في استخدام هذه التكنولوجيا وتطبيقاتها. ويركز الهدف الذي وضعته الدول العربية على بناء الثقة والأمن في استخدام التجارة الإلكترونية في المنطقة العربية، وعلى مكافحة جميع أشكال التهديدات السيبرانية، بما في ذلك إساءة استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ومحور تركيز الهدف الأوروبي هو الأطفال والشباب في أوروبا.

والهدف في كومنولث الدول المستقلة هو بناء قدرات الدول الأعضاء في المنطقة لتنفيذ المبادرة، في إطار مفهوم النظام

الإيكولوجي للمعلومات من أجل التنمية المستدامة ومكافحة الآثار السلبية المحتملة لتأثير بيئة المعلومات. وثمة مبادرة منفصلة في كومنولث الدول المستقلة ولكنها ذات صلة وهي **إنشاء مركز لحماية الطفل على الخط لمنطقة كومنولث الدول المستقلة**، وذلك بغية تزويد الدول أعضاء الاتحاد في منطقة كومنولث الدول المستقلة بالمساعدة الاستشارية والتقنية المركزية حول الجوانب المختلفة لحماية الأطفال على الخط. وفي منطقة الأمريكتين، سوف يحظى تحسين الأمن السيبراني باهتمام خاص في إطار المبادرة بشأن بناء القدرات لاعتماد سياسة عالمية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، كما ذكر أعلاه.

إدارة الطيف والانتقال إلى الإذاعة الرقمية

ثمة مبادرة مشتركة لإفريقيا والأمريكتين وأوروبا تتناول **إدارة الطيف والانتقال إلى الإذاعة الرقمية**، والهدف منها هو مساعدة الدول الأعضاء في هذه المناطق في هذين المجالين. والجانب الأوروبي من هذا الهدف هو تعزيز التعاون الإقليمي، على أن يستكمل أساساً بالمساعدة المباشرة للإدارات في عملية وقف البث التلفزيوني التماثلي، وإدارة الترددات في نطاقات المكاسب الرقمية التي يتعين استخدامها مع مراعاة أكثر الاستخدامات فعالية للطيف الراديوي.

المبادرات الإقليمية في لمحة

إفريقيا	الأمريكتان	الدول العربية
تعزيز بناء القدرات البشرية والمؤسسية	الاتصالات في حالات الطوارئ	تنمية النفاذ إلى النطاق العريض واعتماده
تقوية الأطر السياساتية والتنظيمية ومواءمتها لتحقيق تكامل الأسواق الإفريقية للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	إدارة الطيف والانتقال إلى الإذاعة الرقمية	بناء الثقة والأمن في استعمال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات
تنمية النفاذ إلى النطاق العريض واعتماده	تنمية النفاذ إلى النطاق العريض واعتماده	استخدام الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات للتنمية الذكية والمستدامة وحماية البيئة
إدارة الطيف والانتقال إلى الإذاعة الرقمية	تخفيض أسعار خدمات الاتصالات وتكاليف النفاذ إلى الإنترنت	التعلم الذكي
بناء الثقة والأمن في استعمال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات	بناء القدرات اللازمة للمشاركة في السياسات العالمية المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مع التركيز بشكل خاص على تحسين الأمن السيبراني ومشاركة البلدان النامية في المؤسسات القائمة المعنية بإدارة الإنترنت	ضمان النفاذ إلى الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، خاصة للأشخاص ذوي الإعاقة

آسيا والمحيط الهادئ	كومنولث الدول المستقلة	أوروبا
إيلاء اهتمام خاص إلى أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية بما فيها بلدان المحيط الهادئ الجزرية والبلدان النامية غير الساحلية	إنشاء مركز لحماية الأطفال على الخط من أجل منطقة كومنولث الدول المستقلة	إدارة الطيف والانتقال إلى الإذاعة الرقمية
الاتصالات في حالات الطوارئ	ضمان النفاذ إلى خدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات للأشخاص ذوي الإعاقة	تنمية النفاذ إلى النطاق العريض واعتماده
تسخير منافع التكنولوجيات الجديدة	إدخال تكنولوجيات وطرائق التدريب التي تستخدم الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل بناء القدرات البشرية	ضمان النفاذ إلى الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، خاصة للأشخاص ذوي الإعاقة
تنمية النفاذ إلى النطاق العريض واعتماده	تنمية النفاذ إلى النطاق العريض واعتماده	بناء الثقة والأمن في استعمال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات
السياسات والتنظيم	بناء الثقة والأمن في استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	ريادة الأعمال والابتكار والشباب

الأشخاص ذوو الإعاقة

لدى الدول العربية وكومنولث الدول المستقلة وأوروبا جميعاً مبادرة **لضمان النفاذ إلى الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ولا سيما بالنسبة للأشخاص ذوي الإعاقة**. وقد حددت الدول العربية الهدف لضمان حق النفاذ للأشخاص ذوي الإعاقة في المنطقة العربية. والهدف في كومنولث الدول المستقلة هو مساعدة الدول أعضاء الاتحاد في منطقة كومنولث الدول المستقلة على تطوير اللوائح والحلول التقنية، وكذلك في تنفيذ البرامج التدريبية المتخصصة، لكفالة إمكانية نفاذ الأشخاص ذوي الإعاقة إلى هذه التكنولوجيات وسهولة استعمالها. وفي أوروبا، تتمثل الأهداف في مواصلة تعزيز النفاذ الإلكتروني إلى النظام الإيكولوجي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتزويد الإدارات بأنسب الحلول المتاحة. ويمكن أن يشمل الهدفان تقديم المساعدة إلى الهيئات التنظيمية الوطنية وتقاسم أفضل الممارسات بالتعاون مع المؤسسات المعنية.

الاتصالات في حالات الطوارئ

الاتصالات في حالات الطوارئ هي مبادرة هامة للأمريكتين ولمنطقة آسيا والمحيط الهادئ، وقد أطلقت بهدف مساعدة الدول الأعضاء في جميع مراحل إدارة الكوارث، أي في التأهب للكوارث بما في ذلك الإنذار المبكر والتصدي للكوارث والإغاثة، وإعادة تأهيل شبكات الاتصالات. ولهذا الهدف، تضيف الأمريكتان التركيز بشكل خاص على الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نمواً في المنطقة.

باقة متنوعة

تعكس المبادرات المتبقية الأولويات التي وضعتها مختلف المناطق. وتسعى مبادرة في إفريقيا **لتعزيز الأطر السياساتية والتنظيمية ومواءمتها لتحقيق تكامل الأسواق الإفريقية للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات**. والهدف من ذلك هو تيسير وتعزيز إصلاح القطاعات الوطنية الإفريقية للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتنفيذ الاستراتيجيات المتصلة بهذين القطاعين من أجل تحقيق التكامل دون الإقليمي والإقليمي للبنى التحتية والخدمات والأسواق في هذا المجال.

وفي الأمريكتين ثمة **مبادرة تستهدف خفض أسعار خدمات الاتصالات وتكاليف النفاذ إلى الإنترنت**، وهي ترمي إلى تقديم المساعدة إلى الدول الأعضاء في المنطقة لتحديد وتنسيق السياسات والسبل والوسائل الكفيلة بخفض تكلفة النفاذ والتوصيل البيني، فضلاً عن أسعار خدمات الاتصالات والإنترنت للمستعملين، من خلال الاستثمارات اللازمة.

وأطلقت الدول العربية **مبادرة استخدام الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية الذكية والمستدامة وحماية البيئة**. والهدف من هذه المبادرة هو إذكاء الوعي بأهمية التنمية المستدامة وحماية البيئة وصوغ التشريعات والأطر التنظيمية لتحقيق التنمية الذكية والمستدامة.

وتمنح منطقة آسيا والمحيط الهادئ الأولوية **لمبادرة إيلاء اعتبار خاص لأقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية، بما فيها البلدان الجزرية في المحيط الهادئ، والبلدان النامية غير الساحلية**، وذلك بهدف توفير المساعدة الخاصة لهذه البلدان من أجل تلبية الاحتياجات ذات الأولوية الخاصة بها فيما يتعلق بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وعلاوةً على ذلك، وضعت منطقة آسيا والمحيط الهادئ، في **مبادرة السياسات والتنظيم** لديها، هدف مساعدة الدول الأعضاء على وضع الأطر السياساتية والتنظيمية الملائمة وتعزيز المهارات وزيادة تبادل المعلومات وتوطيد التعاون في مجال التنظيم.

وأخيرا، فإن المبادرة التي وضعتها أوروبا بشأن **روح المبادرة والابتكار والشباب** ترمي إلى دعم تهيئة بيئة تمكينية وبناء القدرات على الصعيد الإقليمي بهدف تنمية ريادة الأعمال وزيادة الابتكار في النظام الإيكولوجي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، إلى جانب تشجيع تمكين الشباب من الجنسين وإتاحة فرص جديدة لهم في هذا القطاع. وسوف يتعين تعزيز التعاون مع مختلف أصحاب المصلحة، بما في ذلك الهيئات الأكاديمية والقطاع الخاص. ■

AFP

البرامج بمثابة إطار للتنفيذ

وافق المؤتمر العالمي السادس لتنمية الاتصالات (WTDC-14) على البرامج المبينة أدناه كإطار ملموس لتحقيق الأهداف الخمسة والنواتج الخمسة عشرة المرتبطة بها (المنتجات والخدمات) المحددة لقطاع تنمية الاتصالات (ITU-D) في الاتحاد لتسريع نشر التوصيلية على مستوى العالم على مدى السنوات الأربع القادمة.

وعند تنفيذ هذه البرامج، سوف يتعاون مكتب تنمية الاتصالات (BDT)، عند الاقتضاء، مع المنظمات الأخرى، بما في ذلك أعضاء القطاع والأوساط الأكاديمية والمنظمات غير الحكومية ووكالات الأمم المتحدة الأخرى، من أجل الجمع بين الخبرات وتجنب الازدواجية في العمل.

البرنامج: البيئة السياساتية والتنظيمية

في إطار هذا البرنامج، سيتم البحث والتحليل على الصعيدين العالمي والإقليمي بشأن أحدث الاتجاهات السياساتية والتنظيمية والاقتصادية والمالية والسوقية في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وسوف تستخدم الدراسات الاستقصائية السنوية وغيرها من الوسائل لقياس الأثر الاجتماعي والاقتصادي للتوصيلية.

وإلى جانب التقارير والدراسات وأدوات القياس المرجعية، سوف يضع الاتحاد

التوصيات والمبادئ التوجيهية ويحدد أفضل الممارسات. وسوف يساعد أيضاً فرادى البلدان في المسائل المحددة التي تهمها، مثل الإصلاح التنظيمي والمؤسسي والمنافسة والاستثمار والتمويل ونماذج الأعمال الجديدة ونشر النطاق العريض عالي السرعة وفائق السرعة، وحماية المستهلك (وتوفير الأمن والسلامة على الإنترنت) والبيانات (بما في ذلك إنترنت الأشياء والاتصال من آلة إلى آلة)، ونمذجة تكاليف الخدمات المنظمة القائمة على أساس التكلفة (الجملة والتجزئة)، والموارد الشحيحة (مثل الطيف)، وشفرات ترقيم الهاتف ونقاط التشوير، وتقاسم البنية التحتية (بما في ذلك استخدام الشبكات الذكية)، والحلول الفعّالة من حيث التكلفة للمناطق النائية والريفية، وإمكانية نقل الأرقام، والتوصيل البيني بواسطة بروتوكول الإنترنت والتجوال المتنقل والنفاذ الشامل الميسور التكلفة لخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمدن الذكية.

وسوف تشمل المنشورات التقرير السنوي "اتجاهات الإصلاح في الاتصالات/ تكنولوجيا المعلومات والاتصالات"، ومجموعة أدوات تنظيم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وسلسلة التقارير المواضيعية بشأن النطاق العريض، وقاعدة بيانات السياسات التنظيمية والتعريفية.

وسيوفر الاتحاد منصات عالمية (وجها لوجه وعبر الإنترنت) لواضعي السياسات والهيئات التنظيمية والقطاع الخاص لمعالجة قضايا الساعة، وتبادل الخبرات وأفضل الممارسات، ومناقشة سبل مساعدة البلدان على تحقيق أهدافها من حيث الاقتصادات الرقمية المتنامية. وفي هذا السياق، سيواصل الاتحاد تنظيم الأحداث العالمية والإقليمية والمنتديات وورش العمل التدريبية والحلقات الدراسية، مثل المنتدى العالمي لمنظمي الاتصالات.

البرنامج: شبكات الاتصالات/ تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما في ذلك المطابقة وقابلية التشغيل البيني

سوف يقدم هذا البرنامج المساعدة إلى الدول الأعضاء في الاتحاد وأعضاء قطاع تنمية الاتصالات والمنتسبين في تعزيز الاستفادة من التكنولوجيات الجديدة الملائمة لتطوير البنية التحتية وخدمات المعلومات والاتصالات. وفيما يلي بعض مجالات العمل المحددة.

إدارة الطيف والرصد الراديوي

يوفر مكتب تنمية الاتصالات المساعدة في مختلف جوانب إدارة الطيف، بما في ذلك إنتاج الأدوات المتخصصة لهذا الغرض. وعلى وجه الخصوص، يواصل المكتب تعهد برمجية إدارة الطيف من أجل البلدان النامية (SMS4DC) وتحديثها وتوسيعها، وتوفير المساعدة التقنية والقيام بأنشطة تدريبية لنشرها واستخدامها.

وسوف يوفر تقييمات لإدارة الطيف وخطط عمل يوصي بها لتطوير هياكل إدارة الطيف وإجراءاتها وأدواتها، بما في ذلك النهج الجديدة لتقاسم الطيف، مثل النفاذ الديناميي إلى الطيف. كما سيقدم المساعدة في مجال أنظمة رسوم الطيف، ومواءمة التوزيعات الإقليمية للطيف (بما في ذلك إجراءات التنسيق في المناطق الحدودية)، واستخدام نظم وشبكات رصد الطيف.

الإذاعة

ومن المتوقع أن يبلغ الانتقال من الإذاعة التماثلية إلى الإذاعة الرقمية، الذي بدأ بالفعل في العديد من البلدان النامية، ذروته خلال السنوات القليلة المقبلة في الإقليمين 2 (الأمريكتان) و3 (آسيا وأستراآسيا)، وأن يكتمل في الإقليم 1 (إفريقيا وأوروبا) بحلول الموعد النهائي في يونيو 2015 المنصوص عليه في الاتفاق GE06. وسوف يقدم مكتب التنمية المساعدة إلى البلدان النامية لتحقيق الانتقال السلس من الإذاعة التماثلية إلى الإذاعة الرقمية ويعرض تقديم الدعم في أنشطة ما بعد الانتقال، مثل استحداث خدمات إذاعية جديدة وتوزيع المكاسب الرقمية. وعلى وجه الخصوص، سيواصل المكتب تقديم المساعدة بشأن الأطر السياساتية والتنظيمية للإذاعة الرقمية، وينظم اجتماعات إقليمية لأعضاء الاتحاد بشأن استخدام الطيف للخدمات الإذاعية أو غيرها من الخدمات.

وستركز أنشطة المكتب في المستقبل أساساً على الأطر السياساتية والتنظيمية للإذاعة الرقمية للأرض، بما في ذلك تخطيط الترددات والاستخدام الأمثل للطيف؛ والمبادئ التوجيهية للإذاعة الرقمية والخطط الرئيسية للانتقال من الإذاعة التماثلية إلى الإذاعة الرقمية؛ وتحويل المحفوظات التماثلية إلى رقمية؛ والخدمات والتكنولوجيات الإذاعية الجديدة.

AFP

شبكات الجيل التالي

إن معمارية البنى التحتية للمعلومات والاتصالات آخذة في التغير لكي تستوعب احتياجات جديدة لخدمات وتطبيقات جديدة، إلى جانب الانتقال إلى شبكات الجيل التالي (وشبكات المستقبل). وسوف يقدم المكتب المساعدة إلى الدول الأعضاء في الانتقال إلى معماريات وتقنيات الشبكات المستقبلية، وتطبيق المعايير (التوصيات) التي يضعها قطاع تقييس الاتصالات (ITU-T) وقطاع الاتصالات الراديوية (ITU-R) في الاتحاد.

وسوف يساعد المكتب، على وجه الخصوص، الدول الأعضاء على نشر وانتقال شبكاتها الحالية إلى شبكات الجيل التالي وما بعده وعلى رقمنة الشبكات التماثلية وتطبيق التقنيات السلكية واللاسلكية الميسورة التكلفة، بما في ذلك البنية التحتية القابلة للتشغيل البيني.

شبكات النطاق العريض: التكنولوجيات السلكية واللاسلكية، بما فيها الاتصالات المتنقلة الدولية

سوف يزود المكتب البلدان النامية بفهم لمختلف التقنيات المتاحة لاستخدام تكنولوجيات النطاق العريض السلكية واللاسلكية على السواء من أجل الاتصالات الأرضية والساتلية، بما في ذلك الاتصالات المتنقلة الدولية (IMT).

وسوف تشمل الأنشطة المحددة تقديم المساعدة إلى البلدان النامية في التخطيط لتنفيذ وتطوير شبكات النطاق العريض الوطنية؛ وجمع ونشر المعلومات والتحليلات عن الوضع الحالي للشبكة الفقرية للنطاق العريض والكبلات البحرية، من أجل مساعدة الأعضاء في تخطيط الشبكة وتجنب الازدواجية في الجهود والموارد؛ وتشجيع إنشاء نقاط تبادل الإنترنت، فضلاً عن دعم عملية الانتقال إلى الإصدار السادس من بروتوكول الإنترنت (IPv6).

الاتصالات الريفية

لا تزال المناطق الريفية تعاني من شح التغطية، ولا يعتبر مشغلو الاتصالات التغطية الريفية مجزية تجارياً. وقد أدى نمو الكثافة الهاتفية في المناطق الحضرية في الآونة الأخيرة، بفضل التكنولوجيا المتنقلة، إلى توسيع الفجوة الرقمية بين المناطق الريفية والحضرية. وما زال إنشاء توصيلية المسافات الطويلة ممارسة باهظة التكلفة. ويشكل انقطاع التيار الكهربائي عشوائياً أو الانعدام التام لمصادر الطاقة عائقاً رئيسياً، ومع ذلك تزداد جدوى إمدادات الطاقة الضوئية كحل بديل معقول.

وسوف ينصب تركيز المكتب على توفير المعلومات عن التكنولوجيات المناسبة للنفاذ والتوصيل ومصادر الإمداد بالطاقة لتوصيل الاتصالات إلى المناطق الريفية، المحرومة كلياً أو جزئياً من الخدمات؛ وتنفيذ المشاريع في نقاط النفاذ إلى النطاق العريض العمومية/المجتمعية؛ ونشر المعلومات والتحليلات لأحدث التقنيات (بما فيها الساتلية) وأفضل الممارسات.

المطابقة وقابلية التشغيل البيني

من شأن المطابقة مع المعايير الدولية أن تزيد من قابلية التشغيل البيني بين منتجات بائع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومنتجات سائر البائعين. وتعالج المعايير الدولية، مثل توصيات الاتحاد، قابلية التشغيل البيني هذه التي تسمح بالاتصال بين تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لمختلف الشركات المصنعة والبلدان والقارات. وتقوم ترتيبات الاعتراف المتبادل بين مراكز الاختبار في مختلف البلدان أو المناطق بتعزيز ثقة المستهلك بالمنتجات التي خضعت للاختبار، وتزيد من الفرص التي توفرها السوق وتشجع التجارة ونقل التكنولوجيا وتسهم في إزالة الحواجز التقنية أمام التجارة. ويسعى برنامج المطابقة وقابلية التشغيل البيني للاتحاد إلى زيادة المطابقة مع توصيات الاتحاد، وبالتالي قابلية التشغيل البيني لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات عالمياً (التي يجرى تقييمها استناداً إلى المعايير العالمية، كتلك التي تضعها المنظمة الدولية للتوحيد القياسي واللجنة الكهرتقنية الدولية - ISO/IEC).

وسوف يعمل المكتب على توعية التقنيين وواضعي السياسات ومؤسسات الأعمال بأهمية إجراءات المطابقة وقابلية التشغيل البيني واختبارها، وتعبئة الموارد للبرامج الإقليمية والوطنية. وسوف يساعد المكتب البلدان النامية على وضع برامج المطابقة وقابلية التشغيل البيني، وتقييم إمكانية إنشاء نظم على المستويات الوطنية والإقليمية ودون الإقليمية، وإعداد مبادئ توجيهية بشأن هذه العملية.

البرنامج: الابتكار والشراكة

سوف يحدد هذا البرنامج أفضل الممارسات والنهج القائمة على السياسات المتماسكة نحو الابتكار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، من أجل إدماجها في خطط التنمية الوطنية. وسوف يستبين أيضاً تحديد السبل والوسائل الكفيلة بتطوير الشراكات بين مختلف المنظمات، وذلك تماشياً مع تركيز برنامج التنمية لما بعد عام 2015 على إقامة شراكة عالمية جديدة.

وإلى جانب وضع قياسات قابلة للمقارنة دولياً بشأن قدرات الابتكار للاستخدام على المستوى الوطني، سيتم إعداد مبادئ توجيهية بشأن تعزيز الابتكار في القطاع العام على جميع مستويات الحكومة وذلك للنهوض بتقديم الخدمات العامة وتحسين الكفاءة والتغطية والإنصاف. كما سيتم إعداد مبادئ توجيهية بشأن إنشاء حاضنات مستدامة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وكيفية تعزيز القدرة التنافسية والاستدامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم.

وسيتم إجراء دراسة تتناول تعبئة الموارد والوصول إلى تمويل الاستثمار، بهدف وضع استراتيجية لبناء شراكات فعّالة وتعزيز أهداف قطاع التنمية في الاتحاد. وستبحث الدراسة، من بين أمور أخرى، في سبل التغلب على التحديات المتمثلة في ترجمة مذكرات التفاهم والشراكات إلى تعبئة فعلية للموارد وتنفيذ المشاريع. وسوف تنظر أيضاً في كيفية الحصول على خطوط ائتمان مواتية للبلدان النامية من مصادر مختلفة، بما في ذلك المؤسسات المالية والإنمائية الدولية والإقليمية. وسوف توصي الدراسة أيضاً باستراتيجية لبناء شراكات فعّالة.

AFP

البرنامج: الأمن السيبراني

يهدف هذا البرنامج إلى دعم أعضاء الاتحاد، ولا سيما البلدان النامية، في بناء الثقة والطمأنينة في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مع مراعاة الطبيعة العالمية والعابرة للحدود التي تتسم بها التهديدات السيبرانية. وسوف تركز المساعدة على بناء القدرات وأنشطة التوعية بشأن التدابير القانونية والتقنية والإجرائية والهياكل التنظيمية والتعاون الدولي.

وسيتعاون البرنامج مع جميع المنظمات ذات الصلة لتجنب الازدواجية في الجهود. وعلى وجه الخصوص، سوف يدعم الدول الأعضاء في الاتحاد في وضع استراتيجياتها الوطنية أو الإقليمية في مجال الأمن السيبراني باعتبارها خطوة أساسية نحو بناء القدرات الوطنية للتعامل مع التهديدات السيبرانية. وسوف يدعم أيضاً الدول الأعضاء في الاتحاد، ولا سيما أقل البلدان نمواً، في جهودها الرامية إلى بناء القدرات، وسوف يسهل وصولها إلى الموارد التي توفرها منظمات دولية أخرى تعمل في مجال التشريعات الوطنية لمكافحة الجريمة السيبرانية.

وسيقدم البرنامج المساعدة إلى الدول الأعضاء، ولا سيما البلدان النامية، في وضع تدابير قانونية مناسبة وقابلة للتطبيق بشأن الوقاية من التهديدات السيبرانية؛ وإنشاء التدابير التقنية والإجرائية التي تهدف إلى تأمين البنية التحتية الوطنية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ وإنشاء الهياكل التنظيمية، مثل أفرقة الاستجابة للحوادث الحاسوبية، لتحديد التهديدات السيبرانية وإدارتها والتصدي لها. وبالإضافة إلى ذلك، سوف يساعد البرنامج الدول الأعضاء على المساهمة في تنفيذ مبادرات الاتحاد العالمية لمكافحة التهديدات السيبرانية وحماية الأطفال على الخط – حاليا، البرنامج العالمي للأمن السيبراني (GCA) وحماية الأطفال على الخط (COP).

وستشجع الدول الأعضاء، من خلال البرنامج، على تبادل أفضل الممارسات من أجل تنفيذ توصيات الاتحاد (مثل التوصيتين ITU-T X.1057 وITU-T X.1055) والخبرات الوطنية لديها في منع الحوادث السيبرانية والتخفيف من آثارها والتصدي لها والتعافي منها. ومن شأن ذلك أن يساعد البلدان النامية على حماية شبكات الاتصالات/ تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لديها من الهجمات والتهديدات السيبرانية.

البرنامج: تطبيقات وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

الغرض من هذا البرنامج هو دعم الدول الأعضاء في الاتحاد في مجال استخدام الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتطوير مختلف جوانب مجتمع المعلومات، ولا سيما في المناطق المحرومة والريفية، من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية التي وضعتها الأمم المتحدة وأهداف القمة العالمية لمجتمع المعلومات. وسيقدم هذا الدعم بالتعاون والشراكة مع المنظمات الأخرى في الأمم المتحدة والقطاع الخاص.

وسوف تتبع ثلاثة نهج. يقدم النهج الأول الدعم في وضع أطر التخطيط الاستراتيجي الوطني ومجموعات الأدوات المرتبطة بها لتطبيقات وخدمات مختارة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بالتعاون الوثيق مع وكالات الأمم المتحدة المتخصصة المعنية والمنظمات الدولية الأخرى.

وينطوي النهج الثاني على دعم نشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات/التطبيقات المتنقلة لتحسين تقديم الخدمات خدمات القيمة المضافة في المجالات ذات الإمكانات العالية، مثل إدارة الكوارث والصحة الإلكترونية والتعليم والزراعة والحوكمة وحماية البيئة وتطبيقات الدفع المتنقلة. وسوف يطلق البرنامج منصات الشراكة المناسبة – التي تضم شركاء من القطاعين العام والخاص – من أجل تعزيز نشر تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المبتكرة.

ويتضمن النهج ثالث الاستمرار في إجراء الدراسات التفصيلية وتسهيل تبادل المعارف والممارسات الفضلى في مختلف تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ولا سيما باستخدام النطاق العريض، والاتصالات المتنقلة، والمصدر المفتوح، والتطورات والابتكارات الجديدة في التكنولوجيا، مع الأخذ بعين الاعتبار الوسائل المتاحة لتنفيذها (سواء كانت سلكية أو لا سلكية، أرضية أو ساتلية، ثابتة أو متنقلة، ضيقة النطاق أو عريضة النطاق).

البرنامج: بناء القدرات

سيتم في إطار هذا البرنامج تسخير خبرات الاتحاد لتعزيز سياسات بناء القدرات، وخاصة في البلدان النامية، ووضع مبادئ توجيهية لتنفيذ هذه السياسات. وسيعمل البرنامج على إذكاء الوعي بين صانعي القرارات في الحكومات والقطاع الخاص بأهمية بناء القدرات.

وسوف ينفذ المكتب طائفة واسعة من التدابير العملية، بما في ذلك التعلم وجهاً لوجه ، وتدريب المدربين، ونشر المواد التدريبية ذات الجودة العالية. وسيستمر في تعزيز بوابة أكاديمية الاتحاد الدولي للاتصالات، وتشجيع شبكة مراكز التميز ومراكز التدريب على الإنترنت كعناصر لا غنى عنها لبناء القدرات في الاتحاد. وسوف يستمر أيضاً في تنظيم اجتماعات دورية إقليمية وعالمية وحلقات عمل وحلقات دراسية كمنصات لتبادل المعارف.

وسيتم وضع برنامج تدريبي من خلال المكاتب الإقليمية للاتحاد بالتعاون مع أصحاب المصلحة المعنيين لتوفير بناء القدرات البشرية من أجل تزويد أعضاء الاتحاد بقدر أوفر من المعارف بشأن إدارة الإنترنت.

وسوف يشجع البرنامج إقامة شراكات تعاونية مع جميع أصحاب المصلحة المتخصصين في أنشطة التعليم والتدريب والتنمية في مجال الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والاستعانة بخبراء مؤهلين وذوي خبرة من الأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص والحكومات والمنظمات الدولية، وذلك من أجل بناء القدرات البشرية والمؤسسية.

وسيواصل البرنامج تعزيز ودعم البحوث والتحليلات لأحدث الاتجاهات والأولويات في القطاع بالمواظبة على إجراء الدراسات الاستقصائية وجمع البيانات. وسيعزز أيضاً الروابط بين المؤسسات التعليمية وقطاع الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لضمان تحسين مواءمة الخريجين مع احتياجات القطاع.

البرنامج: إحصاءات الاتصالات/ تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

سوف يحرص هذا البرنامج على أن يحافظ الاتحاد على ريادته العالمية الحالية باعتباره المصدر الرئيسي للبيانات والإحصاءات الدولية في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وسيتم ذلك من خلال الأساليب التالية.

سيقوم البرنامج بجمع وتنسيق ونشر البيانات والإحصاءات الرسمية باستخدام مجموعة متنوعة من مصادر البيانات وأدوات النشر، مثل قاعدة بيانات المؤشرات

العالمية للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والبوابة الإلكترونية لنافذة الاتحاد لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وبوابة بيانات الأمم المتحدة.

وسيعمل المكتب على تحليل الاتجاهات وإنتاج تقارير البحوث الإقليمية والعالمية، مثل تقرير قياس مجتمع المعلومات. وسوف يشمل ذلك مقارنة التطورات في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتوضيح حجم الفجوة الرقمية باستخدام أدوات مثل مؤشر تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

وسيواصل المكتب وضع المعايير والتعاريف والمنهجيات الدولية بشأن إحصاءات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بالتعاون الوثيق مع المنظمات الإقليمية والدولية الأخرى، بما فيها الأمم المتحدة ومكتب الإحصاء الأوروبي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والشراكة المعنية بقياس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية.

وسيستمر المكتب أيضاً في تنظيم ندوة المؤشرات العالمية للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأفرقة الخبراء الإحصائية المتصلة بها، وتوفير منتدى عالمي لتمكين أعضاء الاتحاد والجهات المعنية الوطنية والدولية الأخرى لمناقشة قياس مجتمع المعلومات.

وسوف يشجع الاتحاد الدول الأعضاء على جمع مختلف أصحاب المصلحة في أوساط الحكومة والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني لإذكاء الوعي الوطني بأهمية إنتاج ونشر بيانات عالية الجودة لأغراض السياسة العامة.

وسوف يسهم البرنامج في رصد الأهداف والغايات المتفق عليها دولياً، وفي

Shutterstock

وضع الأطر لقياس التقدم المحرز في هذا الصدد، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية وأهداف القمة العالمية لمجتمع المعلومات، فضلاً عن الأهداف التي وضعتها لجنة النطاق العريض من أجل التنمية الرقمية.

سيحافظ الاتحاد على الدور القيادي في الشراكة العالمية لقياس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية وأفرقة المهام ذات الصلة بها.

وسيتم تشجيع البلدان على إنتاج بيانات عالية الجودة تستند إلى المعايير والمنهجيات المتفق عليها دولياً. وسوف تستخدم البيانات لتحديد مدى الفجوات الرقمية الوطنية، وأثر الجهود لسد الفجوات، وإلى أقصى حد ممكن، الآثار الاجتماعية والاقتصادية المرتبطة بالتوصيلية.

البرنامج: الشمول الرقمي

يقوم هذا البرنامج بوضع السياسات والاستراتيجيات والمبادئ التوجيهية لضمان النفاذ الشامل إلى الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ولا سيما بالنسبة للأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن والمجتمعات الأصلية والنساء والفتيات. وتتناول هذه التدابير التحديات الاجتماعية والاقتصادية، مثل الحاجة إلى تشجيع عمالة الشباب وريادة الأعمال وتمكين النساء والفتيات.

وعلى وجه التحديد، سوف يتمخض البرنامج عن توصيات بشأن السياسة العامة لتنمية الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مجتمعات السكان الأصليين. ويقدم أيضاً استراتيجيات وطنية نموذجية لضمان تمتع المرأة والرجل على قدم المساواة بالنفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخدام هذه التكنولوجيا للتمكين الاجتماعي والاقتصادي للنساء والفتيات. وسوف تشمل النواتج مبادئ توجيهية لتعميم المساواة بين الجنسين في الوكالات التنظيمية ووزارات الاتصالات، ومبادئ توجيهية لوضع المشاريع الحساسة للمساواة بين الجنسين وتقييمها في قطاع الاتصالات، ومبادئ توجيهية بشأن تحديث ولايات وصناديق النفاذ الشامل/الخدمة الشاملة لتعزيز سهولة النفاذ والشمول الرقمي للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة.

وسيقوم البرنامج بصوغ سياسات واستراتيجيات ومبادئ توجيهية للشمول الرقمي، بما في ذلك مدخلات في الخطط الوطنية للنطاق العريض. وسوف يفضي إلى منتجات وخدمات لتعزيز قدرات الأعضاء على توفير التدريب على محو الأمية الرقمية لذوي الاحتياجات الخاصة؛ ووضع برامج وطنية بشأن استخدام الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وسيقوم البرنامج أيضاً برفع مستوى الوعي بالحاجة إلى الشمول الرقمي.

البرنامج: مساعدات مركزة إلى أقل البلدان نمواً، والدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان النامية غير الساحلية، بما في ذلك البلدان ذات الاحتياجات الخاصة

سيتم في إطار هذا البرنامج توفير المساعدة الموجهة إلى أقل البلدان نمواً، والدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان النامية غير الساحلية، والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، لتطوير البنية التحتية للنطاق العريض وتطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والأمن السيبراني والأطر السياساتية والتنظيمية وبناء القدرات البشرية. وسيتم من خلال البرنامج، تعزيز النفاذ الشامل إلى الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في جميع هذه البلدان، وسوف تقدم المساعدة لها في رصد الكوارث والتخفيف من آثارها، وذلك بغية مساعدتها على تحقيق الأهداف المتفق عليها دولياً، مثل الأهداف الإنمائية للألفية، وذلك بحلول عام 2015.

البرنامج: تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره

سوف يقوم المكتب، كجزء من ولايته، بمساعدة البلدان النامية على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للتخفيف من آثار تغير المناخ ومعالجتها، والحرص في الوقت ذاته على تجنب الإضرار بالبيئة.

وسوف تشمل المساعدة تعيين المناطق المعرضة للكوارث الطبيعية على الخارطة؛

AFP

ووضع نظم معلومات لهذه المناطق؛ واستعمال البيانات التي توفرها النظم الساتلية الفاعلة والمنفعلة للاستشعار عن بُعد والأنظمة أو التطبيقات الأخرى لمراقبة المناخ والتنبؤ بالكوارث والكشف عنها والتخفيف من الآثار الضارة لتغير المناخ.

كما سيتم تقديم المساعدة إلى الدول الأعضاء لتيسير مشاركتها في البحوث والتقييمات ورصد آثار المناخ وتحديدها على الخارطة، ووضع استراتيجيات الاستجابة، على المستويات الثنائية والإقليمية والعالمية؛ واعتماد مقاييس ومعايير مشتركة لتقييم الأثر البيئي لاستخدام الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإسهامها الإيجابي في الاقتصاد الأوسع نطاقاً. وسوف تؤخذ النفايات الإلكترونية في الحسبان لدى تقييم أثر على انبعاثات غازات الدفيئة.

البرنامج: الاتصالات في حالات الطوارئ

تمثل الاتصالات في حالات الطوارئ مجال أولوية بالنسبة لجميع الدول الأعضاء في الاتحاد، ويقدم هذا البرنامج المساعدة في استخدام الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التأهب للكوارث والتصدي لها (بما في ذلك خطط الإنذار المبكر والتأهب للكوارث). وسيتم تشجيع التعاون والتعاضد وتبادل المعلومات على المستويين الإقليمي والدولي.

وتشمل أنشطة البرنامج الأخرى تضمين خصائص مرونة القدرة على مقاومة الكوارث في شبكات الاتصالات والبنية التحتية؛ وتقييم الأضرار في البنية التحتية بعد وقوع الكوارث، ومساعدة البلدان على إعادة البناء وتأهيل البنية التحتية للاتصالات؛ وتوفير التدريب على استخدام معدات اتصالات الطوارئ عند وقوع الكوارث؛ وتعزيز وتوسيع المبادرات مثل الصحة الإلكترونية لتقديم المساعدة الإنسانية في حالات الكوارث والطوارئ؛ وإقامة شراكات مع البائعين المتخصصين بمعدات الاتصالات في حالات الطوارئ وحلول الطاقة المتجددة.

وسيقوم البرنامج بتعزيز ودعم البحوث المتعلقة بأحدث الاتجاهات والأولويات في القطاع وتحليلها من خلال الاستقصاءات المتنظمة وجمع البيانات. ■

لجنتا الدراسات في قطاع تنمية الاتصالات ومجالات دراساتهما

وافق المؤتمر على الإبقاء على لجنتي الدراسات التابعتين لقطاع تنمية الاتصالات (ITU-D) في الاتحاد، وقرر اختصاصات كل منهما. كما وافق على المسائل الجديدة والمعدلة (انظر الإطار) لفترة الدراسة 2014-2018، ابتداء من سبتمبر من هذا العام.

تضطلع لجنتا الدراسات في قطاع تنمية الاتصالات بمسؤولية إعداد التقارير والمبادئ التوجيهية والتوصيات، على أساس المدخلات من الأعضاء. ويتم تجميع المعلومات من خلال الاستقصاءات والمساهمات ودراسات الحالة. وتتولى اللجنتان دراسة مسائل محددة موجهة نحو المهام لها علاقة بالاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وهذه المسائل لها أولوية بالنسبة للبلدان النامية، والنتائج التي تتوصل إليها لجنتا الدراسة تدعم هذه البلدان في تحقيق أهدافها الإنمائية. وتستخدم هذه النتائج أيضاً لتعزيز قاعدة المعارف المشتركة لدى أعضاء الاتحاد

مسائل لجنة الدراسات 1	مسائل لجنة الدراسات 2
الجوانب السياساتية والتنظيمية والتقنية للانتقال من الشبكات القائمة إلى الشبكات عريضة النطاق في البلدان النامية بما في ذلك شبكات الجيل التالي والخدمات المتنقلة والخدمات غير التقليدية المتاحة من خلال الإنترنت (OTT) وتنفيذ الإصدار السادس من بروتوكول الإنترنت	إقامة المجتمع الذكي: التنمية الاجتماعية والاقتصادية من خلال تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
تكنولوجيات النفاذ عريض النطاق بما في ذلك الاتصالات المتنقلة الدولية من أجل البلدان النامية	المعلومات والاتصالات/تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض الصحة الإلكترونية
النفاذ إلى الحوسبة السحابية: الفرص والتحديات التي تواجهها البلدان النامية	تأمين شبكات المعلومات والاتصالات: أفضل الممارسات من أجل بناء ثقافة الأمن السيبراني
السياسات الاقتصادية وطرائق تحديد تكاليف الخدمات المتعلقة بشبكات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الوطنية، بما في ذلك شبكات الجيل التالي	تقديم المساعدة إلى البلدان النامية لتنفيذ برامج المطابقة وقابلية التشغيل البيني
توفير الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للمناطق الريفية والمناطق النائية	استعمال الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التأهب للكوارث والتخفيف من آثارها والتصدي لها
توعية المستهلك وحمايته وحقوقه: القوانين واللوائح والأسس الاقتصادية والشبكات	تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتغير المناخ
نفاذ الأشخاص ذوي الإعاقة وذوي الاحتياجات الخاصة إلى خدمات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	الاستراتيجيات والسياسات المتعلقة بالتعرض البشري للمجالات الكهرمغنطيسية
فحص استراتيجيات وطرائق الانتقال من الإذاعة التماثلية إلى الإذاعة الرقمية للأرض وتنفيذ خدمات جديدة	استراتيجيات وسياسات لسلامة التخلّص من مواد مخلفات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإعادة استخدامها
القرار 9: مشاركة البلدان، لا سيما البلدان النامية، في إدارة الطيف الترددي	تعيين مواضيع الدراسة التي تتناولها لجان دراسات قطاع تقييس الاتصالات وقطاع الاتصالات الراديوية والتي تتسم بأهمية خاصة للبلدان النامية

مشاركة البلدان، لا سيما البلدان النامية، في إدارة الطيف الترددي

بصرف النظر عن مسائل الدراسة، سوف تضطلع لجنة الدراسات 1 لقطاع تنمية الاتصالات أيضاً بالمهام المدرجة في القرار 9 (المراجع في دبي 2014) بشأن "مشاركة البلدان، لا سيما البلدان النامية، في إدارة الطيف الترددي".

إن إحدى الاهتمامات الأكثر إلحاحاً في مجال إدارة الطيف لدى العديد من البلدان النامية، بما فيها أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان النامية غير الساحلية، والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، هي صعوبة وضع طرائق لحساب الرسوم المستحقة على استعمال طيف الترددات الراديوية. ويرى القرار 9، في صيغته المراجعة في المؤتمر WTDC-14، أن الاتفاقات الإقليمية أو الثنائية أو المتعددة الأطراف يمكن أن تكون أساساً لتعزيز التعاون في هذا المجال. كما يسلط الضوء، من بين أمور أخرى، على الحاجة لدراسة أفضل ممارسات إدارة الطيف لكي يكون النفاذ إلى النطاق العريض ميسور التكلفة لذوي الدخل المنخفض، وخصوصاً في هذه البلدان.

وبموجب القرار المراجع، سيتم إعداد تقرير ضمن فترة الدراسة المقبلة عن النهج الوطنية التقنية والاقتصادية والمالية لإدارة الطيف ومراقبته والتحديات المتمثلة فيهما، مع مراعاة اتجاهات التطور في إدارة الطيف الترددي، ودراسات الحالة بشأن إعادة نشر الطيف، وعمليات الترخيص وأفضل الممارسات المتبعة في مراقبة الطيف في أنحاء العالم. وبالإضافة إلى ذلك، سيتم تحديث المعلومات المتاحة في جداول توزيع الترددات الوطنية وسوف يتحقق التكامل بين القرار 9 وبوابة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT Eye). وسيتم تجميع دراسات الحالة وأفضل الممارسات بشأن الاستعمالات الوطنية الخاصة بتقاسم النفاذ إلى الطيف، بما في ذلك النهج الجديدة لتقاسم الطيف، مثل النفاذ الدينامي إلى الطيف. وسوف تدرس الفوائد الاقتصادية والاجتماعية التي يحققها التقاسم الفعّال لموارد الطيف.

الفريق الاستشاري لتنمية الاتصالات

سوف يضطلع الفريق الاستشاري لتنمية الاتصالات، خلال فترة الدراسة رباعية السنوات، بتقييم دوري لطرائق عمل وأداء لجنتي الدراسات في القطاع وتحديد خيارات تعزيز الاستفادة من البرامج. وسوف يوافق الفريق أيضاً على أي برنامج عمل قد ينشأ من استعراض المسائل القائمة والجديدة، ويحدد الأولويات والآثار المالية المقدرة والإطار الزمني اللازم لاستكمال هذه الدراسات.

ويضم الجدول الوارد أدناه أسماء رؤساء ونواب رؤساء لجنتي الدراسات في قطاع تنمية الاتصالات والفريق الاستشاري لتنمية الاتصالات ■

الفريق الاستشاري لتنمية الاتصالات	لجنة الدراسات 1	لجنة الدراسات 2
الرئيس: البروفيسير فلاديمير مينكين (الاتحاد الروسي)	الرئيسة: السيدة روكسان ماكيلفان (الولايات المتحدة)	الرئيس: الدكتور أحمد رضا شرفات (جمهورية إيران الإسلامية)
نواب الرئيس: ▪ السيد إلي دجيرامبيتي (شاد) ▪ السيد أحمد تراوري (مالي) ▪ السيد نيكولاس كارافاسكي (الأرجنتين) ▪ السيد هكتور إدموندو فالديس مورينو (المكسيك) ▪ السيد محمد سعيد علي المؤذن المزروعي (الإمارات العربية المتحدة) ▪ السيد الأنصاري المشاقبة (الأردن) ▪ الدكتور بوهيون سيو (جمهورية كوريا) ▪ السيد كيشور بابو (الهند) ▪ السيد روفات طاجيزاده (أذربيجان) ▪ السيدة نورزات بولجوبيكوفا (قيرغيزستان) ▪ السيد فابيو بيجي (إيطاليا) ▪ السيد دومينيك فيرجيس (فرنسا)	**نواب الرئيس:** ▪ السيدة ريجينا فلور أسّومو–بيسو (كوت ديفوار) ▪ السيد بيتر نغوان مبينغي (الكاميرون) ▪ السيد فيكتور مارتينيز (باراغواي) ▪ السيدة كلايمير كاروزا رودريغيز (فنزويلا) ▪ السيد وسام الرماضين (الأردن) ▪ السيد أحمد عبد العزيز جاد (مصر) ▪ السيد نغويان كي كيان (فيتنام) ▪ السيد ياسوهيكو كاواسومي (اليابان) ▪ السيد فاديم كابتور (أوكرانيا) ▪ السيد ألماس تيلنبايف (قيرغيزستان) ▪ السيدة بلانكا غونزاليز (إسبانيا)	**نواب الرئيس:** ▪ السيدة أميناتا كابا–كمارا (غينيا) ▪ السيد كريستوفر كيمي (كينيا) ▪ السيدة سيلينا ديلغادو (نيكاراغوا) ▪ السيد ناصر المرزوقي (الإمارات العربية المتحدة) ▪ السيد نادر أحمد جيلاني (السودان) ▪ السيدة وانغ كي (الصين) ▪ السيد أناندا راج خانال (جمهورية نيبال) ▪ السيد إيفجيني بوندارنكو (الاتحاد الروسي) ▪ السيد هينادز أسيبوفيتش (بيلاروس) ▪ السيد بيتكو كانتشيف (بلغاريا)

النجاح يولّد النجاح

مقابلة مع السيد ناصر أ. بن حماد بشأن تنسيق المؤتمر WTDC-14

كبير مديري الشؤون الدولية في مكتب المدير العام لهيئة تنظيم الاتصالات، الإمارات العربية المتحدة، ومنسق أعمال المؤتمر WTDC-14

المفاوضات خطوة هامة في استضافة أي حدث. ماذا كانت تجربتكم في التفاوض بشأن اتفاق البلد المضيف مع الاتحاد الدولي للاتصالات من أجل المؤتمر WTDC-14؟

ناصر بن حماد: عُقدت ثلاثة أحداث رئيسية رفيعة المستوى للاتحاد الدولي للاتصالات لأول مرة في الإمارات العربية المتحدة في عام 2012. وكانت هذه الأحداث هي تليكوم الاتحاد العالمي، والجمعية العالمية لتقييس الاتصالات، والمؤتمر العالمي للاتصالات الدولية، وجميع هذه الأحداث الثلاثة استضيفت بنجاح في دبي. وبصفتي ممثلاً لهيئة تنظيم الاتصالات في الإمارات العربية المتحدة، كان لي الشرف في أن أضطلع بمهام المنسق الوطني لهذه الأحداث الثلاثة. وقد وفر ذلك لي ولزملائي في الفريق خبرة قيّمة في الاستجابة لمتطلبات الاتحاد الدولي للاتصالات لاستضافة حدث كبير له في عام 2014، وهو المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات (WTDC-14). فقد مكنت الخبرة المكتسبة في عام 2012 حكومة الإمارات العربية المتحدة، من خلال هيئة تنظيم الاتصالات، من اتخاذ قرار سريع لتقديم عرض باستضافة المؤتمر WTDC-14.

كانت متطلبات الاتحاد الدولي للاتصالات مألوفة جداً بالنسبة لنا في هيئة تنظيم الاتصالات وقد ساعد ذلك كثيراً في مفاوضاتنا مع فريق الاتحاد. وثمة ميزة أخرى وهي إمكانية استضافة المؤتمر WTDC-14 في نفس المبنى – مركز دبي التجاري العالمي – حيث عقدت الأحداث الثلاثة في عام 2012. وكان هذا عاملاً مهماً في مساعدتنا على وضع اللمسات الأخيرة على اتفاق البلد المضيف.

ماذا كان أكبر التحديات التي واجهتموها في جعل الحدث حقيقة؟

ناصر بن حماد: كما تعلمون، كانت التواريخ الأصلية التي حددت للمؤتمر 31 مارس إلى 11 أبريل 2014. ولم يكن بوسع الإمارات العربية المتحدة سوى أن تقدم تواريخ مختلفة قليلاً بسبب انشغال مركز دبي التجاري العالمي. وعلاوة على ذلك، كان على الاتحاد أن يتشاور مع أعضائه بشأن المكان والموعد الجديدين لانعقاد المؤتمر، وفقاً للإجراءات الواجبة. كان علينا أن ننتظر النتيجة الرسمية للتشاور والإعلان بأن دولة الإمارات العربية المتحدة سوف تستضيف هذا الحدث.

وبصفتي مدير المشروع، أقول إن الوقت كان أهم قيد بالنسبة لي وزملائي في الفريق في هيئة تنظيم الاتصالات. كان من أكبر التحديات التي واجهناها – الحاجة إلى تلبية جميع المتطلبات في غضون الوقت القصير المتاح، وليس فقط تلك التي تنشأ من اتفاق البلد المضيف مع الاتحاد، وإنما كذلك المتطلبات الداخلية لدى هيئة تنظيم الاتصالات وغيرها من الهيئات في الإمارات العربية المتحدة المشاركة أيضاً في المؤتمر. كان لدينا فترة ثلاثة أشهر فقط من العمل المكثف لتنظيم هذا المؤتمر الدولي الهام، لاستقبال عدد كبير من المشاركين، في عام حاسم للاتحاد في ضوء مؤتمر المندوبين المفوضين المقبل الذي سيعقد في بوسان، جمهورية كوريا، في وقت لاحق في عام 2014 (20 أكتوبر إلى 7 نوفمبر).

ما هي التحديات التقنية التي كان ينبغي التغلب عليها؟

ناصر بن حماد: وفقاً لاتفاق البلد المضيف، كان علينا أن نضمن تلبية العديد من المتطلبات المتعلقة بتشغيل الحدث. في هذا الصدد، كان التحدي الأكبر لدينا المدة القصيرة من الزمن التي يتعين فيها على المورّدين تجهيز مركز دبي التجاري العالمي.

وفيما يتعلق بالترتيبات اللوجستية والبروتوكولية، والتي كانت مرة أخرى التزاماً على عاتق البلد المضيف بموجب شروط اتفاق البلد المضيف، استفدنا من التجربة الإيجابية المكتسبة في عام 2012 والتي كانت ناجحة في اتخاذ الترتيبات في الوقت المناسب. في الواقع، استعانت هيئة تنظيم الاتصالات بنفس شركة اللوجستيات، لؤلؤة الخليج العربي، والتي كانت المنظم اللوجستي الرسمي في عام 2012.

ما هو مدى أهمية بناء القدرات في الإعداد للحدث؟

ناصر بن حماد: في رأيي، كان بناء القدرات هو الاستراتيجية الرئيسية التي مكنت نجاح المؤتمر. فالنجاح في عقد مثل هذا الحدث المرموق يتطلب أن يتوفر للموظفين الدعم والثقة والتشجيع والتحفيز في جميع الأوقات. وهذه البيئة التمكينية موجودة إلى حد كبير في هيئة تنظيم الاتصالات، بدءاً من رئيسها، الذي كان يؤيد بقوة استضافة الإمارات العربية المتحدة لهذا الحدث. فقد قدم المدير العام والإدارة العليا في هيئة تنظيم الاتصالات الدعم دون تحفظ، وتتبعوا خطوات التقدم وأبدوا اهتماماً عن كثب في جميع أنشطة الفريق الداخلي المعني بالأمر. وكان الدعم الذي حصلنا عليه من الإدارة العليا بشأن المسائل اللوجستية والتقنية، مشفوعاً بالالتزام والجهود المبذولة من قبل زملائي أعضاء الفريق في دائرة الشؤون الدولية في هيئة تنظيم الاتصالات، بمثابة الأصول الحقيقية التي مكنتنا من النجاح في استضافة المؤتمر.

ماذا كانت تطلعاتكم بخصوص هذا الحدث، وهل تحققت؟

ناصر بن حماد: كانت تطلعاتنا عالية جداً منذ البداية، على الرغم من أنها كانت ممزوجة بقدر من الخوف. كانت المشاركة عالية، بحضور أكثر من 1 300 مندوب، من بينهم 52 من كبار الشخصيات، يمثلون 137 دولة عضواً. كان تسيير أعمال المؤتمر سلساً من البداية إلى النهاية، ولم يكن هنالك أي شكاوى من أعضاء الاتحاد. أعتقد أن هذه الحقائق هي دليل على أن المؤتمر WTDC-14 كان قصة نجاح أخرى لكل من الإمارات العربية المتحدة والاتحاد الدولي للاتصالات.

كيف ترون مستقبل العلاقة بين الإمارات العربية المتحدة والاتحاد الدولي للاتصالات؟

ناصر بن حماد: لقد عززت العلاقة الودية الطويلة الأمد بين الاتحاد الدولي للاتصالات وحكومة الإمارات العربية المتحدة، وخاصة هيئة تنظيم الاتصالات، بالتأكيد تجربتنا في المؤتمر WTDC-14. إن رؤية إدارة هيئة تنظيم الاتصالات هي إبقاء الإمارات العربية المتحدة في طليعة أنشطة الاتحاد في قطاعاته الثلاثة وفي جميع المجالات. وتزمع حكومة الإمارات العربية المتحدة على المشاركة بنشاط في مؤتمر المندوبين المفوضين القادم في بوسان، وكذلك في مجلس الاتحاد الدولي للاتصالات. وستواصل هيئة تنظيم الاتصالات العمل مع جميع قطاعات الاتحاد، وهي تبذل قصارى جهدها لدعم أعضاء الاتحاد والتعاون معهم سعياً لتحقيق أهداف الاتحاد.

هل من أفكار ختامية؟

ناصر بن حماد: أجل، لقد أثمر التنسيق والاستعدادات الممتازة على الجبهة اللوجستية والتقنية من جانب موظفي الاتحاد وهيئة تنظيم الاتصالات في الإمارات العربية المتحدة، وسارت أعمال المؤتمر على خير ما يرام. ومن وجهة نظري، أفضى التفاهم والجهود المتضافرة وروح النوايا الحسنة، التي كانت واضحة طوال فترة انعقاد المؤتمر، إلى النجاح الباهر الذي حققه هذا المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات. ■

ITU/I. Wood

كل الدلائل تشير إلى بوسان في ختام المجلس 2014

تحت الأضواء

وراء عجلة القيادة

اجتمع مجلس الاتحاد الدولي للاتصالات من 6 إلى 15 مايو لاستكمال الاستعدادات لمؤتمر المندوبين المفوضين القادم الذي سيعقد في بوسان، جمهورية كوريا، في الفترة من 20 أكتوبر إلى 7 نوفمبر 2014. وقال الدكتور حمدون إ. توريه الأمين العام للاتحاد في بيانه عن حال الاتحاد: "نحن نقف على عتبة مستقبل مشرق فريد من نوعه، وليد قدرة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وهذه هي لحظة هامة في تاريخ الاتحاد الدولي للاتصالات".

كان هناك 421 مشاركاً من 48 بلداً تمثل مجموع عضوية الاتحاد وقوامها 193 دولة عضواً في دورة هذا العام. وانضم إليهم 40 مراقباً من الدول الأعضاء، وخمسة مراقبين من أعضاء القطاعات وممثلو ثلاث منظمات إقليمية للاتصالات. كما حضر الاجتماع وزراء من أستراليا والكاميرون وجامايكا ومالي والفلبين وتونس، فضلاً عن نائبي وزير من الصين وكوستاريكا.

وقال رئيس المجلس المنتهية ولايته السيد ماريوس كاتالين مارينسكو، رئيس الهيئة الوطنية في رومانيا لإدارة وتنظيم الاتصالات، مفتتحاً الدورة: "في كل يوم نرسي أسس المستقبل، وكل مهمة نكملها تفتح الأبواب نحو تحديات جديدة، وكل مشكلة نتغلب عليها تجلب معها أسئلة أخرى يتعين الرد عليها. هذا ما ينبغي أن يكون محور حياتنا – وينبغي أن تكون مهمتنا النضال لجعل العالم الذي نعيش فيه مكاناً أفضل، على الأقل من وجهة نظر الاتصالات".

وانتخب أبو بكر زورمبا، نائب المدير العام لهيئة تنظيم الاتصالات في الكاميرون، رئيساً لدورة المجلس لعام 2014، بعد أن شغل منصب نائب الرئيس في عام 2013. وأكد السيد زورمبا أهمية الشمول الرقمي، وأشار بضرورة بذل العناية للتأكد من أن السكان الذين يشكون من ثغرات في التعليم لا يقعون ضحية الاستبعاد الرقمي. وفي ضوء المشاورات مع بلدان المنطقة هاء (آسيا وأستراليا)، انتخب السيد وونكي مني من جمهورية كوريا نائباً لرئيس المجلس في دورة 2014.

وأعيد تعيين السيدة كارولين غرينواي من استراليا رئيسة للجنة الدائمة للتنظيم والإدارة، وأعيد تعيين السيد مارسين كرازوسكي من بولندا والسيدة فيرنيتا هاريس من الولايات المتحدة نائبين للرئيس.

تنفيذ الخطة الاستراتيجية 2012-2015

تقدم السيد هولين جاو، نائب الأمين العام للاتحاد، بالتقرير عن تنفيذ الخطة الاستراتيجية للاتحاد للفترة 2012-2015. وتظهر الأنشطة المضطلع بها لحينه كيف واصل الاتحاد توفير منتدى للنقاش والاتفاقات الدولية بشأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وواصل الاتحاد أيضاً وضع معايير مبتكرة، ومتابعة مسائل إدارة الطيف، والعمل على تعزيز القدرات وتوفير المساعدة التقنية، وكلها في مصلحة الدول الأعضاء.

وبحكم الموافقة على هذا التقرير، أذن المجلس للأمين العام، تحت إشراف رئيس المجلس، بتحديثه في ضوء ملاحظات أعضاء المجلس، وإضافة نتائج المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات (WTDC-14)، الذي عقد في دبي في الإمارات العربية المتحدة في الفترة من 30 مارس إلى 10 أبريل 2014، والندوة العالمية لمنظمي الاتصالات (المنامة، البحرين، 3-5 يونيو 2014)، واحتفالات اليوم العالمي لمجتمع المعلومات والاتصالات، والحدث الرفيع المستوى القمة +10 (جنيف، 10-13 يونيو 2014). وستقدم الصيغة النهائية من التقرير إلى المؤتمر PP-14.

الخطة الاستراتيجية والخطة المالية للاتحاد للفترة 2016-2019

لدى مناقشة تقرير فريق العمل التابع للمجلس من أجل وضع الخطتين الاستراتيجية والمالية للاتحاد للفترة 2016-2019، الذي قدمه رئيس الفريق ماريو كاناتزا من البرازيل، شدد أعضاء المجلس على أهمية إتباع نهج الإدارة والميزنة القائم على النتائج، وضمان الاتساق بين الخطة المالية والخطة الاستراتيجية، وضرورة الحرص على مرونة هذه الأخيرة بما فيه الكفاية لكي لا تنال من التوازن في الخطة المالية.

وأيد المجلس القرارات 71 (الخطة الاستراتيجية) و72 (الربط بين التخطيط الاستراتيجي والمالي والتشغيلي في الاتحاد) و151 (تنفيذ الإدارة القائمة على النتائج في الاتحاد)، وسوف تقدم هذه القرارات إلى المؤتمر PP-14. وحدد المجلس المبلغ المؤقت لوحدة المساهمة بمقدار 318 000 فرنك سويسري.

وتمت الموافقة على مشروع تنقيحات المقرر 5 (إيرادات الاتحاد ونفقاته للفترة 2016-2019)، رهناً بقرار نهائي يتخذه المؤتمر PP-14. وتشجَّع الدول الأعضاء على تحديد تدابير إضافية لتحقيق التوازن بين الإيرادات والنفقات. واقترحت البرازيل سلسلة من التدابير للحد من النفقات، سوف ستحال إلى المؤتمر PP-14.

وأذن لرئيس فريق العمل التابع للمجلس من أجل وضع مشروعي الخطتين الاستراتيجية والمالية، تحت إشراف رئيس المجلس، بأن يدرج نتائج أي مناقشات لاحقة، على سبيل المثال، في إطار الفريق الاستشاري للاتصالات الراديوية أو في الفريق الاستشاري لتقييس الاتصالات (TSAG)، في صيغة منقحة من التقرير لتقديمه إلى المؤتمر PP-14.

الصين تعتزم زيادة مساهمتها المالية في الاتحاد

في أثناء مناقشة الخطة المالية، أعلن نائب وزير الصناعة وتكنولوجيا المعلومات في الصين ، ليهوا ليو أنه اعتباراً من عام 2016، سترفع الصين مساهمتها المالية في ميزانية الاتحاد من 12 إلى 14 وحدة مساهمة، أي من 3,816 مليون فرنك سويسري إلى 4,452 مليون فرنك سويسري.

فريق العمل التابع للمجلس والمعني بالموارد المالية والبشرية

في أعقاب تقرير من رئيس فريق العمل التابع للمجلس والمعني بالموارد المالية والبشرية، بروس غراسي من كندا، كلف المجلس الأمانة بأن تقدم تقريراً شاملاً إلى المؤتمر PP-14 عن حقوق والتزامات وشروط مشاركة أعضاء القطاعات والمنتسبين والأوساط الأكاديمية، حسب الاقتضاء، في اجتماعات القطاعات الثلاثة كلها وفي اجتماعات المجلس ومؤتمرات المندوبين المفوضين. واعتمد المجلس مشروع قرار جديد بشأن استعراض المنهجيات الحالية ووضع رؤية مستقبلية لمشاركة أعضاء القطاعات والمنتسبين والأوساط الأكاديمية في أنشطة الاتحاد. وسيرفع هذا القرار إلى المؤتمر PP-14.

الخطط التشغيلية للاتحاد للفترة 2015-2018

نظر المجلس ووافق بالإجماع على الخطط التشغيلية الرباعية المتجددة للفترة 2015-2018 للاتحاد، كما هو مبين في الأمثلة الواردة أدناه.

Shutterstock

قطاع الاتصالات الراديوية (ITU-R)

في قطاع الاتصالات الراديوية (ITU-R)، سوف تتميز الفترة التي تبدأ في عام 2015 بالانتقال من الإذاعة التماثلية للأرض إلى الإذاعة الرقمية للأرض، وخاصة في البلدان الخاضعة لمهلة الاتفاق GE06 في 17 يونيو 2015. وسيحظى بالأولوية العمل على استكمال هذا الانتقال في الموعد المحدد وتسهيل تنفيذ المكاسب الرقمية الناجمة عنه، وستقدم المساعدة بالتعاون مع مكتب تنمية الاتصالات (BDT) في الاتحاد والمنظمات الإقليمية. وشُدد على الحاجة إلى جمع معلومات عن الخبرات في مجال الانتقال الرقمي لاستخدام جميع أولئك الضالعين في هذه العملية.

وسوف يقرر المؤتمر العالمي للاتصالات الراديوية في عام 2015 (WRC-15) مستقبل الاتصالات الراديوية في مجالات تتراوح من الخدمات والمتنقلة والساتلية والبث إلى متطلبات الطيف الناشئة والمسائل التنظيمية والإجرائية. وسوف يشكل تنفيذ قرارات المؤتمر WRC-15 والتحضير للمؤتمر WRC التالي بعض المهام الرئيسية لهذا القطاع في الفترة المقبلة. وتشمل المهام الأخرى للقطاع ITU-R وضع التوصيات والتقارير والكتيبات ذات الصلة في الوقت المناسب، والاستمرار في مساعدة الدول الأعضاء في تنفيذ أفضل الممارسات في استخدام الطيف.

قطاع تقييس الاتصالات (ITU-T)

في ضوء تقارب قطاعات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، ترمي الخطة التشغيلية لقطاع تقييس الاتصالات (ITU-T) للفترة 2015-2018 إلى ضمان مواصلة تكيف القطاع مع البيئة المتغيرة. والجزء الأول من الهدف الاستراتيجي للقطاع ITU-T هو وضع معايير دولية قابلة للتشغيل البيني وغير تمييزية يمكن تنفيذها على أساس عالمي. وبالتالي، يجب إتاحة أي براءات في المعايير إما مجاناً أو بشروط معقولة وغير تمييزية. والجزء الثاني هو سد الفجوة التقييسية من خلال إشراك أكبر عدد ممكن من الدول الأعضاء في الاتحاد في عملية وضع المعايير. والجزء الثالث هو التعاون مع غيره من الهيئات الوطنية والإقليمية والمنتديات والاتحادات لوضع المعايير.

قطاع تنمية الاتصالات (ITU-D)

توفر الخطة التشغيلية رباعية السنوات المتجددة لقطاع تنمية الاتصالات (ITU-D) الإطار لتنفيذ رسالة القطاع وأهدافه خلال

الفترة 2015-2018. وسوف يهيمن على هذه السنوات تنفيذ نواتج المؤتمر WTDC-14 والقرارات والمقررات المنبثقة عن مؤتمر المندوبين المفوضين (PP-14). وأكد عدد من أعضاء المجلس على أهمية المساعدة التي يتعين تقديمها إلى البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية الرقمية والخطوات الواجب اتخاذها بشأن البلدان غير القادرة على الوفاء بالموعد النهائي في 17 يونيو 2015. ولفت آخرون الانتباه إلى المساعدة التي يتعين تقديمها إلى البلدان النامية في مجالات الأمن السيبراني وتنمية النطاق العريض وسد الفجوة الرقمية.

الأمانة العامة

تبتغي الأمانة العامة الفعالية والكفاءة في التخطيط والإدارة والتنسيق وتقديم الخدمات لدعم الاتحاد وعضويته. وهي تضمن تنفيذ الخطط المالية والاستراتيجية للاتحاد، وتنسيق الأنشطة المشتركة بين القطاعات. وفي السنوات 2015-2018، سوف تسعى الأمانة العامة، في جملة أمور، إلى تنفيذ سياسة تعبئة الموارد، وتعزيز تنفيذ الخطة الاستراتيجية للموارد البشرية، وتقديم خدمات المؤتمرات والمنشورات ذات الصلة لعضوية الاتحاد ومواصلة تحسينها، وتعزيز الأمن وضمان البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأصول المعلومات، وتعزيز فهم أكبر لدور الاتحاد، والنهوض بأنشطته ورسالته لدى الأطراف الأساسية.

التعاون الدولي لتعزيز الأمن السيبراني

أعرب أعضاء المجلس عن تقديرهم لعمل الاتحاد في المساعدة على مكافحة تهديدات مثل هجمات الحرمان من الخدمة وانتحال الهوية وسرقة البيانات، والبرمجيات الخبيثة المدمرة والمتطورة على نحو متزايد. وهذا العمل متسق مع برنامج الأمن السيبراني العالمي لدى الاتحاد، المبني حول التدابير القانونية والتدابير التقنية والإجرائية، والهياكل التنظيمية، وبناء القدرات والتعاون الدولي.

الاستعمال غير المشروع لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات

أشارت الجزائر، وهو محرك أساسي في اعتماد القرار 174 (غوادالاخارا، 2010) بشأن دور الاتحاد الدولي للاتصالات في قضايا السياسة العامة الدولية المتعلقة بمخاطر الاستعمال غير القانوني لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، إلى أن القرار لم ينفذ بعد. ولذلك فإن الجزائر، تؤيدها المملكة العربية السعودية، سوف تتقدم باقتراح إلى المؤتمر PP-14 لمراجعة النص الحالي.

حماية الأطفال على الخط

وشدد فريق العمل التابع للمجلس والمعني بحماية الأطفال على الخط على أهمية التعاون الدولي في ضمان سلامة الأطفال على الانترنت. وشجع العديد من أعضاء المجلس الاتحاد على مواصلة عمله في هذا المجال.

أنشطة الاتحاد من أجل الشباب

تقع بعض أنشطة الاتحاد الدولي للاتصالات من أجل الشباب ضمن خطة العمل السنوات الخمس التي أطلقها في عام 2012 بان كي مون، الأمين العام للأمم المتحدة، لتشجيع وتوجيه عمل منظومة الأمم المتحدة في هذا الصدد. وتدعو الخطة إلى تمكين الشباب، على غرار خطة العمل على نطاق المنظومة بشأن تنمية الشباب (SWAP)، والتي أطلقتها الأمم المتحدة في عام 2013. وينهض الاتحاد الدولي للاتصالات بدور نشط في تنفيذ الخطة SWAP وفي الأنشطة المشتركة بين الوكالات بشأن الشباب. وتشمل الأنشطة الأخرى مسابقة المبتكرين الشباب، التي تعقد كل عام كجزء لا يتجزأ من أحداث تليكوم العالمي للاتحاد.

وأشاد أعضاء المجلس إلى القمة العالمية للشباب لما بعد 2015 (BYND2015)، التي عقدت في سبتمبر 2013 في سان خوسيه، كوستاريكا، حيث دعا الشباب إلى إدراج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في أطر التنمية العالمية للأمم المتحدة لما بعد 2015. وأثنى العديد من البلدان التي أرسلت مشاركين شباب على الاتحاد وكوستاريكا لهذه المبادرة.

وأعلنت كوستاريكا، مشيرة إلى عدم وجود تنسيق وآلية إبلاغ عن أنشطة الشباب على مستوى الاتحاد، عن نيتها لطرح مشروع قرار أمام المؤتمر PP-14 لإنشاء آلية لهذا الغرض. وعرضت بولندا دعمها. وشجعت بلغاريا عضوية الاتحاد على زيادة عدد الشباب في وفودها. وطلبت المملكة العربية السعودية وضع مؤشرات ومعايير مقارنة لتوفير أساس لغرض القياس والإبلاغ.

وناشدت أمانة الاتحاد الإدارات الوطنية أن تشمل الشباب وتضمن التوازن بين الجنسين في وفودها إلى المؤتمر PP-14. واتفق على تقديم تقرير سنوي عن أنشطة الاتحاد بشأن الشباب إلى كل دورة من دورات المجلس.

أنشطة الاتحاد المتصلة بالإنترنت

وأخذ المجلس علماً بتقرير يلخص أنشطة الاتحاد في نطاق القرارات 101 بشأن "الشبكات القائمة على بروتوكول الإنترنت" و102 بشأن "دور الاتحاد الدولي للاتصالات فيما يتعلق بقضايا السياسة العامة الدولية المتعلقة بالإنترنت وبإدارة موارد الإنترنت، بما في ذلك إدارة أسماء الميادين والعناوين" و133 بشأن" دور إدارات الدول الأعضاء في إدارة أسماء الميادين الدولية (المتعددة اللغات) " و180 بشأن" تسهيل الانتقال من الإصدار الرابع لبروتوكول الإنترنت (IPv4) إلى الإصدار السادس منه (IPv6)".

ورحب أعضاء المجلس بدور مختلف المحافل في تيسير المناقشات بشأن قضايا السياسات العامة المتصلة بالإنترنت، بما في ذلك المنتدى العالمي لسياسات الاتصالات/ تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومنتدى إدارة الإنترنت (IGF) ومؤسسة NETmundial، التي استضافتها حكومة البرازيل في ساو باولو في أبريل 2014.

وهنأ الأمين العام للاتحاد حكومة البرازيل للى استضافة الاجتماع العالمي لمؤسسة NET-mundial – الحدث الذي حضره هو والسيد وو هونغبو، الأمين العام المساعد لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية (UNDESA)، كممثلين للأمم المتحدة، بناء على طلب السيد بان كي مون، الأمين العام للأمم المتحدة. وقال الدكتور توريه أمام المجلس "أرى أن NETmundial تمثل إحدى الركائز الهامة في الحوار العالمي بشأن إدارة الإنترنت، ويسعدني أن يكون هذا الاجتماع قد أظهر الرغبة المستمرة من أجل الحوار بين جميع الأطراف"، مضيفاً أنه والسيد وو تقدما برسالة مشتركة من منظومة الأمم المتحدة، مفادها "أنه يجب، من أجل الصالح العام العالمي، أن تكون الإنترنت مفتوحة وأن تتسم بالشمول الكامل وأن تكون مجانية ويمكن الاعتماد عليها وقوية وآمنة وجديرة بالثقة. وينبغي لها ضمان

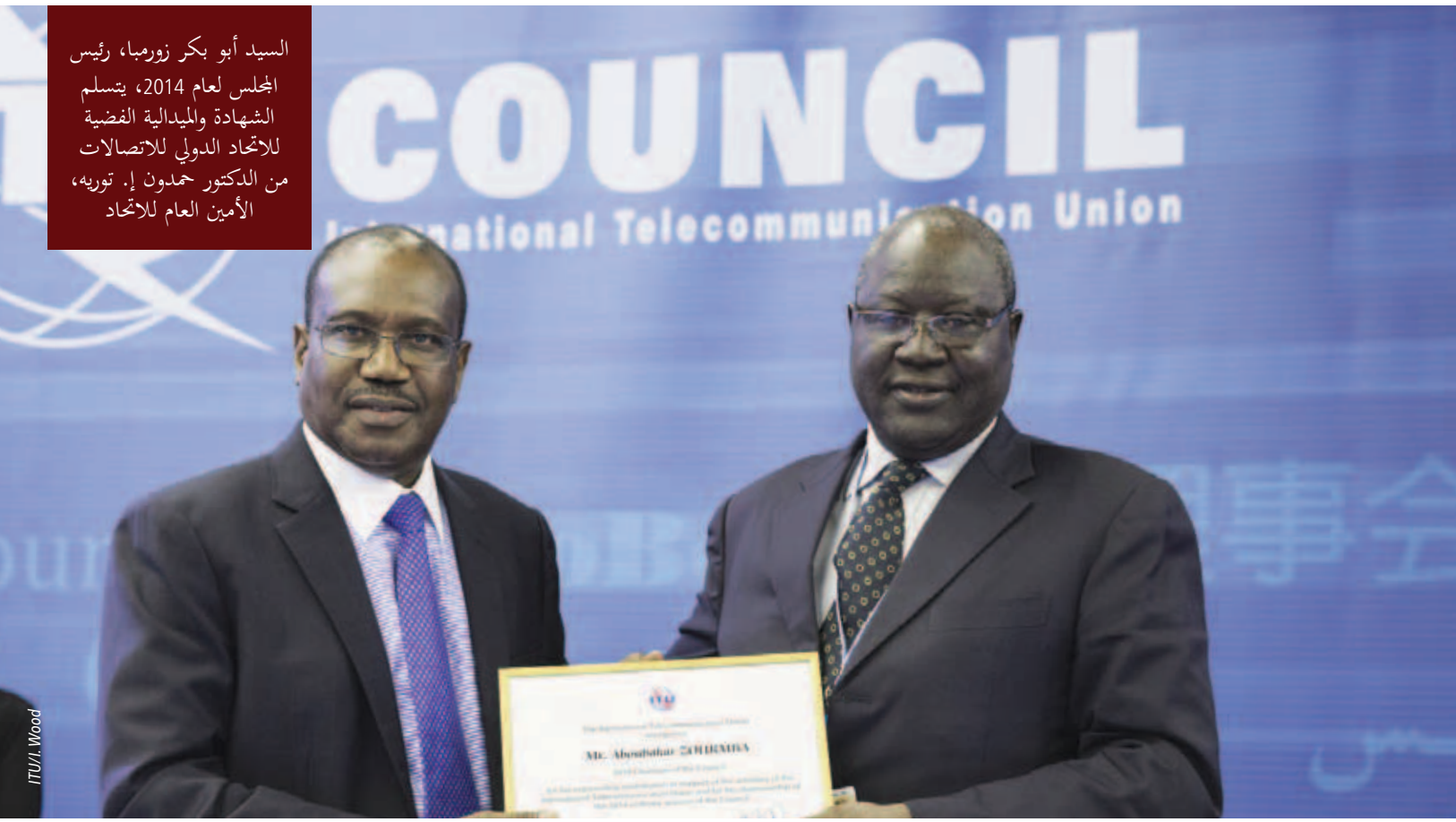

السيد أبو بكر زورمبا، رئيس المجلس لعام 2014، يتسلم الشهادة والميدالية الفضية للاتحاد الدولي للاتصالات من الدكتور حمدون إ. توريه، الأمين العام للاتحاد

ITU/I. Wood

حقوق الإنسان على الخط، وينبغي لأصحاب المصلحة من جميع الأمم أن يكون لهم رأي في إدارتها وتطويرها".

وأيد أعضاء المجلس مبدأ نهج أصحاب المصلحة المتعددين لإدارة الإنترنت، وكذلك هنأ العديد من أعضاء المجلس البرازيل على استضافة هذا الحدث الناجح NETmundial المتعدد أصحاب المصلحة. ودعت تركيا الجميع إلى حضور منتدى إدارة الإنترنت التاسع في إسطنبول في سبتمبر 2014.

فريق العمل التابع للمجلس والمعني بقضايا السياسة العامة الدولية المتصلة بالإنترنت

وأبلغ السيد ماجد المزْيِد، من المملكة العربية السعودية، رئيس فريق العمل التابع للمجلس والمعني بقضايا السياسة العامة الدولية المتصلة بالإنترنت، عن الأنشطة الأخيرة التي اضطلع بها الفريق.

ونظر الاجتماع الثالث للفريق في نتائج المشاورات التي أجريت مع جميع أصحاب المصلحة بشأن مكافحة البريد الاقتحامي، وقضايا السياسة العامة الدولية المتصلة بعناوين الاصدار الرابع IPv4، وتطوير شبكات الإنترنت. ونظر الاجتماع الرابع في الردود على الاستبيان الذي وافق الاجتماع الثالث على إرساله، والتي وفرت معلومات مفيدة عن ممارسات الدول في مجال السياسة العامة الدولية فيما يتعلق بالإنترنت.

وأعرب أعضاء المجلس عن دعمهم لأنشطة الفريق، وخصوصاً أنه بمثابة منصة تشجع الحوار وتبادل الخبرات بين الدول الأعضاء فيما يتعلق بالقضايا المتعلقة بالسياسة العامة الدولية المتصلة بالإنترنت.

كما رحبوا بمختلف المشاورات المفتوحة على الانترنت مع أصحاب المصلحة طوال فترة عمل فريق العمل التابع للمجلس. وفي هذا الصدد، دعيت جميع الدول الأعضاء إلى المشاركة بنشاط في المداولات والمساهمة في عمل الفريق.

المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات

عقد المؤتمر WTDC-14 في ظل الموضوع الشامل "النطاق العريض من أجل التنمية المستدامة" في دبي، الإمارات العربية المتحدة، في الفترة من 30 مارس إلى 10 أبريل عام 2014، ورسم معالم الطريق نحو تسريع وتوسيع الاقبال على النطاق العريض امتصاص ومحو الأمية الرقمية في جميع أنحاء العالم، ولا سيما في أقل البلدان نمواً. والنواتج الرئيسية للمؤتمر WTDC-14 هي إعلان دبي ومساهمة القطاع ITU-D في مشروع الخطة الاستراتيجية للاتحاد، وخطة عمل دبي (انظر التقرير الخاص في الصفحات 23-64).

وهنأ أعضاء المجلس مدير مكتب تنمية الاتصالات وفريقه على النتائج الممتازة التي حققها المؤتمر WTDC-14، وشكروا البلد المضيف، الإمارات العربية المتحدة. كما أعربوا عن دعمهم الكامل لإعلان وخطة عمل دبي، اللتين فتحتا آفاقاً جديدة. وأبرز العديد من أعضاء أهمية الهدف 5 "تعزيز الجهود المبذولة لحماية البيئة والتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره وإدارة الكوارث من خلال الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات"، مؤكدين ان التدابير اللازمة للتصدي لتغير المناخ كانت في قلب اهتمامات العديد من البلدان.

وقال وزير العلوم والتكنولوجيا في الفلبين، ماريو ج. مونتيجو، إنه جاء إلى المجلس أولاً وقبل كل شيء للتعبير عن الامتنان للمساعدة التي قدمها لبلاده الاتحاد الدولي للاتصالات في أعقاب الإعصار هايان. وقال "إن استجابة الاتحاد الدولي للاتصالات بإرسال خبرائه على الفور إلى جانب الهواتف الساتلية ومطاريف البيانات كانت لها أهمية حاسمة في المستشفيات ومراكز الإجلاء وعمليات الإغاثة. والمساعدة التي قدمها الاتحاد أنقذت الكثير من الأرواح"، وأوضح أن أبراج الاتصالات القادرة على مقاومة سرعة رياح 180 كيلومتر في الساعة لم تكن لتصمد أمام رياح هايان التي تجاوزت 300 كيلومتر في الساعة، بل إن الاعصار أثر على الكبل البحري، مما أدى إلى انقطاع جميع الاتصالات. وأضاف قائلاً "نحن حالياً بصدد تحديث سياساتنا بشأن الاتصالات في حالات الطوارئ، ونحن الآن في طور وضع نظم اتصالات تتسم بالمرونة، بمساهمة قيمة من أمثلة حية من الاتحاد".

ولفت مدير مكتب تنمية الاتصالات، مشيراً إلى جهوده لربط العمل في حالات الطوارئ بالتنمية المستدامة، الانتباه إلى الصعوبات في شحن المعدات في أعقاب وقوع كارثة، وإلى ضرورة سرعة تسليم المعدات المفيدة للسكان الأكثر ضعفاً وإلى المناطق المعزولة.

وأكد أعضاء المجلس على أن المؤتمر WTDC-14 كان بمثابة قدوة تحتذى وأعربوا عن أملهم في أن تستمر الأجواء الايجابية والروح البناءة التي سادت في دبي في المؤتمر PP-14. واتفق المجلس على أن المكون الاستراتيجي للقطاع ITU-D، الذي تبلور في المؤتمر WTDC-14، ينبغي أن يندرج في مشروع

Shutterstock

الخطة الاستراتيجية الشاملة للاتحاد للفترة 2016-2019 والذي سيقدم إلى المؤتمر PP-14 للموافقة عليه.

تغير المناخ وحماية البيئة

قدم تقرير إلى المجلس عن أنشطة الاتحاد بشأن تغير المناخ وحماية البيئة، ومساهمة الاتحاد في البرنامج البيئي لمنظومة الأمم المتحدة (مع التركيز بشكل خاص على المفاوضات الجارية ضمن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ)، والتقدم الذي حققه الاتحاد نفسه في الاقتراب من الحياد المناخي.

ودعت الكاميرون لاتخاذ المزيد من الإجراءات لتعزيز القرار 79 للجمعية العالمية لتقييس الاتصالات لعام 2012 (WTSA-12) بشأن "دور الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في إدارة المخلفات الإلكترونية الناتجة عن أجهزة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والتحكم فيها وطرائق معالجتها"، مشيراً إلى أن الانتقال من التلفزيون التماثلي إلى التلفزيون الرقمي سيؤدي إلى زيادة هامة في كمية النفايات الإلكترونية. وتقترح الكاميرون – تؤيدها رواندا ومصر ومالي وإيطاليا وفرنسا – أن يضمن المجلس التنفيذ الفعال للتدابير المتخذة لمعالجة النفايات الإلكترونية وحماية البيئة.

ودعا المجلس أعضاء الاتحاد للمساهمة في عمل الاتحاد وكذلك في عملية الأمم المتحدة الأوسع نطاقاً بشأن تغير المناخ، على النحو المتوخى في القرار 182 (غوادالاخارا، 2010) حول "دور الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فيما يتعلق بتغير المناخ وحماية البيئة".

برنامج المطابقة وقابلية التشغيل البيني في الاتحاد

ويستند برنامج المطابقة وقابلية التشغيل البيني (C&I) في الاتحاد على أربع دعائم هي: (1 تقييم المطابقة؛ (2 أحداث قابلية التشغيل البيني؛ (3 بناء القدرات؛ و(4 إنشاء مراكز اختبار ونظم C&I في البلدان النامية. ويقود أنشطة الدعامتين 1 و2 مكتب تقييس الاتصالات والدعامتين 3 و4 مكتب تنمية الاتصالات.

ولقي التأييد طلب الكاميرون التماس المساعدة من مكتب تنمية الاتصالات في تنفيذ مركز صيانة الاتصالات دون الإقليمي. وأكد أعضاء المجلس أيضاً على أهمية مراكز الاختبار والمختبرات الافتراضية، ورأوا أن على الاتحاد إضفاء الطابع الرسمي على الإجراءات والتوصيات والمبادئ

التوجيهية للتصديق على هذه المنشآت إزاء معايير القطاع ITU-T. ورحبوا باعتراف المؤتمر WTDC-14 بأهمية المطابقة وقابلية التشغيل البيني، بتكريس مسألة جديدة لهذا الموضوع في برنامج الدراسات، وتضمين إعلان دبي "بأن المطابقة وقابلية التشغيل البيني لتجهيزات وأنظمة الاتصالات/ تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، يمكن أن تؤدي إلى زيادة الفرص المتاحة في السوق والموثوقية وتشجيع التكامل العالمي والتجارة العالمية". وقالت الولايات المتحدة إنها ستقدم مقرراً لمسألة الدراسة الجديدة هذه بشأن "تقديم المساعدة إلى البلدان النامية لتنفيذ برامج المطابقة وقابلية التشغيل البيني"، المكلفة بها لجنة الدراسات 2 في القطاع ITU-D.

وأعادت تونس إلى الأذهان أنها استضافت العديد من ورش العمل والحلقات الدراسية بشأن C&I. وذكر الاتحاد الروسي أن البرنامج C&I كان واحداً من أهم الأنشطة في الاتحاد الدولي للاتصالات، في حين عرضت الصين وضع خبرتها المتاحة في مجال C&I في متناول البلدان النامية. وحث العديد من أعضاء المجلس من البلدان النامية الاتحاد على تسريع البرنامج لاستبعاد محذور استخدام المعدات والأجهزة المخالفة أو المزيفة.

وقرر المجلس أنه ينبغي لأمانة الاتحاد أن تتقدم بتقرير عن التقدم المحرز على مدى السنوات الأربع الماضية في تنفيذ برنامج C&I إلى المؤتمر PP-14.

موارد الترقيم الدولية

نظر المجلس في وثيقة بشأن موارد الترقيم الدولية (INR) وشاطر وجهة نظر مالكولم جونسون مدير مكتب تقييس الاتصالات بأن معايير التخصيص لأمداء الموارد INR التي يخصصها الاتحاد مباشرة ينبغي أن تتواءم على نحو أوثق مع المعايير التي استحدثتها الإدارات الوطنية للسماح باستخدام أمداء الأرقام بمزيد من المرونة.

وكلف المجلس مدير مكتب تقييس الاتصالات بدعوة لجنة الدراسات 2 في القطاع ITU-T إلى إنشاء فريق من الخبراء لمراجعة معايير تخصيص أمداء الأرقام INR التي يخصصها الاتحاد. وعلاوة على ذلك، طلب المجلس من مدير مكتب تقييس الاتصالات أن يحيل التقرير إلى الجلسة الختامية للمجلس في 18 أكتوبر 2014 عن مزايا ومساوئ استخدام العائدات المتولدة من موارد الترقيم الدولية لغرض تحقيق التوازن بين الإيرادات والنفقات.

الدور المحتمل للاتحاد باعتباره السلطة الإشرافية لنظام التسجيل الدولي للأصول الفضائية المقبل بموجب مشروع بروتوكول الفضاء

نظر المجلس في تقرير بشأن متابعة المناقشات التي جرت في دورتي 2012 و2013 حول الدور المحتمل للاتحاد باعتباره سلطة إشرافية لدى نظام التسجيل الدولي للأصول الفضائية بموجب بروتوكول الفضاء.

ورأت الدورة الثانية للجنة التحضيرية لإنشاء السجل الدولي للأصول الفضائية، التي عقدت في روما يومي 27 و28 يناير 2014، أن 90 في المائة من مشروع اللوائح التنظيمية لأصول الفضاء قد تمت الموافقة عليها من حيث المبدأ. وستقدم اللوائح بأكملها للموافقة النهائية عليها في دورة اللجنة في سبتمبر، والتي سوف تنظر أيضاً في اختيار أمانة سجل الأصول الفضائية. وتعمل اللجنة على افتراض أن الاتحاد سوف يقبل في نهاية المطاف الاضطلاع بدور السلطة الإشرافية.

وإلى حين بدء نفاذ بروتوكول الفضاء، فإن اللجنة التحضيرية سوف تتصرف بمثابة السلطة الإشرافية المؤقتة. وإذا قررت الهيئات الرئاسية للاتحاد أنه لا ينبغي له أن يصبح السلطة الإشرافية، عندئذ سوف تعيّن اللجنة منظمة دولية أو هيئة أخرى لكي تضطلع بهذا الدور.

وكان مرفقاً بالتقرير مذكرة من أمانة المعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص (UNI-DROIT) توضح دور السلطة الإشرافية بصدد نظام التسجيل الدولي للأصول الفضائية.

وقالت اليابان إنه قبل تقرير ما إذا كان ينبغي أو لا ينبغي الاتحاد أن يصبح السلطة الإشرافية من الضروري توضيح المسائل من قبيل كيفية ارتباط ولاية الاتحاد وأنشطته بدور السلطة الإشرافية، وماذا يمكن أن تكون العواقب إذا قرر الاتحاد رفض الاضطلاع بهذا الدور.

ورأت الولايات المتحدة أن الاتحاد هو في الوقت الحاضر المنظمة المناسبة لتكون بمثابة السلطة الإشرافية، ودعا إلى إجراء تقييم لجدوى نهوض الاتحاد بهذا الدور، مع مراعاة الآثار المالية والقانونية والتقنية. واقترحت الولايات المتحدة وغيرها أنه إذا لم

يتوفر للمؤتمر PP-14 ما يكفي من المعلومات لاتخاذ قرار بشأن هذه المسألة، عندئذ ينبغي له أن يأذن للمجلس أن يفعل ذلك. ورأى أعضاء آخرون في المجلس أنه لا بد من اتخاذ القرار من قبل مؤتمر المندوبين المفوضين.

وأيدت الصين قبول الاتحاد أن يصبح السلطة الإشرافية، شريطة النظر في الآثار المالية والقانونية والتقنية لتلك المهمة. وثمة إمكانية بأن يتولى الاتحاد هذا الدور على أساس تجريبي بعد دخول البروتوكول حيز النفاذ.

وأشار بعض أعضاء المجلس بارتياح إلى أن تقرير الأمانة أوضح العديد من النقاط التي أثيرت خلال الدورات السابقة للمجلس. ورحبوا أيضاً بأن اللجنة التحضيرية تمضي على افتراض أن الاتحاد سيكون السلطة الإشرافية لنظام التسجيل الدولي للأصول الفضائية.

وأوصى المجلس بضرورة إعداد تقرير كامل يوضح كل المسائل القانونية والمالية والتقنية التي أثارها أعضاء المجلس وتقديمه إلى المؤتمر PP-14 لاتخاذ ما يلزم من إجراء، حسب الاقتضاء.

وفي الوقت الراهن، أذن المجلس للأمين العام أن يواصل التعبير عن اهتمام الاتحاد في أن يصبح السلطة الإشرافية، دون استباق ما إذا كان ينبغي للاتحاد النهوض بهذا الدور أم لا. وعلاوة على ذلك، أذن للأمين العام أو من ينوب عنه الاستمرار في المشاركة بصفة مراقب في أعمال اللجنة التحضيرية.

التحضيرات لجمعية الاتصالات الراديوية 2015 والمؤتمر العالمي للاتصالات الراديوية 2015

التحضيرات لجمعية الاتصالات الراديوية 2015 (RA-15) والمؤتمر العالمي للاتصالات الراديوية 2015 (WRC-15) تجري على قدم وساق. وقد تم تأكيد موعد ومكان انعقاد كل منهما كما يلي: ستعقد الجمعية RA-15 في

ITU/L. Wood

جنيف في الفترة من 26 إلى 30 أكتوبر 2015 يليها المؤتمر WRC-15 الذي سيعقد أيضاً في جنيف في الفترة من 2 إلى 27 نوفمبر 2015.

وحظي مكتب الاتصالات الراديوية (BR) بالثناء لعقد الاجتماعات التحضيرية الإقليمية. وأكد السيد فرانسوا رانسي، مدير المكتب، أن المكتب سوف يواصل دعم الاجتماعات التحضيرية الإقليمية. وأبلغ المجلس أن اجتماعاً لمنظمة الطيران المدني الدولي (ICAO) ناقش مؤخراً مسألة فقدان طائرة الخطوط الجوية الماليزية وأن المنظمة تعتزم طرح المسألة في المؤتمر WRC-15، والذي قد يُطلب منه فعلاً تخصيص تردد لرصد بيانات الرحلات الجوية. ولعل هذه المسألة تثار في المؤتمر PP-14، بغية إضافة بند إلى جدول أعمال المؤتمر WRC-15.

تليكوم العالمي للاتحاد

أحاط المجلس علماً بنتائج تليكوم العالمي للاتحاد 2013 والتحضيرات تليكوم العالمي للاتحاد 2014، الذي سيعقد في الدوحة (قطر) من 7 إلى 11 ديسمبر 2014.

بلغ نموذج أحداث تليكوم – الذي يضم منتدى وساحة معارض ومساحات وأنشطة للتفاعل والحوار والتواصل الشبكي – حد الكمال في تليكوم العالمي للاتحاد 2013. ويدل مسح للمشاركين أجري بعد الحدث على نجاح تليكوم العالمي للاتحاد 2013، نتيجة عززها فائض بما يقرب من 2 مليون فرنك سويسري ولّدها الحدث، صافي من تكاليف تشغيل أمانة تليكوم الاتحاد، وتكاليف الحدث وتكاليف المرتبات التي سددت إلى الأمانة.

وأشارت الصين إلى التقدم الهائل المحرز بين عامي 2011 و2013 في أحداث تليكوم الاتحاد من حيث الحجم والتأثير والمشاركة والحصيلة المالية، مشددة على أهمية النظر في نُهُج جديدة لتنظيم هذا الحدث بغية الاستجابة على نحو أفضل للاحتياجات المختلفة للمشاركين. وناشدت الصين جميع الدول الأعضاء أن تسعى إلى تعزيز رؤية وتأثير الاتحاد والتعلم من دروس تليكوم بين عامي 2011 و2013، ودعت الأمين العام إلى النظر في الاتجاه الملائم في المستقبل لأحداث تليكوم الاتحاد وتقديم تقرير بذلك إلى المؤتمر PP-14. وأيد أعضاء المجلس اقتراح الصين، الذي من شأنه أن يفضي إلى مراجعة القرار 11 (المراجع في غوادالاخارا، 2010) بشأن "أحداث تليكوم الاتحاد الدولي للاتصالات" في المؤتمر PP-14.

ورحب المتكلمون باتجاه الإيرادات المتزايدة من أحداث تليكوم العالمي للاتحاد والفائض بما يقرب من 2 مليون فرنك سويسري الناتجة عن حدث عام 2013، مع الاعتراف بأن هذه الفوائض مخصصة من حيث المبدأ لمساعدة أقل البلدان نموا.

المشاركة عن بُعد

كانت جهود الاتحاد لتعزيز المشاركة عن بُعد وأساليب العمل الإلكترونية مرموقة للغاية، إثر تقرير عن العمل المنجز منذ الدورة السابقة للمجلس في يونيو 2013. وكان المشروع التجريبي، وهو الآن في المرحلة الرابعة، استجابةً للقرار 167 (غوادالاخارا، 2010) بشأن "تعزيز قدرات الاتحاد الدولي للاتصالات فيما يتعلق بالاجتماعات الإلكترونية والوسائل اللازمة لإحراز التقدم في أعمال الاتحاد".

ورحب أعضاء المجلس بالتقرير، مشيرين إلى فوائد المشاركة عن بُعد ولا سيما بالنسبة للبلدان النامية. وأبرز العديد من أعضاء المجلس التحديات، بما في ذلك أهمية الحرص على أن وضع وحقوق المشاركين عن بُعد لا يقل عن وضع وحقوق المشاركين في الموقع، والحاجة إلى مراجعة النظام الداخلي الحالي الذي صيغ على أساس المشاركة المادية لا الافتراضية، والحاجة إلى ضمان استخدام اللغات الرسمية الست على قدم المساواة، والآثار المعاكسة المحتملة لاختلاف مناطق التوقيت على المشاركة، وانعدام الفرص لتذليل الصعوبات أثناء فترات الاستراحة.

ورداً على التعليقات، أوضحت الأمانة أن الإطار التنظيمي والإجرائي الحالي، الذي صيغ للمشاركين في الموقع، لا يلبي الممارسة الكاملة لجميع الحقوق الناشئة عن وضع مندوب في سيناريو مشاركة عن بُعد. هناك صعوبات إجرائية وتقنية، من قبيل حساب النصاب، والتصويت برفع الأيدي أو بالاقتراع السري، وأثر انقطاع الاتصال أثناء التصويت، وممارسة جميع الصلاحيات من قبل رئيس ناءٍ. ومن ثم سوف يتطلب الأمر مراجعة القواعد العامة لمؤتمرات الاتحاد وجمعياته واجتماعاته، والنظام الداخلي للمجلس، وقرارات المؤتمرات العالمية للاتصالات الراديوية والجمعيات العالمية لتقييس الاتصالات والمؤتمرات العالمية لتنمية الاتصالات، إذا أريد تطبيق المشاركة عن بُعد على جميع اجتماعات ومؤتمرات الاتحاد الدولي للاتصالات.

وطلب المجلس من الأمانة أن تعد تقريراً مفصلا للمؤتمر PP-14 عن التحديات القانونية والتقنية والمالية للمشاركة عن بُعد، كأساس لمناقشة الاتجاه الواجب اتخاذه والتغييرات الإجرائية المطلوبة لإضفاء الصبغة المؤسسية على المشاركة عن بُعد. وينبغي أن يتناول أيضاً التقرير استخدام اللغات على قدم المساواة، وضمان النفاذ للمشاركين من ذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة.

إمكانية النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للأشخاص ذوي الإعاقة

كان تعزيز إمكانية النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للأشخاص ذوي الإعاقة (القرار 175، غوادالاخارا، 2010) في صميم أنشطة الاتحاد في العام الماضي. وأحاط المجلس علماً مع التقدير مساهمة طوعية بمبلغ 15 000 دولار أمريكي تقدمت بها هيئة تنظيم المرافق في رواندا إلى صندوق إمكانية النفاذ من أجل الشمول الرقمي للأشخاص ذوي الإعاقة الذي أنشأه الاتحاد.

واقترحت إندونيسيا، بتأييد من الكاميرون والصين والهند وكينيا ورومانيا وتركيا، أن تكرس الموارد الكافية لتقديم المساعدة إلى الدول الأعضاء في الاتحاد، ولا سيما البلدان النامية، في إنشاء الآليات اللازمة لتسريع تنفيذ القرار 175. وقرر المجلس أن يضع هذا الاقتراح أمام المؤتمر PP-14 وأشار أيضاً إلى أن فريق العمل التابع له والمعني بوضع الخطتين الاستراتيجية والمالية وافق على إدراج هدف جديد مشترك بين القطاعات بشأن إمكانية النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مشروع الخطة الاستراتيجية للاتحاد للفترة 2016-2019. فإذا ما وافق المؤتمر PP-14 على هذا الهدف، عندئذ سوف يتعين تخصيص الموارد لهذا المجال من النشاط.

وفي الوقت ذاته، اقترحت الإمارات العربية المتحدة تغيير عبارة "الأشخاص ذوي الإعاقة" إلى "الأشخاص ذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة" تماشياً مع الاتفاق الذي توصل إليه المؤتمر WTDC-14 فيما يتعلق بوثائق القطاع ITU-D.

تعريف عملي لمصطلح "تكنولوجيا المعلومات والاتصالات"

اتفق فريق العمل بالمراسلة المعني بوضع تعريف عملي لمصطلح "تكنولوجيا المعلومات والاتصالات"، والذي أنشئ في سبتمبر 2012 من قبل لجنة الدراسات 1 لدى قطاع تنمية الاتصالات بناءً على طلب الفريق الاستشاري لتنمية الاتصالات (TDAG)، على التعريف العملي التالي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات: " التكنولوجيات والتجهيزات التي تعالج المعلومات والاتصالات (من حيث النفاذ إليها واستحداثها وجمعها وتخزينها وإرسالها واستقبالها وتوزيعها، مثلاً)".

وتلقى الفريق TDAG في عام 2013 بيانات اتصال من مكتب تقييس الاتصالات (TSB) ومن لجنة الدراسات 12 ورئيس لجنة الدراسات 2 لدى قطاع التقييس، أُعرب فيها عن شواغل إزاء التعريف العملي المقترح. وخلص الفريق TDAG إلى أن أي تعليقات أخرى ينبغي أن تقدم مباشرة إلى المجلس.

ولذلك عندما قُدم هذا التعريف العملي للمجلس عام 2014، اقترحت الولايات المتحدة وغيرها أنه إذا قرر المجلس أن يحيل هذا التعريف إلى المؤتمر PP-14 (وهي خطوة غير مجبر على اتخاذها)، فإنه ينبغي أن يفعل ذلك بإرسال التقرير النهائية لرئيس فريق العمل بالمراسلة. وقد تضمن التقرير التعاريف وكل المبادئ التوجيهية ذات الصلة وجميع المعلمات التي ينبغي بموجبها فهم التعريف العملي.

ورأت الإمارات العربية المتحدة وغيرها أن التعريف ما زال في مرحلة العمل، وأفادت بأن المجلس لا ينبغي له أن يحيل إلى المؤتمر PP-14 تعريفاً لم توافق عليه جميع القطاعات.

ومن بين وجهات النظر الأخرى التي أُعرب عنها، قال أحد أعضاء المجلس أنه سيكون من الأفضل تعريف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بعبارات أساسية، مشيراً إلى أن التعريف المقترح كان مدوراً إلى حد ما، لأنه استخدم عبارات "تكنولوجيا" و"معلومات" و"اتصالات" لتعريف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وأشار عضو آخر إلى أن الاتحاد كان يسعى إلى تعريف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات منذ المؤتمر PP-06. ونظراً إلى أن العديد من المنظمات الأعضاء في الاتحاد تتضمن "تكنولوجيا المعلومات والاتصالات" في تسمياتها، اقترح أن يطلب منها (في رسالة) ما ذا تقصد بذلك المصطلح. وينبغي بعد ذلك تقديم تقرير يتضمن كل الإجابات المختلفة إلى المؤتمر PP-14.

وبعد نقاش طويل، وافق المجلس على إحالة التعريف الذي وضعه فريق العمل بالمراسلة، إلى جانب تقرير الفريق، إلى المؤتمر PP-14.

النفاذ المجاني على الخط إلى منشورات الاتحاد

كان هناك على مدى فترة 17 شهراً وحتى نهاية أبريل 2014 أكثر من 14 000 تنزيل مجاني من طبعة 2012 من لوائح الراديو ومع ذلك فإن مبيعات تلك الطبعة أعلى بنسبة 9 في المائة مما كانت عليه المبيعات من الطبعة السابقة.

واقترحت الكاميرون أن النفاذ مجاناً عبر الإنترنت ينبغي أن يمتد ليشمل وثائق أخرى في الاتحاد. واقترح الاتحاد الروسي أن تتاح القواعد الإجرائية التي وافقت عليها لجنة لوائح الراديو، ولوائح الراديو ومنشورات الاتحاد بشأن استخدام الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في حالات الطوارئ، لعامة الناس مجاناً على أساس دائم.

ولقيت هذه المقترحات التأييد ولكن بعض أعضاء المجلس أرادوا إرجاء أي قرار نهائي بشأن سياسة النفاذ إلى الوثائق ريثما يُنظر في جميع المعلومات ذات الصلة، بما في ذلك تقرير فريق العمل التابع للمجلس والمعني بالموارد المالية والبشرية.

وراجع المجلس قراره 571 بما يكفل تزويد عامة الجمهور بحرية النفاذ عبر الإنترنت إلى المنشورات التالية على أساس دائم: لوائح الاتصالات الدولية؛ ولوائح الراديو؛ والقواعد الإجرائية؛ وقرارات ومقررات المجلس؛ وكتيبات قطاع الاتصالات الراديوية بشأن إدارة طيف الترددات الراديوية (وتشمل هذه كتيبات القطاع بشأن الإدارة الوطنية للطيف، والتقنيات المدعومة بالحاسوب لإدارة الطيف، ومراقبة الطيف)؛ ومنشورات الاتحاد بشأن استخدام الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل ضمان التأهب للكوارث والإنذار المبكر بها والإنقاذ في حال وقوعها والتخفيف من حدتها والإغاثة والاستجابة لها. وسيقدم الأمين العام تقريراً إلى المؤتمر PP-14 والمجلس 2015 عن أثر هذا القرار على الإيرادات.

النفاذ إلى تقارير المراجع الداخلي للحسابات والمراجع الخارجي للحسابات واللجنة الاستشارية المستقلة للإدارة

ناقش المجلس باستفاضة موضوع الكشف العلني عن تقارير المراجع الداخلي للحسابات والمراجع الخارجي للحسابات واللجنة الاستشارية المستقلة للإدارة (IMAC).

وبينما أيد عدد من أعضاء المجلس الكشف العلني عن هذه الوثائق لتعزيز

شفافية قرارات الاتحاد وتحسين صنع القرار والمساعدة على ضمان المساءلة، أكد البعض على ضرورة اتخاذ الحذر في الكشف العلني عن هذه المعلومات وعلى ضرورة التحقق بعناية من هذه الوثائق لتجنب الاستنتاجات الخاطئة منها.

واقترحت الولايات المتحدة تمكين عامة الجمهور من النفاذ إلى تقارير المراجع الداخلي للحسابات واللجنة الاستشارية المستقلة للإدارة (IMAC)، بما يسلط الضوء على أهمية شفافية ممارسات الإدارة المالية لبناء الثقة بين جميع أصحاب المصلحة وضمان الدعم المستمر للمنظمة وولاياتها.

وأيد بعض أعضاء المجلس اقتراح الولايات المتحدة، وأعرب آخرون عن تحفظات، وأراد عدد آخر إرجاء المناقشة لإتاحة متسع من الوقت لدراسة المسألة.

وفي النهاية، وافق المجلس على نشر تقرير اللجنة الاستشارية المستقلة للإدارة (IMAC) لعام 2013، وتقرير المراجعة الخارجية للحسابات لعام 2013، وملخص تقرير المراجعة الداخلية للحسابات لعام 2013، وذلك على أساس مؤقت واستثنائي. وينبغي ألاّ تشكل هذه الترتيبات المؤقتة سابقة بأي حال من الأحوال، وتبقى المسألة مرهونة بالمؤتمر PP-14 لاتخاذ قرار بشأن السياسة العامة للنفاذ إلى معلومات ووثائق الاتحاد.

استعمال اللغات الرسمية الست للاتحاد على قدم المساواة

يكلف القرار 154 (المراجع في غوادالاخارا، 2010)، بشأن استعمال اللغات الرسمية الست للاتحاد على قدم المساواة، فريق العمل التابع للمجلس والمعني باللغات (CWG-LANG) برصد التقدم المحرز وتقديم تقرير إلى المجلس عن تنفيذ هذا القرار. وجاء في تقرير من رئيس فريق العمل CWG-LANG، السيد عماد حب الله من لبنان، إقرار بأن الأمانة نفذت المساواة في المعاملة بين اللغات من حيث الهيكل والعمليات وأساليب العمل والأدوات وتخصيص الموارد. ومع ذلك، يشير التقرير إلى بندين رئيسيين – المصطلحات العربية واستخدام اللغات على موقع الاتحاد على شبكة الويب – يتطلبان الاهتمام والتحسين على وجه الخصوص.

واقترحت الكاميرون أن تتم ترجمة موقع الويب إلى اللغات الست، تطبيقاً للقرار 154. وأيد عدد من البلدان اقتراح الكاميرون، بما فيها المملكة العربية السعودية والهند ومالي والاتحاد الروسي وإسبانيا وسويسرا. وأكد الاتحاد الروسي على أن تزامن إصدار الوثائق في الوقت المناسب هو عامل مهم لتحقيق المساواة في المعاملة وقال إنه سوف يتقدم إلى المؤتمر PP-14 بتنقيحات مقترحة على القرار 154.

وأكدت المملكة العربية السعودية، وأيدتها الكويت وغيرها، على ضرورة استكمال مشروع المصطلحات العربية وأعربت عن أملها في أن يوفر التقرير المقدم إلى المؤتمر PP-14 الضمانات بأن استعمال اللغات الرسمية الست على قدم المساواة قد أصبح أخيراً حقيقة واقعة. وأراد آخرون معرفة الآثار المالية المترتبة على التوصيات الواردة في تقرير فريق العمل CWG-LANG.

وأوضحت الأمانة أن الاتحاد ليس لديه بالتأكيد الموارد المالية الكافية لترجمة موقع الويب بأكمله، نظراً لحجم الموقع وتكلفة الترجمة. ويجري تقصي كل الامكانات لتحقيق وفورات، وستواصل الأمانة بذل قصارى جهدها في حدود الموارد المحدودة المتاحة.

وأيد المجلس التوصيات الواردة في التقرير واعتمد مجموعة من التدابير والمبادئ المحدثة فيما يتعلق بالترجمة الشفوية والترجمة التحريرية. وقد ترغب الدول الأعضاء في استخدام مشروع مراجعة القرار 154 (وارد في الوثيقة C14/INF/10) في التحضير للمؤتمر PP-14.

الأعمال التحضيرية لمؤتمر المندوبين المفوضين 2014

قُدم العديد من العروض بشأن الأعمال التحضيرية لمؤتمر المندوبين المفوضين (PP-14) في بوسان. أولاً كان هنالك تقرير حالة من أمانة الاتحاد، حدد أيضاً هيكلاً مقترحاً للمؤتمر على النحو التالي: أربع لجان دائمة (لجنة التوجيه، ولجنة مراقبة الميزانية، ولجنة أوراق الاعتماد، ولجنة الصياغة) ولجنتان فنيتان – لجنة مسائل السياسة العامة والمسائل القانونية (اللجنة 5) ولجنة الإدارة والتنظيم (اللجنة 6) – وكذلك فريق العمل التابع للجلسة العامة.

وأبرزت جمهورية كوريا بعض معالم الاهتمام في بوسان وقدمت معلومات عن مكان انعقاد المؤتمر ومرافقه. وتقدمت الولايات المتحدة باقتراح ومشروع مقرر بشأن توفير البث الشبكي والعرض النصي أثناء المؤتمر PP-14. وقدمت الإمارات العربية المتحدة وثيقة تتضمن مقترحات

لتعديل الحكمين 229 و231 من المادة 55 من الدستور رغبة في وضع دستور مستقر للاتحاد.

وشكر جميع المتحدثين سلطات جمهورية كوريا على التحضيرات من أجل المؤتمر. وطُلب توضيح بشأن الآثار المالية المترتبة على اقتراح الولايات المتحدة. وحُث كل من الأمانة وسلطات جمهورية كوريا على تسهيل منح التأشيرات، وخاصة لمواطني تلك البلدان التي ليس لديها تمثيل قنصلي لجمهورية كوريا على أراضيها.

وقالت الأمانة رداً على الأسئلة أنه بينما يمكن أن يتاح البث الشبكي لجميع قاعات المؤتمر الرئيسية، فإن العرض النصي لا يشمل جميع قاعات الاجتماع وقت توقيع اتفاق البلد المضيف وسيكلف حوالي 000 49 دولار أمريكي. فإذا رغب المجلس المضي قدما في اقتراح الولايات المتحدة، فسوف تدعى الدول الأعضاء إلى تقديم تبرعات لتعويض تكلفة العرض النصي.

وقالت الأمانة كذلك إن الاتحاد وجمهورية كوريا يعملان على استباق وحل الصعوبات المرتبطة بمنح التأشيرات. ويسمح اتفاق البلد المضيف، على أساس استثنائي، باستصدار التأشيرات مجاناً عند الوصول. وبالنسبة للبلدان التي لا يوجد لديها تمثيل دبلوماسي جمهورية كوريا، تجري دراسة إمكانية استصدار التأشيرات من خلال دولة ثالثة لديها تمثيل دبلوماسي لجمهورية كوريا.

وبخصوص الاقتراح المقدم من الإمارات العربية المتحدة بشأن بدء نفاذ التعديلات الدستورية، تتوقع الأمانة أن تنظر اللجنة 5 لدى المؤتمر PP-14 في تقرير فريق العمل التابع للمجلس والمعني بوضع دستور مستقر للاتحاد.

وأخذ المجلس علماً بتقرير الأمانة والهيكل المقترح للمؤتمر PP-14. وتم الاتفاق على توفير العرض النصي قدر الإمكان ضمن قيود ميزانية المؤتمر PP-14. وأخذ المجلس علماً أيضاً بالاقتراح المقدم من الإمارات العربية المتحدة لتسهيل وتعجيل إجراءات بدء نفاذ التعديلات المدخلة على دستور الاتحاد. وسوف تتقدم الإمارات العربية المتحدة باقتراحها إلى المؤتمر PP-14.

مشروع لاستبدال مبنى فارامبيه للاتحاد ودراسة تغيير موقع المقر الرئيسي للاتحاد

كلف المجلس الأمين العام بأن يقدم تقريراً إلى المؤتمر PP-14 لاتخاذ قرار بشأن استبدال أو ترميم مبني فارامبيه أو تأجير الأماكن محلياً أو تغيير موقع مقر الاتحاد. واتفق أعضاء المجلس على ضرورة أن يشمل التقرير جميع مباني الاتحاد الحالية وأن يتضمن إطاراً زمنياً للعمل وتحليلاً مالياً للتكاليف والفوائد لكل خيار.

رؤساء الوفود وموظفو الاتحاد يرتدون قمصان الذكرى السنوية الخمسين بعد المائة في الحفل الختامي للمجلس 2014 يوم 15 مايو

في سطور

اليوم العالمي للاتصالات ومجتمع المعلومات

أحاط المجلس علماً بالتقرير عن اليوم العالمي للاتصالات ومجتمع المعلومات لعام 2014 ووافق على موضوع "الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات: قوى دافعة للابتكار" لعام 2015.

الاحتفال بالذكرى الخمسين بعد المائة للاتحاد

وافق المجلس على تقرير من رئيس اللجنة المعنية بالتحضير للاحتفالات بالذكرى الخمسين بعد المائة في عام 2015، السيد ناصر بن حماد من الإمارات العربية المتحدة. وينبغي، بالدرجة الأولى، أن تركز الاحتفالات بالذكرى الخمسين بعد المائة على إنجازات الاتحاد في مجال الابتكار وأثره على الحياة اليومية عبر التاريخ وفي المستقبل. ووافق المجلس أيضاً على موضوع "الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات: قوى دافعة للابتكار" باعتباره الموضوع الرئيسي للاحتفالات بالذكرى الخمسين بعد المائة للاتحاد، بالمواءمة مع اليوم العالمي للاتصالات ومجتمع المعلومات 2015. وأخيراً، وافق المجلس على مشروع القرار المقترح من قبل اللجنة لعقد الاحتفالات بالذكرى السنوية طوال عام 2015.

فريق العمل التابع للمجلس والمعني بمؤتمر القمة العالمية لمجتمع المعلومات

قدم البروفيسور فلاديمير منكين، رئيس فريق العمل التابع للمجلس والمعني بمؤتمر القمة العالمية لمجتمع المعلومات، تقريراً عن أحدث اجتماعين للفريق، اللذين ركزا على دور الاتحاد في الاستعراض الشامل لتنفيذ القمة العالمية لمجتمع المعلومات. ونظر المجلس في التقرير وأثنى على نهج تعدد أصحاب المصلحة المستخدم في المنصة التحضيرية متعددة أصحاب المصلحة (MPP) لما اتسمت به من الشمولية والفعالية وكفاءة التكلفة.

مبادرة توصيل العالم

رحب أعضاء المجلس بتقرير عن سلسلة من مؤتمرات القمة الإقليمية التي عقدت كجزء من مبادرة توصيل العالم، إلى جانب التحديثات بشأن التقدم المحرز في تنفيذ النواتج.

وقدمت الكاميرون وثيقة تصف الإنجازات التي تحققت في ذلك البلد في أعقاب قمة توصيل إفريقيا، واقترح أن يقوم الاتحاد برصد أداء المشروع والتحقق من الوفاء بالتزامات المؤسسات المالية وغيرها من المؤسسات الدولية.

وأعرب العديد من أعضاء المجلس عن تقديرهم لمبادرة توصيل العالم التي نهض بها الاتحاد وأيدوا اقتراح الكاميرون. وشدد البعض على أهمية الشراكات بين القطاعين العام والخاص. ونصح آخرون بأن يقدم الاتحاد تقريراً عن التقدم المحرز في إطار مبادرة توصيل العالم (بما في ذلك المشاريع) إلى المجلس في دورة عام 2015.

ITU/ L-Wood

صندوق تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

وافق المجلس على سحب مليوني دولار أمريكي من صندوق رأس المال العامل للمعارض إلى حساب رأس مال صندوق تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT-DF). وتأتي هذه الموافقة في أعقاب توصية من الأمين العام بنقل هذا المبلغ، مع مراعاة المطالب العالية من أعضاء الاتحاد لدعم المشاريع المختلفة على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية.

وسوف التقارير المقبلة عن صندوق تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المزيد من التفاصيل بشأن المشاريع التي يدعمها الصندوق، بما في ذلك المبادرات الإقليمية التي وافق عليها المؤتمر WTDC-14.

تعزيز الحضور الإقليمي للاتحاد

رحب المجلس بالتقدم الذي أحرزه الاتحاد على مدى السنوات الأربع الماضية في تنفيذ القرار 25 (المراجع في غوادالاخارا، 2010) بشأن تعزيز حضوره الإقليمي. وعلى وجه الخصوص، أعرب أعضاء المجلس عن تقديرهم للنهج الجديد الذي يروجه مدير مكتب تنمية الاتصالات، حيث تعتبر المبادرات الإقليمية المخرجات الرئيسية لمكتب تنمية الاتصالات على المستوى القطري. كما رحبوا بالتركيز الجديد على منتديات التنمية الإقليمية، التي تستخدم الآن كأدوات لإبلاغ العضوية عن الأنشطة المضطلع بها على المستوى الإقليمي والحصول على ردود الفعل بشأن النهج الواجب اتباعه وفقاً لاحتياجات وأولويات كل إقليم.

وأيد العديد من أعضاء المجلس مساهمة من الكاميرون تدعو إلى المزيد من تعزيز الحضور الإقليمي.

وسوف يستمر مكتب تنمية الاتصالات بالدخول في شراكات مع هيئات شتى، ولا سيما القطاع الخاص والحكومات والمنظمات غير الحكومية، من أجل تنفيذ الأنشطة، بما في ذلك المشاريع التي حددها قمم التوصيل.

تعميم المساواة بين الجنسين في الاتحاد

تم تحقيق الكثير خلال الفترة 2013-2014 في مجال " تعميم مبدأ المساواة بين الجنسين في الاتحاد وترويج المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من خلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات" (القرار 70، المراجع في غوادالاخارا، 2010). ورحب المجلس بالتقدم المحرز في تنفيذ سياسة الاتحاد للمساواة بين الجنسين وتعميمها (GEM) التي وافق عليها العام الماضي. ومن بين الخطوات المتخذة لتنفيذ السياسة الجديدة هو إنشاء فرقة مهام للمساواة بين الجنسين، والتي تعمل على إعداد خطة عمل على نطاق الاتحاد.

وأعرب بعض أعضاء المجلس عن أملهم في تعزيز ما يجري داخل الاتحاد وعضويته. وشجعت سويسرا إدارة الاتحاد على الأخذ بترتيبات عمل أكثر مرونة، وطلبت تضمين التقرير السنوي إحصاءات أكثر تفصيلاً، مثل عدد المتقدمين للوظائف بحسب الرتبة ونوع الجنس في مراحل الانتقاء التمهيدي ثم الادراج في القائمة المختصرة ثم التعيين للوظائف.

الوزير الأسترالي يؤكد الحاجة إلى الابتكار

استعاد السيد مالكولم تيرنبول وزير الاتصالات الأسترالي إلى الأذهان أن استراليا كانت دولة عضواً في المجلس لمدة 55 عاماً، قائلاً "إنه موقع نقدره إلى حد كبير. ونحن نقدر عمل الاتحاد في مجال الاتصالات الراديوية وعمله في تنمية الاتصالات وتقليص الفجوة الرقمية والفرصة التي أتيحت لأستراليا لكي تعمل مع المكتب الإقليمي للاتحاد في بانكوك من أجل تعزيز هذه القضايا."

وأشار السيد تيرنبول إلى أن إعلان دبي الذي اعتمد مؤخراً في المؤتمر WTDC-14 يصف البنية التحتية للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والخدمات والتطبيقات كأدوات قوية للنمو الاقتصادي والابتكار. وهذا بالطبع صحيح، ولكن لن تتمكن البنى التحتية والخدمات والتطبيقات من تعزيز الابتكار – وكذلك النمو – إذا عُرقل الابتكار بطرق أخرى. ولا يمكن للحكومات تشريع الابتكار، ولكن ما يمكننا وينبغي لنا القيام به هو أن نجعل الأمور أكثر يسراً للأعمال التجارية في بلداننا لكي تبتكر".

وزير مالي يثني على موظفي الاتحاد لإنجازاتهم الرائعة

قال السيد مامادو كامارا وزير مالي للاقتصاد الرقمي والمعلومات والاتصالات، أن رئيس المجلس أبو بكر زورمبا، الذي لا يمثل الكاميرون فحسب وإنما يمثل أيضاً أفريقيا ككل، يمكن أن يعول على كامل التأييد من جانب مالي. وهنأ الأمين العام

وجميع المسؤولين المنتخبين وزملاءهم على العمل الممتاز الذي أنجزوه.

قطر تدعو الدول الأعضاء في المجلس إلى تليكوم العالمي للاتحاد 2014 في الدوحة

وقال السفير فيصل بن عبد الله آل حنزاب، الممثل الدائم لدولة قطر لدى مكتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف، إن بلده، الذي نظم بنجاح العديد من الأحداث الإقليمية والعالمية، يتطلع إلى استضافة تليكوم العالمي لعام 2014 من 7 إلى 10 ديسمبر. ودعا جميع أعضاء المجلس إلى المشاركة بنشاط في هذا الحدث ذي التأثير الكبير لأوساط تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على صعيد العالم والاستفادة من الفرص العديدة التي تقدمها قطر للأنشطة الثقافية والترفيهية.

تونس ملتزمة بالحفاظ على علاقاتها الوثيقة مع الاتحاد

قال السيد توفيق الجلاصي، وزير التعليم العالي والبحث العلمي وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تونس، إنه من دواعي سروره أن يعلن، بعد اعتماد دستور جديد وتشكيل حكومة من المتخصصين، أن تونس أصبحت الآن دولة مستقرة. وتلتزم تونس بالحفاظ على علاقات وثيقة مع الاتحاد الدولي للاتصالات وهي مستعدة لاستضافة اجتماعات ومؤتمرات الاتحاد.

البيئة التنافسية في جامايكا

قال السيد فيليب بولويل، وزير جامايكا للعلوم والتكنولوجيا والطاقة والتعدين، إن جامايكا قادت منطقة البحر الكاريبي في مجال تحرير الاتصالات، وأن البيئة التنافسية أفضت إلى زيادة الكثافة الهاتفية بنسبة 100 في المائة. وتحدث بصفته رئيساً للاتحاد الكاريبي للاتصالات موجهاً التحية إلى الأمين العام لعمله الهائل في تمكين الناس من الانتماء إلى العالم القائم على المعرفة. وأضاف أن الاتحاد يدعم الجماعة الكاريبية في مجالات من قبيل إدارة الإنترنت وإدارة الطيف، ومن خلال مجموعة من المشاريع، خاصة لإلغاء رسوم التجوال ولتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من النفاذ.

إحياء الذكرى الخامسة والخمسين بعد المائة لرائد الاتصالات الروسي ألكساندر بوبوف في قاعة اجتماعات في مقر الاتحاد تحمل اسمه

أطلق الدكتور حمدون إ. توريه الأمين العام للاتحاد احتفالات يوم 7 مايو 2014 لإحياء الذكرى الخامسة والخمسين بعد المائة الاتصالات الراديوية لرائد الاتصالات الروسي الكسندر بوبوف و"يوم الراديو" في الاتحاد الروسي.

ويحتفل بمناسبة "يوم الراديو" في الاتحاد الروسي في 7 مايو من كل عام إحياء لذلك اليوم في عام 1895 عندما قدم العالم الروسي ما يعتبر على نطاق واسع أول برهان على الاتصال عبر موجات الراديو. وفي كلمة أمام المجلس للاحتفال بهذه المناسبة، قدم السيد أليكسي بورودافكين، الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى مكتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف، لمحة موجزة عن حياة الكسندر بوبوف وتأثيره على تطور الاتصالات الراديوية. وكذلك حيّا ذكرى العالم الروسي كل من السيدة لودميلا ن. باكايوتوفا، مديرة متحف ألكسندر بوبوف المركزي للاتصالات في سان بطرسبرج، والسيد راشد إسماعيلوف، مدير إدارة التعاون الدولي في وزارة الاتصالات ووسائط الإعلام في الاتحاد الروسي.

ميدالية فضية لرئيس المجلس

قدم الدكتور حمدون إ. توريه، الأمين العام للاتحاد، إلى السيد أبو بكر زورمبا، رئيس المجلس، الميدالية الفضية للاتحاد الدولي للاتصالات تقديراً لبراعته في رئاسة الدورة وللخدمة المتميزة التي قدمها للاتحاد.

الاجتماع المقبل للمجلس

ستعقد الجلسة الختامية لدورة هذا العام للمجلس يوم 18 أكتوبر في بوسان، جمهورية كوريا. واتفق المجلس على موعد ومدة دورته في العام المقبل كما يلي: الثلاثاء 12 مايو إلى الجمعة 22 مايو 2015. ■

Shutterstock

رصد بيانات الرحلات الجوية في الوقت الفعلي

على الاتحاد أن يضع المعايير الدولية

عُقد في كوالالمبور، ماليزيا يومي 26 و27 مايو 2014 "حوار الخبراء حول رصد بيانات الرحلات الجوية في الوقت الفعلي، بما في ذلك 'الصندوق الأسود' – الحاجة إلى معايير دولية في عصر الحوسبة السحابية والبيانات الكبيرة"، واضطلع الاتحاد الدولي للاتصالات بتسهيل هذا الحوار الذي استضافته وزارة الاتصالات والوسائط المتعددة في ماليزيا. وجاء هذا في أعقاب التحقيق المعقد في اختفاء طائرة الخطوط الجوية الماليزية في الرحلة MH370 التي غادرت كوالالمبور يوم 8 مارس 2014 وعلى متنها 239 شخصاً. وفي إطار التأكيد على الصعوبات المحيطة بالبحث عن الطائرة المفقودة، دعا السيد أحمد شابري جيك، وزير الاتصالات والوسائط المتعددة ماليزيا، في معرض حديثه في المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات في دبي، الإمارات العربية المتحدة، الاتحاد الدولي للاتصالات لوضع معايير رائدة لتسهيل بث بيانات الرحلات الجوية في الوقت الفعلي، مشيراً إلى أن تحديد الموقع والبحث عن 'الصندوق الأسود' يجب أن يكون شيئاً من الماضي، وخاصة بظهور الحوسبة السحابية في عصر البيانات الكبيرة.

"أعتقد أنه يمكن بث البيانات من الطائرات، بما في ذلك الصندوق الأسود، باستمرار وتخزينها في مراكز البيانات على الأرض. وإنني أحث الاتحاد الدولي للاتصالات على العمل مع دوائر الصناعة لاستحداث وسيلة أفضل لرصد بيانات الرحلات الجوية وما يحدث في غرفة القيادة باستمرار. وبفضل التقدم المحرز في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات اليوم، ينبغي أن نكون قادرين على استقاء وتحليل هذه البيانات دون الحاجة بالضرورة إلى تحديد مكان الصندوق الأسود. وأعتقد أن هذا التغيير

البسيط ربما أفضى إلى نتائج مختلفة اليوم. وفي هذا السياق، لا يسعني إلا أن أشير إلى أنه رغم التطور الهائل الذي حققته تكنولوجيا الاتصالات في السنوات الخمس الماضية، لم تتغير قصة الصندوق الأسود عما كانت عليه منذ 30 عاماً".

وقال الدكتور حمدون توريه، الأمين العام للاتحاد، مستجيباً لهذه الدعوة: "أود أن أعرب عن عميق تعاطفي وقلقي لحالة عدم اليقين التي تحيط بمصير الكثير من الناس على متن الطائرة في رحلتها MH370. علينا أن نحرص على إمكانية تتبع الطائرات في الوقت الفعلي لكي نتجنب وقوع هذا الحادث المأساوي الذي لم يسبق له مثيل. والاتحاد ملتزم بالعمل على وضع المعايير التي تستفيد من البيانات الكبيرة ومن آخر ما توصلت إليه الحوسبة السحابية".

ITU/I. Wood

أحمد شابري جيك، وزير الاتصالات والوسائط المتعددة في ماليزيا

الإجراءات المقترحة والمنبثقة عن اجتماع كوالالمبور

لقد ضم الاجتماع في مايو خبراء من AirAsia ومجموعة Axiata وBoeing وCelcom وهيئة الطيران المدني في سنغافورة، ودائرة الطيران المدني في ماليزيا، وDeutsche Lufthansa، ومركز الفضاء الجوي الألماني (DLR)، وEmbraer، وEUROCONTROL، وFlight Focus، وحلول الفضاء الجوي FLYHT، وGlobalstar، والرابطة الدولية للنقل الجوي (IATA)، والمنظمة الدولية للطيران المدني (ICAO)، والاتحاد الدولي لرابطات طياري الخطوط الجوية (IFALPA)، وIMPACT، وInmarsat، وIntelsat، وIridium، والاتحاد الدولي للاتصالات، وL-3 Communications، وLufthansa Systems، والخطوط الجوية الماليزية، وهيئة الاتصالات والوسائط المتعددة الماليزية، ووزارة الاتصالات والوسائط المتعددة في ماليزيا، وPanasonic Avionics، وRolls-Royce، وSAP، وSITA، وSkyTrac Systems، وStar Navigation Systems، والخطوط الجوية Syphax، وTeledyne Controls، وTelnet، وThales، وThales Alenia Space. ودعت كل هذه الهيئات الاتحاد الدولي للاتصالات إلى تخصيص الطيف اللازم في أقرب وقت ممكن لتلبية احتياجات الطيران الناشئة. وهذا يشمل الطيف للخدمات الساتلية والراديوية في خدمات الطيران المكرسة للحفاظ على سلامة الأرواح. وشجع الخبراء الاتحاد الدولي للاتصالات على مواصلة عمله في مجال متطلبات الطيف لتتبع الرحلات الجوية ورصد بياناتها في الوقت الفعلي، بغية تمكين التوزيعات المناسبة من الطيف في المؤتمرات العالمية للاتصالات الراديوية، بما في ذلك المؤتمر القادم في عام 2015.

ورأى المشاركون أنه يتعين على منظمة الطيران المدني الدولي (ICAO) والاتحاد الدولي للاتصالات (ITU) تسهيل استحداث نهج مفتوح متعدد التخصصات ومتعدد أصحاب المصلحة قائم على الأداء في سبيل وضع معايير دولية لاستخدامها في سحابة مخصصة للطيران لرصد بيانات الرحلات الجوية في الوقت الفعلي. ودعوا المنظمات الحاضرة في الاجتماع إلى العمل معاً (وفقاً لمجال كل منها من حيث الدراية التقنية والأدوار والمسؤوليات) لتجنب الازدواجية في الجهود ولضمان سماع أصوات جميع أصحاب المصلحة المعنيين.

وحدد الخبراء المهام الطويلة الأجل التالية للاتحاد الدولي للاتصالات ولمنظمة الطيران المدني الدولي. أولاً، ينبغي لمنظمة الطيران أن تبحث في الاحتياجات التشغيلية لرصد بيانات الرحلات الجوية في الوقت الفعلي وتحديد الحد الأدنى من المتطلبات. وينبغي للمنظمة أن تحدد المفاهيم التشغيلية، بما في ذلك متطلبات الاتصالات، وأن تعمل مع الاتحاد لتحديد معايير الاتصالات اللازمة، بما في ذلك متطلبات الطيف. وينبغي للمنظمة والاتحاد من ثم العمل جنباً إلى جنب مع دوائر الصناعة لتقدير آثار التكاليف المرتبطة ووضع نماذج الأعمال المناسبة لضمان فعالية التكاليف. وينبغي للمنظمة والاتحاد تحديد المعايير والسياسات واللوائح التي يتعين وضعها. ويشمل ذلك دراسة المتطلبات لحماية بيانات الرحلات الجوية وأمن المعلومات والخصوصية والاستخدام الملائم لبيانات الرحلات وملكية البيانات، في سياق استخدام سحابة طيران لرصد بيانات الرحلات الجوية في الوقت الفعلي. وسوف يحتاج الأمر إلى خارطة طريق لضمان تنفيذ هذه المهام.

وحث الخبراء الاتحاد الدولي للاتصالات ومنظمة الطيران المدني الدولي على التعاون

بشكل وثيق (كل في دائرة اختصاصه) وتيسير مشاركة جميع الأطراف المهتمة.

وقال مالكولم جونسون، مدير مكتب تقييس الاتصالات في الاتحاد، "إن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات هي أداة فعالة في التشغيل الآمن والفعال لعشرات الآلاف من الرحلات الجوية كل يوم. ويتمثل التحدي في تسخير قدرات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تتقدم بسرعة لصالح قطاع الطيران بطريقة متماسكة ومنسقة. وللاتحاد الدولي للاتصالات تاريخ طويل في مواءمة استخدام الطيف الراديوي ووضع المعايير الدولية للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وهو يعرض تقديم هذه الكفاءة لمساعدة الطيران، بالشراكة مع منظمة الطيران المدني الدولي، للنظر في أساليب بديلة لاستخدام التكنولوجيا مثل الحوسبة السحابية والبيانات الكبيرة، لتوفير هذه الحلول".

وقالت نانسي غراهام، مديرة مكتب الملاحة الجوية في منظمة الطيران المدني الدولي أن ثمة فرقة مهام لتتبع الطائرات سوف تتناول الاحتياجات على المدى القريب لتتبع الرحلات الجوية وأن المنظمة بالشراكة مع فرقة المهام سوف تضع مواد توجيهية بناء على أفضل الممارسات المتاحة في مجال تتبع الرحلات الجوية. ودعت إلى تتبع الرحلات الجوية على الصعيد العالمي كأولوية لتقديم إشعار مبكر بأي سلوك غير طبيعي في الطيران والاستجابة له.

وأخذ المشاركون علماً بالتقرير التمهيدي عن الرحلة MH370 الذي أعده كبير مفتشي الحوادث الجوية لدى وزارة النقل في ماليزيا، والمؤرخ 9 أبريل 2014، وبالتوصية التي جاءت فيه بأن تنظر المنظمة في فوائد السلامة المتوخاة من الأخذ بمعيار تتبع الطائرات التجارية في الوقت الفعلي.

ورحب الخبراء بتوافق الآراء الذي تم التوصل إليه في الاجتماع الخاص بشأن تتبع الرحلات الجوية على الصعيد العالمي، الذي عقدته المنظمة يومي 12 و13 مايو 2014 في مونتريال، بشأن الأولوية على المدى القريب لتتبع الرحلات الجوية بغض النظر عن موقعها أو وجهتها على صعيد العالم. وبما أن الحلول التقنية لتتبع الرحلات الجوية متاحة – أو ستكون متاحة قريباً – في غالبية الطائرات على الطرق الجوية عبر المحيطات، فقد شدد الخبراء على ضرورة وضع معايير وسياسات ولوائح دولية، ومواءمة الطيف، لضمان قابلية التشغيل البيني والتوافق في جميع أنحاء العالم، وكذلك لاستمثال التكاليف من خلال وفورات الحجم.

تيودور إيرمر

متبصر التقييس وعرّاب أولى خطوات الشبكة الرقمية المتكاملة الخدمات (ISDN)

تيودور إيرمر، هو المدير الأسبق للجنة الاستشارية الدولية للبرق والهاتف لدى الاتحاد الدولي للاتصالات (المعروفة بالمختصر الفرنسي CCITT) ولمكتب تقييس الاتصالات (TSB)، ولد في 20 يناير 1932 وتوفي يوم 27 فبراير 2014.

درس تيودور إيرمر في وطنه، ألمانيا، وحصل على درجة في هندسة الاتصالات من جامعة كارلسروه التقنية وحصل على دكتوراه فخرية من جامعة Kaiserslautern التقنية تقديراً لمساهماته البارزة في تطوير الشبكات الرقمية. وعندما عمل في Deutsche Bundespost، تسلم إدارة أكبر مشروع فيها: تحويل شبكة الهاتف التماثلية التي تضم 24 مليون مشترك إلى شبكة رقمية، والمضي في تطويرها.

كان تيو، كما سماه أصدقائه وزملاؤه، مدير اللجنة CCITT من 7 يناير 1985 إلى 28 فبراير 1993، ومدير مكتب تقييس الاتصالات من 1 مارس 1993 إلى 31 يناير 1999. كان القوة الدافعة وراء العديد من الاصلاحات التي جرت خلال فترة ولايته.

وقد أطلقت جمعية ملبورن، التي عقدت في عام 1988، عملية إصلاح كامل في الهيكل العام للجنة CCITT، بما يعكس وجهة نظر تيو بأن "التقييس عمل فريق". كما دفع من أجل التغيير من عملية تقييس تحركها التكنولوجيا إلى عملية تقييس تحركها السوق، وذلك بهدف التركيز على المعايير المطلوبة من جانب المشغلين ومقدمي الخدمات والمصنعين. ورأى أيضاً أن من يضع وينفذ المعايير ينبغي أن يكون له رأي في الموافقة عليها. ومن شواغله الأخرى ضرورة أن تشارك البلدان النامية بنشاط أكبر في مجال التقييس.

> *"إن الحاجة إلى التقييس العالمي أشد من أي وقت مضى في ضوء عولمة شبكات وخدمات الاتصالات، وإنني أود أن أسهم بنصيبي المتواضع في سبيل تحقيق هذا الهدف".*

واعترافاً منه بقيمة جهود التقييس الإقليمية، خلص إلى أن "الحاجة إلى التقييس العالمي أشد من أي وقت مضى في ضوء عولمة شبكات وخدمات الاتصالات، وإنني أود أن أسهم بنصيبي المتواضع في سبيل تحقيق هذا الهدف".

وقد بُحثت وجهات النظر التي طُرحت في ملبورن في مؤتمر المندوبين المفوضين الإضافي الذي عقد في عام 1992، والذي اعتمد الإصلاحات الهيكلية لإعطاء الاتحاد مزيداً من المرونة للتكيف مع البيئة التي ما فتئت تزداد تعقيداً، مما أدى في عام 1993 إلى تحويل اللجنة CCITT إلى قطاع تقييس الاتصالات (ITU-T) وإلى إنشاء الفريق الاستشاري لتقييس الاتصالات (TSAG). ثم وافق مؤتمر المندوبين المفوضين في كيوتو في عام 1994 على الاستراتيجيات والأولويات الجديدة للفترة 1995-1998، مما دفع الاتحاد قُدماً على طريق الإصلاح.

وفي المؤتمر العالمي الثاني لتقييس الاتصالات (WTSC-96)، الذي عقد في جنيف في أكتوبر 1996، لخص تيو هدف أعمال التقييس في الاتحاد بقوله: "مهمتنا هي وضع توصيات في حينها تكون عالية الجودة وموجهة نحو السوق وتلبي طلبات الزبائن". وبطبيعة الحال كان رأيه الخاص هو أن مصطلح "توصيات" مضلل، لأن توصيات قطاع تقييس الاتصالات إنما هي معايير في واقع الأمر.

ورأى أن التغيرات السريعة في مجال تكنولوجيا الاتصالات (التي بدأتها "الثورة الرقمية") والاتجاهات في بيئة الاتصالات (بما في ذلك رفع القيود التنظيمية وتحرير السوق والخصخصة والأقلمة والعولمة) قدمت فرصاً وتحديات جديدة لتقييس الاتصالات على صعيد العالم. وقد تصدى تيو بحماس لتلك التحديات باسم الاتحاد الدولي للاتصالات.

ولم يعد التقييس من التخصصات الراكدة وإنما أصبح تقييس الاتصالات ضمن مشاريع الأعمال التي تنطوي على عدة ملايين الدولارات ومئات الخبراء، يقومون بعمل يمثل مصلحة حيوية لعدد متزايد من مقدمي الشبكات والخدمات والمصنعين والعملاء. ومن بين أكثر المعايير تأثيراً التي أنتجها الاتحاد الدولي للاتصالات خلال إدارة تيو المعايير الوارد ذكرها أدناه.

أصبحت الشبكة الرقمية المتكاملة الخدمات (ISDN) معيار الاتصالات الدولية للسماح بإرسال الصوت والبيانات في وقت واحد في جميع أنحاء العالم، باستخدام التوصيلية الرقمية من طرف إلى طرف. وبدأ العمل في نظام الهاتف الأول هذا بتبديل الدارة الرقمي بالكامل في عام 1984، مما أدى إلى أسرة السلسلة "I" من التوصيات. وفي أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات، في إطار التحول إلى التقنيات الرقمية أصبحت الحواسيب والاتصالات مرتبطة معاً. وأصبحت الاتصالات للمسافات الطويلة أرخص بكثير نظراً لزيادة القدرة عبر الكبلات البحرية والسواتل، وكان هناك تقدم مذهل في شبكات البيانات العمومية التبديلية وغيرها من المجالات. واعتمد هذا التقدم على شبكات ISDN، وكانت أعمال التقييس في الاتحاد الدولي للاتصالات حاسمة الأهمية.

واعترف تيو في مقابلة مع ما كان يسمى في ذلك الحين نشرة أنباء الاتحاد الدولي للاتصالات (العدد 3، 1995) أن شبكة ISDN كانت واحداً من مجالات العمل الأحب إلى نفسه، مؤكداً أنه "يسعدني أن أرى أحلام البعض منا، معشر الشباب المتحمسين في السبعينيات، تتحقق اليوم. كان هناك الكثير من سوء الفهم إزاء ISDN لأنها كانت ينظر إليها على أنها منتج على المدى القصير. وفي عام 1980، قلنا في أول معيار لدينا عن تطور ISDN أن الأمر يحتاج إلى حوالي 10 إلى 20 سنة لتطويرها. وللأسف، يبدو أن العديد من الناس قد أغفل هذا البيان وخاب أملهم إزاء إقلاع ISDN البطيء إلى حد ما. واليوم، نرى أنها تتفتق حقاً كما تنبأنا في عام 1980، وقيل لي من باب المداعبة أنني والد ISDN (بالتأكيد إنني أشاطر هذه الأبوة مع العديد من الأصدقاء والخبراء)، وهو شعور طيب حقاً"، كما قال.

وتأسس فريق الخبراء المشترك المعني بالصور الفوتوغرافية (JPEG) في عام 1986 من قبل الاتحاد الدولي للاتصالات، والمنظمة الدولية للتوحيد القياسي (ISO) واللجنة الكهرتقنية الدولية (IEC) لوضع معيار للتجفير التدريجي المتسلسل لصور اللون الرمادي المستمر والصور الملونة. ومعيار الفريق JPEG هو نسق يستخدم على نطاق واسع لتخزين ونقل الصور على الانترنت، في التصوير الرقمي وفي العديد من تطبيقات انضغاط الصور.

وشفرات هوية المشترك المتنقل الدولية (IMSI) المستخدمة في بطاقات SIM، إلى جانب معيار أمن يوفر الاستيقان الإلكتروني عبر الشبكات العمومية (التوصية X.509)، والتجفير الصوتي (التوصية G.711 وسلسلة التوصيات G.72x)، وشبكة إدارة الاتصالات (TMN)، ظهرت كلها في عام 1988.

وفي عام 1989، أصدرت اللجنة CCITT معايير التراكب الرقمي المتزامن (G.707-G.803) (SDH) لنقل البيانات المتزامن عبر شبكات الألياف البصرية.

وظهر التقييس الأول لتكنولوجيا خط المشترك الرقمي (DSL) في عام 1993. ويستخدم خط المشترك الرقمي اللاتناظري (ADSL)، المعرف في سلسلة ITU-T G.992 من التوصيات، تقنية النغمات المتعددة المنفصلة (DMT) للسماح بتقديم مجموعة متنوعة أكبر من الخدمات عبر الشبكات الهاتفية التقليدية القائمة على أسلاك النحاس.

وفي عام 1996، اعتمد أول معيار دولي للأرقام العالمية للنداء الدولي المجاني (UIFN). وشهد العام نفسه أيضاً بداية معايير الأسرة

H.323، التي تسهل نقل الصوت والفيديو والبيانات عبر شبكات الحاسوب، وكانت حاسمة الأهمية في تطوير خدمات نقل الصوت بواسطة بروتوكول الإنترنت (VoIP). وتم تقييس تكنولوجيا الشبكة البصرية المنفعلة (PON) (G.983.1, G.984.1/2) خلال الفترة 1996-2006. ويعود تاريخ معايير تكنولوجيا أسلوب النقل غير المتزامن (ATM) أيضاً إلى عام 1996.

وفي عام 1997، تمت الموافقة على "الخطة الدولية لترقيم الاتصالات العامة" (E.164) للأرقام في جميع أنحاء العالم. وهي توفر الهيكل والوظيفية لفئات الأرقام الأربع المستخدمة في الاتصالات العامة الدولية وهي: المناطق الجغرافية؛ والخدمات العالمية؛ والشبكات؛ ومجموعات البلدان.

وفي عام 1998، ظهر معيار V.90 للجيل الجديد من أسلوب المراقمة بمعدل 56 كيلوبتة/ثانية (قبل مجيء ISDN أو تكنولوجيا النطاق العريض). وبدأ العمل في معيار V.92 في عام 1999، وتمت الموافقة على المعيار في عام 2000، وتحقق بذلك تحسن من شقين في معدلات سرعة البيانات الواردة. وتمت الموافقة على المعيار J.112 لخدمات التلفزيون الكبلي التفاعلي في عام 1998، وتحددت بروتوكولات التشكيل لنقل البيانات عالية السرعة ثنائية الاتجاه، والسماح بنقل حركة بروتوكول الإنترنت على كل الشبكات متحدة المحور أو شبكات الألياف/المتحدة المحور الهجينة. وتشمل التوصية J.117، التي أقرت في عام 1999، توصيل كبلات تغذية التلفزيون في أجهزة التلفزيون الرقمية. ويمكن استخدام ذلك في التلفزيون عالي الوضوح (HDTV) وفي الأجهزة التقليدية، في أي مكان في العالم، فضلاً عن البث التلفزيوني الأرضي والساتلي. وهي تسمح بمرور كميات كبيرة من البيانات بمعدل 200 مليون بتة/ثانية، وهو أمر مهم لخدمات الفيديو والبيانات الرقمية.

"مهمتنا هي وضع توصيات في حينها تكون عالية الجودة وموجهة نحو السوق وتلبي طلبات الزبائن".

وفي عام 1998، وضع القطاع ITU-T المبادئ للتفاوض بشأن رسوم التوصيل البيني والتدابير اللازمة لمساعدة البلدان النامية على التكيف مع السوق المتغيرة (التوصية D.140). وقد أدخل أيضاً مفهوماً جديداً للأجور الدولية، بالانتقال من نظام الرسوم المحاسبية إلى نظام رسوم الإنهاء (التوصية D.150).

ومن المعايير الأخرى التي تمت الموافقة عليها خلال تلك الفترة السلسلة V لمودمات الحاسوب وأكثر من 70 معياراً في مجال الأمن السيبراني، من قبيل X.805.

وفي عام 2002، تلقى الدكتور إيرمر جائزتي الاتحاد التجاري الدولي للاتصالات متعددة الوسائط (IMTC) للقيادة والخدمة. ■

زيارات رسمية

خلال شهر مارس وأبريل ومايو 2014 تلقى الدكتور حمدون إ. توريه الأمين العام للاتحاد الدولي للاتصالات زيارات مجاملة من الوزراء والسفراء لدى مكتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف، ومن ضيوف بارزين آخرين.

المقر الرئيسى للاتحاد

مالكولم جونسون، مدير مكتب تقييس الاتصالات في الاتحاد؛ يوسف محمد إسماعيل، سفير الصومال؛ هولين جاو، نائب الأمين العام للاتحاد؛ عبد الولي الشيخ أحمد، رئيس وزراء الصومال؛ براهيما سانو، مدير مكتب تنمية الاتصالات في الاتحاد؛ فرانسوا رانسي، مدير مكتب الاتصالات الراديوية في الاتحاد.

جان ماري إدريسا سانغاريه، وزير مالي للاتصالات وتكنولوجيات المعلومات الجديدة

فيصل بن حسن طراد،
سفير المملكة العربية السعودية

هولين جاو، نائب الأمين العام للاتحاد الدولي للاتصالات والسيد وونكي مين، الرئيس المعيّن لمؤتمر المندوبين المفوضين للاتحاد (PP-14)

التقط كل الصور الفوتوغرافية إيفان وود، الاتحاد الدولي للاتصالات.

سيمون باريس،
الرئيس العالمي للصناعات الاستراتيجية، SAP

آدو الحاجي أبو،
سفير النيجر

بِشار حسين،
المدير العام للاتحاد البريدي العالمي

برتراند دي كرومبروغه،
سفير بلجيكا

من اليسار إلى اليمين: الدكتور حمدون إ. توريه، الأمين العام للاتحاد؛ الدكتور سوتيفون ثافيشاياغارن، المفوض، الهيئة الوطنية للاذاعة والاتصالات (NBTC) في تايلاند؛ وهولين جاو، نائب الأمين العام للاتحاد

من اليسار إلى اليمين: الدكتور حمدون إ. توريه، الأمين العام للاتحاد؛ هايلونغ وو، سفير الصين؛ وهولين جاو، نائب الأمين العام للاتحاد

ألكسندروس ألكسندريس،
سفير اليونان

هولين جاو، نائب الأمين العام للاتحاد
وفيليكساس دوبروفولسكيس،
مدير هيئة تنظيم الاتصالات في ليتوانيا

عبد الرحيم محمد راضي،
أمين عام وزارة الاتصالات
والوسائط المتعددة في ماليزيا

مايكل مولر،
القائم بأعمال المدير العام لمكتب الأمم المتحدة في جنيف

من اليسار إلى اليمين: مالغورزاتا أوسزيفسكا، وكيلة وزارة الخارجية،
وزارة الإدارة والرقمنة في بولندا؛ الدكتور حمدون إ. توريه،؛ ماغدالينا
غاج، رئيسة المكتب التنظيمي الوطني للاتصالات الإلكترونية في بولندا

ليو ليهوا،
نائب وزير، وزارة الصين للصناعة
وتكنولوجيا المعلومات (MIIT)

لودميلا باكايوتوفا،
مديرة متحف أ. س. بوبوف المركزي للاتصالات
في سانت بترسبرغ، الاتحاد الروسي

لاكشمي بوري،
نائب المدير التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة

التقط كل الصور الفوتوغرافية إيفان وود، الاتحاد الدولي للاتصالات.

هيكتور كاريل،
مستشار، وزارة الأرجنتين للاتصالات (SECOM)

جورات سيوسيين،
رئيس قسم العلاقات الدولية والعامة،
هيئة تنظيم الاتصالات في ليتوانيا

يوري كليمنكو،
سفير أوكرانيا

ماريو ج. مونتيخو،
أمين قسم العلوم والتكنولوجيا،
مكتب تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات في الفلبين

روبرت هنسلر،
محام ومستشار دولة سابق، Fontanet & Associés

كمال إلتر،
كبير المستشارين لدى الرئيس
ورئيس قسم الاتصالات المؤسسية، تركيا

أكسل م. آدي،
وزير ليبيريا لشؤون التجارة والصناعة

توفيق الجلاصي،
وزير التعليم العالي والبحث العلمي
وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تونس

الدكتورة فاطمة محمد سالك،
أستاذة، مستشارة دولية، رئيسة شركة خدمات الاتصالات
ووزيرة سابقة للتكنولوجيا الجديدة في موريتانيا

كارلوس مارتينيز ألبويرنه،
كبير متخصصين، مديرية التعاون والمنظمات الدولية،
وزارة الاتصالات، كوبا

الدكتور محمد العامر،
رئيس مجلس إدارة هيئة تنظيم الاتصالات، البحرين

الأستاذ المشارك فيسلين بوزخوف،
دكتوراه، رئيس هيئة تنظيم الاتصالات، بلغاريا

الدكتور مينيندرا ريجال،
وزير الإعلام والاتصالات، جمهورية نيبال

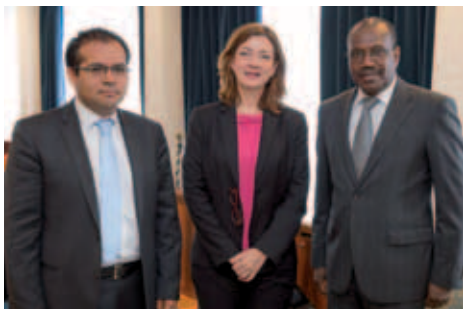

فيكتور مارتينيز فانيغاس، مدير شؤون السياسة الدولية، وزارة الاتصالات والنقل، وكاريل اليزابيث أوتشوا رييس، نائبة المدير العام للشؤون الدولية، المكسيك

فيليب بولويل،
وزير اللعلوم والتكنولوجيا والطاقة والتعدين، جامايكا

دانييل أ. سيبولفيدا،
السفير، نائب مساعد وزير الخارجية ومنسق شؤون سياسة الاتصالات الدولية والمعلومات، الولايات المتحدة

التقط كل الصور الفوتوغرافية إيفان وود، الاتحاد الدولي للاتصالات.

فيللوريتا كودرا،
سفيرة ألبانيا

كاثي كالفين،
الرئيسة والمديرة التنفيذية لمؤسسة الأمم المتحدة

إيفو إيفانوفسكي،
وزير مجتمع المعلومات والإدارة
لجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة

من اليسار إلى اليمين: خوان كوررو، رئيس مكتب وزير الدولة لشؤون الاتصالات ومجتمع المعلومات، وزارة الصناعة والطاقة والسياحة في إسبانيا؛ فيكتوريو ريدوندو، سفير إسبانيا؛ الدكتور حمدون إ. توريه؛ بلانكا غونزاليس، الرئيسة الإقليمية، وزارة الدولة للاتصالات ومجتمع المعلومات، وزارة الصناعة والطاقة والسياحة في إسبانيا

لينين فولتير مورينو غارسيس،
المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة لشؤون الإعاقة ونفاذ المعاقين

الأستاذ المشارك فيسلين بوزخوف،
دكتوراه، رئيس هيئة تنظيم الاتصالات، بلغاريا

الدكتور وليد م. عبد الناصر،
سفير مصر

الدكتور أودو هيلمبرشت،
المدير التنفيذي لهيئة لشبكة الأوروبية
وأمن المعلومات

المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات (WTDC-14) للاتحاد، دبي، الإمارات العربية المتحدة

هولين جاو، نائب الأمين العام للاتحاد، وبينغ شانغ،
نائب وزير الصناعة وتكنولوجيا المعلومات، الصين

علي عباسوف،
وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، أذربيجان

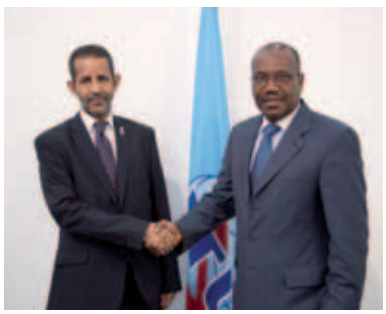

إسماعيل بوديه شيخ سيديا، وزير العمالة والتدريب
وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، موريتانيا؛
والدكتور حمدون إ. توريه، الأمين العام للاتحاد

أوموبولا جونسون،
وزير تكنولوجيا الاتصالات، نيجيريا

الدكتور محمد العامر،
رئيس مجلس إدارة هيئة تنظيم الاتصالات
في البحرين

جونغ–لوك يون،
نائب وزير العلوم وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات
والتخطيط المستقبلي، جمهورية كوريا

اناستازيا ب. أوسيتيس،
رئيسة الأكاديمية الدولية للاتصالات
في الاتحاد الروسي

دميترو بروتسينكو،
نائب رئيس مديرية تخصيص الترددات الراديوية،
مركز الدولة للترددات الراديوية، أوكرانيا

التقط كل الصور الفوتوغرافية إيفان وود، الاتحاد الدولي للاتصالات.

نغوين ثانه هونغ،
نائب وزير الإعلام والاتصالات، فييت نام

زهرة دردوري،
وزيرة البريد وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات،
الجزائر

نيكولاس كارافاسكي،
نائب مراقب هيئة الاتصالات الوطنية في الأرجنتين

لازار أكا سايه،
مدير الوكالة الإيفوارية للادارة الترددات الراديوية،
كوت ديفوار

محمد أسويه بوه،
المدير المسؤول، جيبوتي تليكوم

ميكاليس بابادوبولوس،
نائب وزير البنية التحتية والنقل والشبكات، اليونان

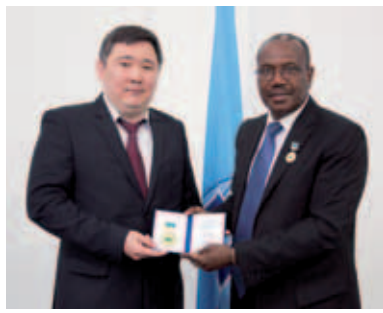

ريزات نورشابيكوف،
رئيس لجنة الاتصالات والمعلوماتية، وزارة النقل
والاتصالات، كازاخستان

أنوشا رحمن أحمد خان،
وزيرة الدولة لشؤون تكنولوجيا المعلومات،
باكستان

دوميساني ك. ندلانغاماندلا،
وزير المعلومات والاتصالات والتكنولوجيا،
سوازيلاند

من اليسار إلى اليمين: محمد بن آمور، المستشار الخاص للوزير، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات، تونس؛ الدكتور حمدون إ. توريه، الأمين العام للاتحاد؛ وبلحسن المصمودي، سفير تونس

كوني سياكا،
مدير عام الوكالة الإيفوارية لادارة الترددات الراديوية،
كوت ديفوار

ألبرتين باووتا بوبه،
المدير الإداري، وهيئة تنظيم البريد والاتصالات (ARPTC)، جمهورية الكونغو

محمد أ. سايبو،
المدير المسؤول، المعهد العالي المتعدد الجنسيات للاتصالات (EMST)، السنغال

ريفيرين نتوغايه،،
المستشار التقني، المكتب الوطني للاتصالات (ONATEL)، بوروندي

عبدالله كادره أسان،
وزير الاتصالات والتكنولوجيات الجديدة،
جمهورية إفريقيا الوسطى

بهيات مسعودي،
وزيرة البريد والاتصالات، تعزيز تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة، المكلفة بالنقل والسياحة،
جزر القمر

باستور نغووا نيميه،
وزير الاقتصاد الرقمي والاتصالات والبريد، الغابون

التقط كل الصور الفوتوغرافية إيفان وود، الاتحاد الدولي للاتصالات.

كاثي براون،
الرئيسة التنفيذية لجمعية الإنترنت

الدكتور فريدريك ب. نوركه،
وزير/مدير مكتب البريد العام، وزارة البريد والاتصالات، ليبيريا

برادلي ب. هولمز،
سفير الولايات المتحدة

جان بيير بيتي بي إيسام،
وزير البريد والاتصالات، الكاميرون

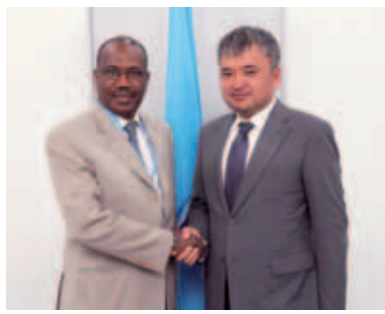

ألماز ك. تيلينباييف،
رئيس إدارة التعاون الدولي، وكالة الدولة لشؤون الاتصالات، قيرغيزستان

جون ناساسيرا،
وزير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، أوغندا

تشارلز سيبانجه،
الأمين الدائم، وزارة النقل والأشغال والتموين والاتصالات، زامبيا

ماغدالينا غاج،
رئيسة مكتب الاتصالات الإلكترونية، هيئة التنظيم الوطنية، بولندا

شاكريا موا،
رئيس هيئة تنظيم الاتصالات، كمبوديا

عمرو بدوي،
عضو مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي السابق
للجهاز القومي لتنظيم الاتصالات (NTRA)، مصر

ف. ب. ك. أنوشا بالبيتا،
المدير العام للاتصالات، هيئة تنظيم الاتصالات،
سري لانكا

روبرت أوردانوسكي،
وكالة الاتصالات الإلكترونية (AEC)،
جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة

من اليسار إلى اليمين: ن. ك. غويال، رئيس جمعية الاتصالات المتعددة الوسائط والبنية التحتية (CMAI)، الهند؛ الدكتور حمدون إ. توريه، الأمين العام للاتحاد؛ وأنيل براكاش، الأمين العام لمؤسسة مجموعة الاتصالات لآسيا والمحيط الهادئ (ITU-APT)، الهند

جيمي ميرينغتورو،
وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، بابوا غينيا الجديدة

أندري ف. كروتسكيك، الممثل الخاص لرئيس
الاتحاد الروسي لشؤون للتعاون الدولي في مجال
أمن المعلومات، السفير المتجول،
وزارة الشؤون الخارجية

عثمان كمارا،
المدير الوطني، البث الهاتفي والشبكة الرسمية، وزارة
البريد والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الجديدة،
غينيا.

التقط كل الصور الفوتوغرافية إيفان وود، الاتحاد الدولي للاتصالات.

أخبار الاتحاد

أكثر من مجلة – محتوى
يصلكم بالعالم أجمع

انشر إعلانك في مجلتنا ليصل إلى أبعد الحدود.

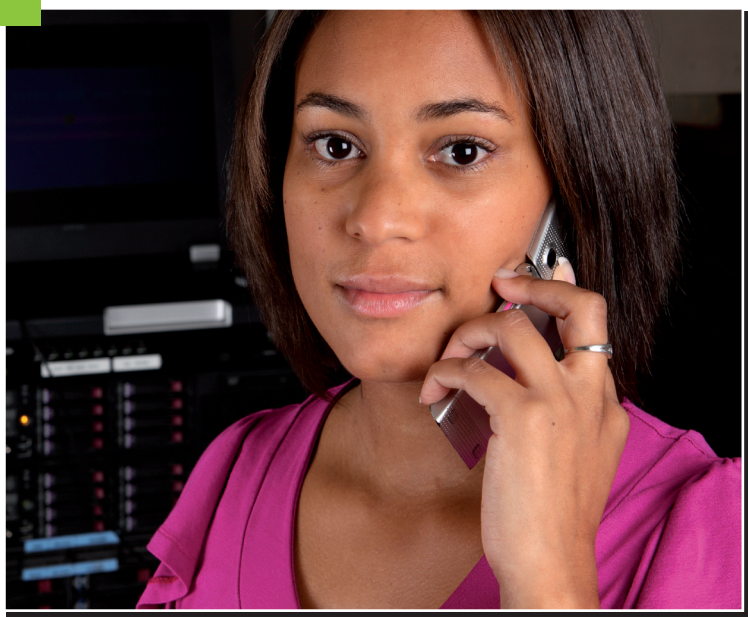

© Thinkstock

للحصول علي معلومات بشأن الإعلانات، يرجي الاتصال بالعنوان التالي
International Telecommunication Union | ITU News
Place des Nations | CH–1211 Geneva 20 | Switzerland
هاتف: 5234 730 22 41+ | بريد الكتروني: itunews@itu.int

itunews.itu.int

Join us in Doha, Qatar

to continue
the conversation
that matters

ITU TELECOM WORLD '14

Doha, December